

کتابخانه اشقیاء	۲۰۱۶
کتابخانه اشقیاء	۲۰۱۶
نمبر کتاب	۲۰۱۶
تاریخ و محل	۲۰۱۶
نام کتاب	۲۰۱۶
فصل کتاب	۲۰۱۶
نمبر کتاب در فن مذکور	۲۰۱۶

۲۹ < ۵۱ ۴۲

Call No. ۲۹ < ۵۱ ۴۲

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله واهب المنن ذي الجود والاحسان والكرم الذي عمّ نواله على جميع خلقه فله
الفضل والمنن أجدد سبحانه وتعالى على ما أعطانا من النعم وأشكره على ما أورثنا من
الحكم وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له شهادة تفني قاتلها من الكروب والمحن
وأشهد أن سيدنا وديننا محمد عبده ورسوله الذي جاهد في سبيل الله حق جهاده فإولى
ولا انهزم صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين نصره وبرؤيته علوا (وبعد) فيقول
العبد الفقير القاني محمد ابن الشيخ العالم العامل الورع الزاهد عمر البقرى بلدا الشافعي
مذهبا عامله الله بجزيل الاحسان وأوسع له المواهب والمنن قد اطلعت على حاشية
العلامة الشيخ عطية القهوقى المالكى الذى وضعها على شرح المنظومة الرحبية المسمى
بسبب الماردى فوجدته قد أفاد فيها من العبارات النفيسة والجواهر الفريدة وقد أطل
في ذلك فحسر على من ليس له عمة تناولها وقد أحبت أن أختصرها ليسهل على أمثالى
تناولها وأزيد على ذلك ما أحاط به فهمى القاصر وأنا أسأل الله من فضله أن يجعله خالصا
لوجهه الكريم وأن يتق به كما تنفع بأصله انه على ما يشاء قدير وعباده لطيف خبير
(قوله بسم الله الرحمن الرحيم) افتتح المصنف رحمه الله تعالى كتابه بها اقتداء بالكتاب
العزیز وعجلا بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتراى ناقص
وقليل البركة والمراد بالنقص الشرعى لا الحسى ومعنى ذي بال أى شرف وعظمة أحوال
يهم به شرعا وليس محرما ولا مكروها ولا ذكرا محض ولا جعل الشارع له مبدءا بغير البسمة
والبناء فى البسمة للاستعانة أو للملازمة وهى أصلية على الاصح وعليه فهو متعلقة
بمخدوف تقديره بسم الله أولف وهو أولى من جعله اسما ومقدمة ما وعاما لأن الاخص أولى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

من الاعم وتقدمه بهذا الاهتمام والحصر وكونه فعلا لأن الأصل في العمل انما هو لا الفعل
والاسم مشتق من السهو وهو العلو فأصله هو يسكون عينه وقيل من السعة وهي العلامة
فأصله ومسم والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد كلها والرحمن
الرحيم صفتان مشبهتان بنيتا للمبالغة من رحيم بتزيده منزلة اللازم أو يجعله لازما وتقله الى
فعل بالضم والرجة في الأصل رقة في القلب وانعطاف تقتضي التفضل والاحسان
وهذا المعنى محال في حقه تعالى فهي في حقه تعالى بمعنى الانعام أو ارادته فهي صفة فعل
على الأول وصفة ذات على الثاني فاطلاقه مجاز وقدم الرحمن على الرحيم لانه خاص بآله
تعالى ولانه أبلغ من الرحيم لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كافي قطع وقطع بالتشديد
(قول يقول) أصله يقول على وزن يفعل نقلت حركة الواو الى ما قبلها بعد حذف
سكونها (قول الشيخ) جمعه أشياخ وشيوخ وهو اما مصدر شاخ أو صفة وسمى شيخا لما
حوى من كثرة المعاني لأن معناه في الاصطلاح من بلغ رتبة أهل الفضل ولوصيا وأما
في اللغة فمعناه من جاوز الأربعين وقال الراغب أصله من طعن في السن (قول الامام)
معناه لغة المتقدم على غيره وفي الاصطلاح من يصح الاقتداء به وله معان أخر (قول العالم)
كل من اتصف بالعلم ولو كان مبتدئا في الطلب (قول العلامة) وهي صفة مبالغة فلا
يوصف بها الا من حاز المعقول والمنقول والمراد بها هنا كثير العلم (قول وحيد دهره الخ)
هو الواحد والواحد بمعنى واحد وهو المنفرد والمراد به هنا المنفرد في دهره أي في عصره
وأوانه (قول محمد الخ) هو محمد بن محمد بن أحمد ابن الشيخ بدر الدين العسقي الأصل المصري
الشافعي رحمه الله تعالى ولد في ربيع ذي القعدة سنة ستة وعشرين وثمانمائة بالقاهرة ونشأ
بها حتى تقدم على غيره في العلوم وله مؤلفات كثيرة في الفرائض وغيرها ومنها هذا المؤلف
وشرح الشذور والقطر والتوضيح وغيره ففضلته مشهور وكتبه منتفع به الخلوص بآيته
تغمده الله برحمته ورضوانه وأعاده علينا من بركاته آمين (قول سبط المارديني) أي ابن
بنته وقد اشتهر بجده أبي أمه المارديني وهو الشيخ جمال الدين عبد الله بن خليل بن يوسف
ابن عبد الله المارديني نسبة لجامع المارديني أو لبلدة من بلاد الحميم (قول الحمد لله رب
العالمين) الحمد الحادثة معناه لغة الثناء باللسان على الجليل الاختيارى على جملة التعظيم
والتجليل سواء تعلق بالفضائل وهي النعم القاصرة أم بالفواضل وهي النعم المتعدية والثناء
هو الوصف الحسن واصطلاحا فعل بني أي يشعر ويضرب عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً
على الحامد أو غيره وهذا معنى الشكر لغة يابدال الحامد بالشاكر ومعنى الشكر اصطلاحاً
صرف العبد لجميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله والحمد على أربعة
أقسام حمد قديم لقديم وحمد قديم لحادث وحمد حادث لقديم وحمد حادث لحادث
والأولان قديمان والآخران حادثان وله أركان خمسة حامد ومحمود ومحموده ومحمود عليه
وصيغته فالحامد هو من يتحقق الحمد منه وهو الواصف بالجميل والمحمود هو الموصوف

يقول الشيخ الامام العالم
العلامة وحيد دهره وفريد
عصره محمد بن محمد سبط
المارديني فسمع الله في مدته
الحمد لله رب العالمين

بالجليل ولا بد أن يكون المحمود قاعاً مختاراً والحمد لله بصفته يظهر انصاف شئ بها على وجه مخصوص ويجب أن يكون أي الحمد لله بصفته كمال يدرك حسناتها العقل السليم الخالي من موانع ادراك الحقائق وكل ما حسنه الشرع فهو حسن عند العقل السليم والحمد لله عليه هو ما كان الوصف بالجليل بازائه ومقابلته ويجب أن يكون كمالاً وأن يكون اختيارياً ولو حكماً والجدهود كرماء يدل على انصاف المحمود بالحمد لله والرب هنا المالك لانه تعالى مالك لجميع الاشياء وقيل هو في الاصل بمعنى القرية وهي تبليغ الشئ الى كماله شيئاً فشيئاً وهو اسم من اسمائه تعالى ولا يطلق على غيره الا مقيداً والعالمين اسم جمع لعالم وليس جماله لانه بقول على ما سوى الله تعالى ويجب أن يكون الجمع أعم من مفردة وقال بعضهم هو جمع لم يستوف شروط الجمع لان عالمهم يختص بالعقلاء (قول) والعاقبة للمتقين أي بالحفظ في الدنيا وبالفوز في الآخرة والمتقين جمع متق وهو التارك للمعاصي والتقوى كلمة جامعة لفعل الواجبات وترك المنهيات (قول) والصلاة والسلام) الصلاة اسم مصدر صلي وهي من الله راحة مقرونة بالتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن غيرهم تضرع ودعاء والسلام هو بمعنى التسليم أو السلامة من النقائص وعطفه على الصلاة للخروج من كراهة افراد الصلاة عن السلام بخلاف البسمة والجدلة فان الابداء يحصل بكل منهما وجمعهما أكمل (قول) على سيدنا محمد) وأصله سيودنا بوزن فبعلتنا فاجتمعت الياء والواو وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادخمت فيها ويطلق السيد على من فاق قومه وعلا عليهم وعلى الخليم الذي لا يستقره الغضب وعلى المالك وعلى الكريم وكل ذلك مجموع في سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ونافى سيدنا للعقلاء واذا ثبت سيادته عليهم ثبت سيادته على غيرهم من باب أولى وقد قال صلى الله عليه وسلم اعلا ما واخبر ابراهيم بنه أنا سيد ولد آدم ولا فخر أي ولا فخر أعظم من هذا الفخر وهذا الحديث يقتضي عدم ثبوت سيادته على آدم وليس كذلك بل هو صلى الله عليه وسلم أفضل منه لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من قوله أنا سيد العالمين فيصمّل أنه قال ذلك تأدياً في حق والده آدم لانه صلى الله عليه وسلم أفضل أولى العزم وهم أفضل من آدم ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضعف وسمي به صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله الحميدة وسيأتي الكلام عليه عند قول المتن محمد خاتم رسل ربه (قول) سيد المرسلين) أي والتبيين وهم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً الرسل منهم ثمانمائة وثلاثة عشر وأربعة عشر وخمسة عشر قال بعضهم وليسوا بمحصورين في هذا العدد دليل قوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك فيكون ذكر العدد على سبيل التقريب لا التحديد (قول) وعلى آله) وهم مؤمنون بني هاشم وبني المطلب عندنا والمشهور عند مالك بنو هاشم لا المطلب وهذا في مقام منع الزكاة عليهم أما في مقام الدعاء فكل مؤمن ومؤمنة ولا يضاف الا لمن له شرف من العقلاء (قول) وصحبه) أي أصحابه جمع صاحب بمعنى العصاب وهو كل من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم في حال حياته بعد البعثة وهو مؤمن وسيأتي مزيد بيان على

والعاقبة للمتقين والصلاة
والسلام على سيدنا محمد
المرسلين وعلى آله وصحبه
أجمعين

ذلك على الكلام في خطبة الماتر ان شاء الله تعالى (قول أجيب) تأكيديا
والصعب (قول آت بعد) بالضم على نية معنى المضاف اليه وهي كلمة يؤتى بها الانتقال
من أسلوب الى أسلوب آخر ويستحب الاتيان بها في الطلب والمكاتبات اقتداء برسول
الله صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم كان يأتي بها في خطبه ورسالاته وهي فصل
الخطاب الذي أوتي به داود عليه السلام وقال المحققون فصل الخطاب الذي أوتي به هو
الفصل بين الحق والباطل وأصلها ما يمكن من شيء بعد البسملة والحمد لله الخ فهذا شرح
فهم ما مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ويمكن فعل شرط والقاء لازمة له غالباً حيث تضمنت
أما معنى الابتداء أي المبتدأ والشرط وهو يمكن لزما ما لزمهما وهو القاء والصوق الاسم
اقامة للآزم أعني الاسم والقاء مقام المآزوم أعني المبتدأ وفعل الشرط وابقاء لآثره أي
المآزوم في الجملة والآثر هنا هو الاسمية والقاء لأن آثار المبتدأ وعلاماته كثيرة منها الاسمية
والخبر فلصوق الاسم بمنزلة الخبر في الجملة وكذا علامات الشرط متعددة من جملتها القاء
والجزء المآزوم قاء الجزء ابقاء له في الجملة والمقصود لزوم تحقق مدخول القاء بعد ما ذكر
فإن المعنى لزوم وجوده بعد ما ذكر لوجود شيء تام مطلقاً ووجود شيء تام مطلقاً بعد ما ذكر
معلوم ضرورة فكذا الجزء وتقييد المآزوم الذي هو الشرط بالبعدية قرينة قائمة على أن
اللازم وهو الجزء بعد ما ذكر كما لا يخفى (قول فهذا شرح) الإشارة إليها احتمالات سبعة
والأولى منها أن الإشارة راجعة للإقناط باعتبار دلالتها على المعاني أي فهذه ألفاظ
مخصوصة دالة على معان مخصوصة والآخرة في اسم الإشارة في جواب الشرط
المحذوف والمباحث الواقعة في اسم الإشارة كثيرة شهيرة فلا تغفل بذكرها والشرح معناه
الكشف والبيان ومن وظائف الشارح ذكر القواعد المحتاج إليها وذكر قبود المسائل
وشروطها وضم زيادات تقيس يحتاج إليها المقام والاتيان بالصواب بدلا من غيره وتوضيح
العبارات وذكر الدليل والتعليل (قول لطيف) وهو يطلق على معان متعددة منها
الشفاف الذي لا يحجب ما وراءه وإذا قيل في تعريف الما جوه لطيف شفاف لانه لا يحجب
ما وراءه وهو اسم من أسماءه تعالى بالاجماع واللفظ الرأفة والرفق وهو من الله تعالى
التوفيق والعصمة والمراد به هنا كونه بديع الحسن (قول مختصر) أي قليل اللفظ لأن
المختصر ما قل لفظه سواء كثر معناه أم لا ويقابله المبسوط وهو ما كثر لفظه سواء ساوى معناه
أم لا ويجوز أن يراد باللطيف كونه رقيق الحجم أي صغير الحجم بديع الحسن فيكون حيث
عطف مختصر عليه تأكيديا (قول على المقدمة) وهي بكسر الهمزة من قدم اللازم بمعنى
تقدم أو المتعدي لأنها مقدمة من فهمها على غيره وبالفق من قدم المتعدي لأن أهل العقول
قدموها لما اشتملت عليه والاول أولى لأنها تقدم غيرها وما قدم غيره أولى من قدم نفسه لأن
الغالب أن الشخص لا يقدم غيره الا اذا كان مقدما والمراد هنا ما يتوقف الشروع عليه
في مسائل العلم فهي علم على تلك الألفاظ الخصوصية (قول المسماة بالرجعية) أي التي

آت بعد فهذا شرح لطيف
مختصر على المقدمة المسماة
بالرجعية

الامام أبي عبد الله محمد بن علي بن محمد بن حسين الرضي المعروف بابن موفق الدين نسبة الى
بلد يقال لها رجة ببلاد الشام كما قاله بعضهم وفي الصحاح للجوهري وبنو رجب بطن من
همدان فاعله منسوب اليها فقاتل وعدة ابياتها مائة وخمسة وسبعون يتامن الرجز بجر من
بحور الشعرو زنه مستغلن ست مرات (قول في علم) هو يطلق على ادراك الشيء على ماهو
عليه في الواقع ويطلق على حكم الذهن الجازم المطابق للواقع وهذا في العلم الضروري
ويطلق على حكم الذهن الجازم المطابق لموجب أي دليل وهو المراد هنا سواء وافق الواقع
أم لا (قول الفرائض) جمع فريضة بمعنى فريضة أي مقدرة لما فيها من السهام المقدرة
وعلم الفرائض هو فقه الموارث وعلم الحساب الموصل لمعرفة ما يخص كل ذي حق من
التركة ووضوعه التركات واركان الارث ثلاثة مورث ووارث وحق مورث وأسبابه
سيأتي الكلام عليها كوانعه وشروطه ثلاثة تحقق موت المورث أو الخاق بالموتى حكما أو
تقدير في الجنين المنفصل بجناية على أمه توجب الغرة فتنتقل الغرة لورثته لانه قد رآه
حتى عرض له الموت بالنسبة الى ارث الغرة عنه وتحقق حياة الوارث حياة مستقرة بعدموت
المورث أو الخاقه بالاحياء حكما كالحمل والثالث ويختص بالقضاء العلم بالجهة التي بها الارث
وبالدرجة التي اجتمع فيها وحده بعضهم بقوله هو العلم بالاحكام الشرعية العملية المختصة
تعلقها بالمال بعدموت مالكة تحقيقا وتقديرا (قول أول ما نستفتح الخ) أي نفتح أي
نبتهدي وانما قال نستفتح ولم يقل نبتهدي تفاؤلا بالفتح في الفهم وتيسرها عليه وعلى قارئها
والمقتضى لا بالف الاطلاق أي اطلاق الصوت والمعنى أول ما نبتهدي القول وهو اللفظ
الموضوع لعنى (قول بذكر) بكسر الدالان المجهمة لغة كل مذكور وشرعا قول سبق للثناء أو
الدعاء وقد يستعمل شرعا لكل قول يثاب قائله عليه (قول جدر بنا) أي خالقنا ومعبودنا
ومالكنا (قول فالجدة) أي الثناء على الله تعالى بجميع صفاته وأل في الحمد للاستغراق
كما عليه الجمهور أو للجنس كما عليه الرخصى أو للعهد كما عليه ابن النحاس واللام في الله
للاختصاص وعلى كل يستفاد اختصاصه تعالى بالحمد (قول على ما أنعمنا) أي على انعامه
أو نعمه والحمد على الاول أمكن لانه وصف قائم به تعالى والثاني أثر ناشئ عن الاول
فالحمد على الاول بلا واسطة وعلى الثاني بواسطة ولم يتعرض لذكر المسم به قال الشيخ سعد
الدين التفتازاني رحمه الله تعالى ايها المقصور العبارة عن الاحاطة به وليسلاية وهم
اختصاصه بشئ من آخرة النعمة بكسر النون وسكون العين الاحسان وتقع على القليل
والكثير وبالضم المسرة وبالفتح المتعة من العيش اللين وأول الانعام على الشخص الاجساد
وأعظمها ايجاد لايمان في قلبه وانما جدد الله على الانعام لثاب عليه ثواب الواجب (قول
هذه الاربونون) من لرجز وهو بجر من بحور الشعرو زنه مستغلن ست مرات كما تقدم
وخار المصنف النظم على التثنية أسهل في الحفظ وهو كلام موزون مقفى مقصود ليخرج
بذلك كلام النبوة فلا يقال له شعر لعدم القصد وان كان موزونا مقفى وقال بعضهم في تعريفه

في علم الفرائض نافع ان شاء
الله تعالى قال
أول ما نستفتح المقالة
بذكر جدر بنا تعالى
فالحمد لله على ما أنعمنا
جدا به يجاوز القلب الحمى
أقول اقتطع هذه الاربونون

بسم الله الرحمن الرحيم ثم
 بالحمد لله تأسيا بالكتاب العزيز
 ومراده بالاستفتاح الابتدائي
 والمقال مصدر قال يقول
 والالف فيه للإطلاق يقال
 قال يقول قولاً ومضالاً
 وقوله ومقالة والرب اسم من
 أسماء تعالى ولا يقال لغيره
 الامضافا وتعالى أي ارتفع
 عما يقول الجاحدون علواً
 كبيراً أي أول ما ابتدئ
 القول في هذه الأرجوزة
 بذكر حمد الله تعالى والحمد هو
 الثناء على المحمود بجميل
 صفاته والحمد على النعمة
 واجب مرادف للشكر
 باللسان والالف في انعمنا
 للإطلاق وحمد مصدر
 مؤكّد منصوب على
 المصدرية ويجوز مبنى
 للفاعل أي يذهب وقاعله
 ضمير مستتر راجع إلى الله
 تعالى والعنى مضمر
 مقصور يكتب بالياء وهو
 فقد البصر أي جذا يذهب
 الله به عن القلب العمى وعنى
 القلب هو الضار في الدين
 بخلاف عنى البصر قال
 تعالى فانها لا تعمى الابصار
 ولكن تعمى القلوب التي
 في الصدور قال
 ثم الصلاة بعد والسلام
 على نبي دينه الاسلام

والنظم في اللغة جمع القول في السلك وفي الاصطلاح تأليف الكلمات المرتبة المعاني
 المتناسقة الدلائل على حسب ما يقتضيه العقل (قول بسم الله الرحمن الرحيم) اعترض
 على الشارح بأن المصنف لم يذكر البسملة وأجيب بأن المراد بذكر الحمد أي ذكر كان فيشمل
 البسملة والحمدلة أو أن المصنف أتى بالبسملة لفظاً وبالحمدلة خطأ (قول ثم بالحمد لله) وأتى
 بالجملة الاسمية لأنها تدل على الدوام والثبوت فهي أولى من الجملة الفعلية التي تدل على
 التجدد والحدوث (قول تأسيا بالكتاب العزيز) أي اقتداء بالكتاب أي القرآن العزيز أي
 المعزز المكرّم المعظم لأنه مبسود وبالبسملة والحمدلة (قول والالف فيه للإطلاق) أي أن
 القافية أطلقت عن حرف مقيد لأنه أتى بها لامتداد الصوت وليست من بنية الكلمة
 (قول والحمد على النعمة واجب) أي يشاب عليه ثواب الواجب إذا وقع في مقابلة نعمة
 لفظاً أو بنية لأنه يعاقب على تركه كما يعاقب على ترك الواجب الذي هو من الأحكام الخمسة
 (قول عن القلب العمى) تامل في العمى على القلب مجازاً لأنه شبه الجاهل بفقد البصر لأن
 الجاهل لكونه متعمداً يشبه العمى المتعمد الذي لا يرى أين يتوجه والقلب جسم لحمي
 الجواهر صنوبري الشكل موضوع بين عظام الظهر والصدر والجنين معلق بالعروق
 العلوية أغلظه لفوق وأدقه لاسفل وسعى بذلك لتقلبه في الأمور ومنه قول الشاعر
 وما سعى الإنسان إلا لنفسه * ولا القلب إلا أنه يتقلب

وأتى بالآية دليلاً على دعواه (قول ثم الصلاة) ثم للترتيب الذكري والصحيح أن الله
 سبحانه وتعالى يزيد صلى الله عليه وسلم رفعة بصلاتنا ويثيب المصل على ذلك أيضاً خلافاً
 لمن قال إن الثواب خاص بالمصلي فقط لأنه صلى الله عليه وسلم مستغن عن ذلك وردت بآيات
 الكامل يقبل الكمال وعطف السلام على الصلاة للخروج من كراهة أفراد أحدهما عن
 الآخر وهما محتصان بالانبياء فلا يجوز أن على غيرهم الاتباع وأما ما ورد من قوله صلى
 الله عليه وسلم اللهم صل على آل أبي أوفى فأجيب عنه بأن من كان يستحق شيئاً له أن يخص
 به من شاء والترضى خاص بالصحاب والتزحم بغيرهم قاله بعضهم وقد اختلف في وجوب
 الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم على أقوال الصحيح منها عندنا أنها لا تجب إلا في الصلاة
 في التشهد الأخير منها (قول على نبي) وهو إنسان حرّ ذكر من بني آدم سليم من منفر
 طبعاً وعن دناءة أب وعن خنأ أم ومحترازات القيود معلومة فلا تمل بذكرها وهو بالهمز
 من النبأ وهو الخبر لأنه إما مخبر أو مخبر ويترك من النبوة وهي الرفعة لأن النبي من فروع
 الرتبة على الخلق فهو مشتق من نبأ ينبو إذا علا وارتفع فياؤه بدل من الواو (قول
 دينه الاسلام) فمعنى الدين في اللغة ما يدان به وينقاد اليه وشرعاً وضع الهي سائق لذوى
 العقول السليمة باختيارهم المحمود إلى ما هو خير لهم بالذات تخرج بالوضع الإلهي
 الأوضاع الصناعية وبقوله مائق الأوضاع الإلهية غير الساتقة بآيات الأرض
 وبقوله لذوى العقول أفعال الحيوانات المختصة بالاختيار وبقوله باختيارهم الأوضاع

محمد خاتم ربه

والله من بعده وصحبه
أقول ثم بعد حمد الله تعالى
أتى بالصلاة والسلام لقوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا
صلوا عليه وسلموا تسليما وقال
عليه الصلاة والسلام من
صلى على محمد صلى الله عليه وسلم
الملائكة تستغفر له ما دام
اسمى في ذلك الكتاب وقوله
على نبي دينه الاسلام هو
نينا محمد خاتم الانبياء
والرسل صلى الله عليه وسلم
قال تعالى ما كان محمد أباه أحد
من رجالكم ولكن رسول
الله وخاتم النبيين ويجوز في
محمد الجز على أنه بدل من نبي
والرفع على أنه خبر بليد
محذوف أي هو محمد وقوله
والله من بعده وصحبه أي ثم
الصلاة والسلام على النبي
صلى الله عليه وسلم وعلى آله
وصحبه وآله صلى الله عليه
وسلم بنو هاشم وبنو المطلب
على الرابع عند الامام
الشافعي والجمهور وصحبه
جمع صاحب مضاف الى
نعمه صلى الله عليه وسلم
ومفرده صاحب بمعنى
صحاك وهو من لقي النبي
صلى الله عليه وسلم مؤمن به
ومات على الاسلام قال
نسأل الله لنا الآلاء

السابقة لا بالاختيار كالوجود انيت وقوله الحمد والكفر وقوله بالذات متعلق بسائق
يعنى الوضع الالهي بذاته سائق لانه ما وضع الا كذلك والخبر حصول الشيء لما من شأنه
أن يكون حاصلا له أي يناسبه ويليق به والفرق بينه وبين الكمال اعتباري فان ذلك
الحاصل المناسب من حيث انه خارج من القدرة الى الفعل كمال ومن حيث انه مؤثر خير
فالوضع الالهي الذي في التعريف هو ما شرعه الله تعالى لعباده من الاحكام وسعى دينا
لاتنفيذ به وسعى شرعا لانه شرع لنا ومله لانه أملى علينا والاسلام معناه في اللغة
الاستسلام والخضوع والاعتقاد بالوهمية الله تعالى ولا يتحقق ذلك الا مع قبول الامر
والنهي والايمن هو التصديق بما جاء من عند الله تعالى والاقراء به وهما وان اختلصا
مفهومهما فاصدقهما واحد فكل مؤمن مسلم وبالعكس لتلازمهما في المصدق (قول)
خاتم) بفتح التاء اسم آله أي الذي ختموا به وبالكسر اسم فاعل أي الذي ختمهم وان ختم
هو الآخر قال عليه الصلاة والسلام أما العاقب لاني بعلي (قول رسل ربه) أي
وأنياته قال تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين فيلزم من كونه خاتم النبيين أن يكون
خاتم المرسلين لان النبي أعم والرسول أخص ويلزم من ختم الاعم ختم الاخص ولا عكس
ولعل المصنف انما اقتصر على الرسول لضرورة الشعر أو على القول بأنهما بمعنى واحد
(قول والله من بعده وصحبه) آله صلى الله عليه وسلم في مقام الدعاء كل مؤمن وفي مقام
منع الزكاة بنو هاشم وبنو المطلب وصحبه جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع بيننا
صلى الله عليه وسلم مؤمن به بعد بعثته اجتماعا متعارفا أي ليس على خرق العادة بأن لا يكون
في السماء آمنا من اجتماعه في السماء لا يكون صحابيا ودخل في من الكبير والصغير ولو ابن
يوم والذكر والانثى وكذلك الملائكة الذين اجتمعوا به في الارض والجن كذلك وخرج
بقيد بعد البعثة من اجتمع به قبلها ولم يجتمع به بعدها وبعد اسلامه وبقيد مؤمننا الكافر
ولو أسلم بعد وفاته فانه ليس بصحابي (قول بنو هاشم) وهو المطلب ابتداء مناف وهاشم
لقب بلد النبي صلى الله عليه وسلم واسمه عمرو واقب بهاشم لان قريشا أصابهم خطا فصر
بعسرا وجعله لقومه مرقعة وثريدا فلذلك سمي بهاشم لهشمة العظم والمطلب مفتعل واسمه
شعبة الحمد على الاصح وسمى بذلك لانه ولد في رأسه شعبة ظاهرة في ذوائبه (قول) ونسأل
الله لنا الآلاء أي الانذار على الذي نطلبه وتيسيره وأقربون العظمة آمنا من باب التحذير
بالنعمة أو أراد بها نفسه وغيره من المجتهدين في بيان ما ذهب اليه الامام زيد في الفرائض
والسؤال هو المطلب فان كان من الاعلى سمي أمرا وان كان من الادنى للاعلى سمي دعاء
وان كان من المساوي سمي التماسا وقصر والله على الله تعالى لان خواتم الجود بيده
وأمرها اليه فلا يعتد الا عليه واقوله صلى الله عليه وسلم اذا سألت فاسأل الله كما قال
الشاعر لا تسألن بن آدم حاجة * وسل الذي أبوابه لا تحجب
الله يغضب ان تركت سؤاله * وبني آدم حين يسئل يغضب

(قوله فيما)

فيما توخينا من الابانة عن مذهب الامام زيد القرضي * اذ كان ذلك من أهم الغرض * (٩)

(قوله فيما توخينا من الابانة) التوخي بتشديد الخاء المججمة بعدها ياء ساكنة هو الاجتهاد لا
القصد فقط فان التوخي بمعنى الاجتهاد لا يقال الا في الامر المهم الجليل من الخبر بخلاف
التوخي بمعنى القصد فانه يقال لما هو اعم من ذلك ويقال تأخيت الشيء تخريته والتخري
طلب الاخرى وكثيرا ما تستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد والالفاظ الثلاثة متقاربة
قال الشيخ زكريا رحمه الله الاجتهاد والتخري والتوخي بذل الجهد وفي طلب المقصود اه
يقال اجتهد في حل الصخرة ولا يقال اجتهد في حل الزواة (قوله عن مذهب الامام)
مفعول يصلح للمصدر والزمان والمكان بمعنى المذهب وهو المروءة ومحله أوزمانه واصطلاحه
ما ترجع عند المجتهدين في مسئلة ما بعد الاجتهاد فصار له معتقدا ومذهبا وهو المراد هنا
والامام هو المتقدم على غيره (قوله زيد القرضي) زيد بدل من الامام وهو بالسكون للوزن
(قوله اذ كان ذلك) أي المذكور من الابانة والتوخي (قوله من أهم الغرض) أي
القصد وأصل الغرض ما يرمى اليه الرماة فلما كان قاصدا للطريقة زيد سمي غرضا للمناسبة
(قوله هو زيد بن ثابت) يكنى أبا سعيد وقيل أبا عبد الرحمن وقيل أبا خارجة قدم النبي
صلى الله عليه وسلم المدينة وهو ابن خمس عشرة سنة وتوفي بالمدينة بعد الهجرة سنة ثمر
وأربعين ومناقبه شهيرة وفضائله كثيرة وكان من كبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
أحد الستة الذين جمعوا القرآن في زمن سيدنا عثمان بن عفان وهم سيدنا عثمان وزيد
ابن ثابت المذكور وأبي بن كعب وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وقيم الدار رضي
الله عنهم أجمعين وقد اجتمع في اسم زيد أشياء تتعلق بالفرائض لم يجتمع في غيره افرادا وجمعا
وعددا وطرا وضربا أما الافراد فالراي بسبعة وهي عدد أصول المسائل وهي اثنان
وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون وعدد من يرث بالقرض
وحددهم الزوجان والام والجدتان وولد الام وعدد من يرث السدس وعدد الوارثات
بالاختصار والياء بعشرة وهي عدد الوارثين بالاختصار وعدد الوارثات بالبسط والدال
بأربعة وهي عدد أبواب الارث وفاقا وخلافا وعددا أقسام الورثة باعتبار الفرض
والتعصيب وأما الجمع فالراي مع الياء بسبعة عشر وهي عدد الوارثين والوارثات
بالاختصار والراي مع الدال أحد عشر وهي عدد الوارثات على سبيل البسط بزادة مولاة
المولى والياء مع الدال أربعة عشر وهي عدد الوارثين بالبسط خلا المولى لانه قد يكون
اتنى والراي مع الياء والدال أحد وعشرون وهي عدد جميع من يرث بالقرض من حيث
اختلاف أحوالهم لان أصحاب النصف خمسة وأصحاب الربع اثنان وأصحاب الثمن واحد
وأصحاب الثمانين أربعة وأصحاب الثلث اثنان وأصحاب السدس سبعة وقد نظم بعضهم
ذلك في بيت فقال ضبط ذوي الفروض من هذا الرجز * خذ من ثبا وقل هبا دبر
وأما العدد فعدة حروف اسمها ثلاثة وهي عدد شروط الارث وموانعه وأبوابه وأما الطرخ
فاذا طرحت الدال من الياء بقي ستة وهي عدد الفروض القرآنية وعدد الموانع واذا

أقول التوخي بالحاء المججمة
القصد يقال فلان يتوخي
الحق أي يقصده والابانة
الاطهار والمذهب في الاصل
الطريق ثم استعمل في
الاحكام الشرعية وغيرها
والامام هو الذي يقتدى به
في أقواله وزيد هو زيد بن ثابت
رضي الله عنه ابن الفضال بن
سعيد بن خارجة العصباني
الانصاري من بني النجار من
أكابر علماء الصحابة رضي الله
عنهم والقرضي العالم بالفرائض
والقرض القصد أي ونسأل
الله سبحانه وتعالى الاعانة
فيما قصدناه من الاظهار
والكشف عن مذهب الامام
زيد رضي الله تعالى عنه
وأرضاه لان هذا من أهم
القصد فانه لا يجب من
سأله قال تعالى واستأوا الله
من فضله قال بعض العلماء
لم يأمر الله بالمسئلة الا ليعطى
قال

(علما بأن العلم خير ما سعى
فيه وأولى ما له العبد دعي
وان هذا العلم مخصوص بما
قد شاع فيه عند كل العلماء
بأنه أول علم يفقد

في الارض حتى لا يكاد يوجد)
أقول علما منصوب على انه
مفعول لا به وهو علة
لقوله اذ كان ذلك من أهم

الغرض * أو علة لقوله توخينا الخ والعلم (٢ رج) خلاف الجهل وبأن العلم متعلق بقوله علما وأل في العموم حتى يشمل

كل علم وقوله سعي ودغى مبنيان (١٠) لما لم يسم فاعله وفضل العلم وخبرته أشهر من ان يذكر قال الشافعي وغيره

طلب العلم أفضل من صلاة
النافلة وليس بعد القرينة
أفضل من طلب العلم اه
والاحاديث في فضل العلم
كثيرة شهيرة ففي الصحيحين
من رواية ابن مسعود رضي
الله عنه لا حسد الا في اثنين
رجل آتاه الله مالا فسلطه على
هلكته في الخير ورجل آتاه
الله الحكمة فهو يقضي بها
ويعلمها الناس وقال صلى
الله عليه وسلم من يرد الله به
خيرا ينفقه في الدين وقوله
وان هذا العلم أي وعلماء بان
هذا العلم وهو علم الفرائض
مخصوص بأنه قول علم يفقد
في الارض أشار به هذا الكلام
الى ما رواه الحاكم وغيره من
حديث ابن مسعود أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال تعلموا
الفرائض وعلوها الناس
فاني امرؤ مقبوض وان
هذا العلم سيقبض وتظهر
الدين حتى يختلف الرجال
في القرينة فلا يجدان من
يشمل بينهما صحبه الحاكم
 وغيره وحسنه المتأخرون
وروى ابن ماجه بسند حسن
عن أبي هريرة رضي الله عنه
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال تعلموا الفرائض
فانهم امن دينكم وانهم انصف

طرحت الدال من الزاي بقي ثلاثة وهي عدد الحروف وتقدم ما فيها واذا طرحت الزاي
من الباء بقي ثلاثة أيضا وتقدم ما فيها وأما الضرب فاذا ضربت حروفه ثلاثة في مثلها تبلغ
تسعة وهي عدد أصول المسائل على الاربع ومن أراد المزيد على ذلك فعليه بالكتب
المطولات ينظر عماده (قول علم بان العلم) وهو حكم الذهن الجازم المطابق للواقع وهو
خلاف الجهل وخرج بحكم الذهن الشك والوهم بناء على أنهم لا حكم فيهما وبالجزم
الطن وبالمطابق الاعتقاد التقليدي الغير المطابق للواقع (قول خبر ما سعى فيه) أي من
خير شئ سعى فيه العبد والمراد بالعبد الشخص ذكرا أو أنثى حرًا أو عبدًا (قول وفضل
العلم) قال الله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء أي فهم أكمل خشية من غيرهم وقال الله
تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات (قول لا حسد الا في اثنين)
أي لا غبطة لان الحسد الذي بمعنى الغبطة هو غنى مثل ما لا غير مع بقاء نعمة الغير عليه وهو
محمود فخرج الحسد المذموم وهو غنى زوال نعمة الغير عنه سواء امتناه لنفسه أم لا وهذا
هو الذي دلت الاحاديث على الزجر عنه وهو أول خطيئة ظهرت في السموات وأول
معصية حدثت في الارض (قول وهو علم الفرائض) قال بعضهم وهو أفضل العلوم أي
بعد أصول الدين (قول نصف العلم) أي باعتبار أن الانسان حالتين حالة حياة وحالة
موت فحالة الحياة تتعلق بالمال والزكاة وغيرهما وحالة الموت تتعلق بقسمة التركة
والوصايا وغيرهما وقيل غير ذلك (قول ينزع من أمتي) أي يموت أهلها لأنه ينزع من أهلها
لما ورد في الحديث ان الله لا يرفع العلم اقتراعا وانما يرفعه بموت العلماء (قول لا يكاد يوجد
أي يقرب من عدم الوجدان) هذا بناء على ما فهمه الشارع رحمه الله تعالى من أن لاداخله
على يوجد لا على يكاد وليس كذلك بل هي داخله على يكاد أي لا يقرب من الوجدان أي
نفقد حقيقة (قول وظواهر الاحاديث الخ) هذا بناء على فهمه السابق وقد علمت ما فيه
(قول وأن زيد اخص لاحتاله) والخصوص تخصيص العموم ومعنى لاحتاله لاحتاله أو لا
بد فليكون المعنى وأن زيد اخص حقيقة أي يقينا أو لابد (قول بما جباه) أعطاه والحبوة
العطية والحباء العطاء (قول في فضله منها) التبيه لغة الايقاظ يقال نهته بمعنى أيقظته
واصطلاحا عنوان البحث الا في بحيث يعلم من البحث السابق اجمالا (قول أفرضكم
زيد) وانما قال صلى الله عليه وسلم ذلك لانه كان رضي الله عنه أحصم حسابا وأسرعهم
جوابا وقيل غير ذلك وقد جاء عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال يوم مات زيد اليوم مات عالم
المدينة وخطب عمر رضي الله عنه بالبيعة مكان بالشأم فقال من يسأل عن الفرائض
فليأت زيدا بن ثابت (قول وناهيك بها) ناهيك مبتدأ والجاء والمجرور خبره ويحتمل غيره
(قول ياتباع التابعي) وهو من اجتمع بالصحابي وأخذ عنه (قول لاسيما) هو ينصب سى
بالا لأنه مضاف ومنكرة فلا نافية للجنس وسى اسمها وما موصول مضاف لها أو ما زائدة أي
لامثل لهذه الشهادة فتكون تأكيد للشهادة والظاهر أن هذا آخر الكلام لان ما قبل

العلم وأنه أول علم ينزع من أمتي وقوله لا يكاد يوجد أي يقرب من عدم الوجدان لان كاد من أفعال المقاربة سى

ونظواهر الاحاديث شاهدة بأنه يفقد حقيقة قال * وأن زيداً خص لا محالة * (١١) بما حباه خاتم الرماله *

من قوله في فضله منها

أفرضكم زيداً وناهيك بها

فكان أولى باتباع التابعي

لا سيما وقد جاء الشافعي

أقول وإن زيداً معطوف

أيضاً على قوله بأن هذا العلم

أي ونسأل الله الإعانة على

ما قصدناه من الاظهار

والكشف عن مذهب زيد

رضي الله عنه لأجل علمنا

بأن العلم خير مما سعى اليه

الانسان ولعلمنا بأن هذا العلم

وهو علم القرائن مخصوص

بأنه أول علم يفقد في الارض

ولعلمنا بأن زيداً رضي الله عنه

خص من بين الصحابة رضي

الله عنهم عما بهنا عليه النبي

صلى الله عليه وسلم من فضيلته

وعلمه وأنه أمثل من غيره في علم

القرائن من قوله أفرضكم

زيداً وناهيك بهذه الشهادة له

من سيد البشر وخاتم الرسل

صلى الله عليه وسلم وناهيك

بمعنى حسبك وتا ويلها بأنها

غاية تنها عن طلب غيرها

قاله في الجمل فكان السيد

زيد بن ثابت أولى بأن يتبعه

التابعون ويقادروا المقلدون

في القرائن لا سيما وقد جاء

الشافعي أي مال إلى قوله

موافقة له في الاجتهاد ولم يتابعه

مقلداً له من غير نظر واجتهاد

بل بعد النظر والاجتهاد حتى أنه يختلف قوله حيث اختلف قول زيد رضي الله عنه

سَيَ أُولَها وَهُوَ أَفْرَضُكُمْ (وقد نجاه) أي قصد مذهبه بعد النظر كما ذكره المصنف (قوله الشافعي) القرشي المطلب الجبازي المكي رضي الله عنه يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف لأنه أبو عبد الله محمد الشافعي بن ادريس بن العباس بن عثمان ابن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن زيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف والنبي صلى الله عليه وسلم هو أبو القاسم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ومتابعه شهيرة وفضائله كثيرة وادب غزوة سنة خمسين ومائة ثم حل إلى مكة وهو ابن ستين وتوفي بعصر ليلة الجمعة بعد الغروب آخر يوم من رجب سنة أربع ومائتين ودفن بالقرافة بعد عصر الجمعة وعلى قبره من الجلال والمهابة والاحترام ما هو لا ثوب بمقام ذلك الامام قدم الله روحه ونور ضريحه ونفعنا ببركاته (قوله ولم يتابعه مقلداً له) أي لأنه مجتهد والمجتهد لا يقلد مجتهداً وكذلك عبارته كيف أخذ بقول من لو عاصرته وحاججني لحجته (قوله فهالقيه) أي أخذ القول في علم القرائن وفي مذهب الامام الشافعي فالضهير اما راجع لعلم القرائن كما ذكره الشارح وهو أولى وألزم المذهب الامام الشافعي الموافق لمذهب زيد لأن هذه المنظومة انما وضعت على مذهب الامام الشافعي ومنهم من رجع الضهير إلى مذهب زيد ولكن ما قدمناه أولى (قوله عن ايجار) عن بمعنى الباء فيكون التقدير أخذ القول ملتبساً أو صاحباً لا ايجاراً وانما أتى بمن لصفة الوزن وأصل الايجار القصر وهو قوله الالفاظ والاختصار كذلك فهم ما يعني واحد وهو الايمان بالمعنى المراد بأقل من عبارة المتعارف وقيل الايجار حذف طول الكلام وهو الاطناب والاختصار حذف عرض الكلام وهو تكرير الكلام مرة بعد أخرى وقيل غير ذلك (قوله جمع لغز) بالتحريك على وزن رطب وهو الكلام المعنى يقال ألغز في كلامه عني ومن الالغاز نحو قول القتاتل ملغزاً في اسم علي * عاجزاً عني ترقى فأنقلب * فان عاجزاً ذاعى ذهبت عينه فسبق اجز فاذا ترقيت إلى مرتبة العشرات صارت الالف عشرة والجيم ثلاثين والزاي سبعين فاذا قلبتها حينئذ صارت اسم علي * واعلم أنه يتعلق بتركه الميت خمسة حقوق مرتبة أولها الحق المتعلق بعين التركة كالزكاة والثاني مؤن التجهيز بالمعروف فان كان الميت فقيراً فتجهيزه على من عليه نفقته في حال حياته حتى الزوجة خلافاً للامعة الثلاثة فعندهم مؤن التجهيز مالها وان كان الزوج غنياً وغلو ذلك بأنه ليس من نواحي النفقة وهي تبع للاستمتاع وقد ذهب بالموت واذا ذهب المتبوع ذهب التابع وأما عندنا فعلقة الزوجية باقية بليل أنه يغسلها ويرثها والثالث الديون المرسله في النكحة والرابع الوصية بالثلث فأقل والخامس الارث وهو المقصود بالذات وله شروط وأركان وموانع وأسباب وقد شرع المؤلف في بيان الاسباب والموانع فقال

(باب أسباب الميراث)

(قوله باب) هو خبر لبند المحذوف تقديره هذا باب أسباب الميراث ويصح أن يكون

بل بعد النظر والاجتهاد حتى أنه يختلف قوله حيث اختلف قول زيد رضي الله عنه

قال

(فهذا فيه القول عن إيجاز
مبرأ عن وصمة الالغاز)
أقول هـ الاسم فعل بمعنى
خذ والكاف فيه للخطاب
والإيجاز قبل اللفظ والوصمة
واحد الوصم وهو اسم جنس
جمع بمعنى العيب والالغاز
جمع لغز وهو الأمر الخفي
ومعنى البيت نخذ القول في
علم القرائن قولاً قليلاً
واضحاً كثيراً المعنى مبرأ عن
عيب الالغاز وعن عيب
الخطأ

* (باب أسباب الميراث) *

أقول الأسباب جمع سبب
وهو في اللغة ما يتوصل
به إلى غيره وفي الاصطلاح
ما يلزم من وجوده الوجود
ومن عدمه العدم لذاته
والناظم رجعه الله تعالى
لم يترجم في الأرجوزة شيئاً
وانما ترجمها الناس وتوهموها
فكان ينبغي لمن توهم بأن
يقول باب أسباب الميراث
وموانعه قال
أسباب ميراث الوري ثلاثة

منصوب بفعل محذوف تقديره أقر باب أسباب الميراث وأن يكون مجروراً وأصله بوب
تحركت الواو وانفتح ما قبله ألقبت ألفاً قصار باب ومعناه لغة فريحة في سائر شواصل بها
من داخل إلى خارج وعكسه وأصلها اسم لالفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة
وانما ترجم المؤلفون كتبهم وجعلوها أبواباً وقصوا لا اقتدوا بالكاتب العزيز في كونه مترجماً
مفصلاً سوراً ولأن القارئ إذا ختم باباً وأخذ في غيره كان أنشطه وأبعث على الدرس
والتحصيل منه بخلاف ما لو امتزج الكتاب بطوله كما أن المسافر إذا قطع ميلاً أو فرسخاً
نفس عنه كربة ونشط للسير إلى غيره وانما سميت هذه الأبواب تراجم لأنها تراجم عما بعدها
لأن ما يذكر في الباب تنبئ عنه الترجمة وتبينه (قوله أسباب الميراث) وهو يطلق
بمعنى الارث وهو المقصود بالترجمة وهو لغة البقاء وانتقال الشيء من قوم إلى قوم آخرين
والانتقال إما حقيقة كانتقال المال أو معنى كانتقال العلم ومنه العلماء ورثة الأنبياء
أو حكماً كانتقال المال إلى الحمل ويطلق بمعنى الموروث وشرعاً حق قابل للجزء يثبت
لمستحقه بعد موت من كان له ذلك لقراءة بينهما أو نحوها كالزوجة والولاء فقولهم حق
يتناول المال وغيره كالتجار والشفعة والقصاص وخرج بقابل للجزء الولاء والولاية
على النكاح إذ ينتقلان بالموت لمن له حق في العصبية على الترتيب المذكور في بابيه ولو كان
بعيداً وبقي بعد موت من كان له ذلك الحقوف الثابتة بأشراء ونحوه وبقيد القرابة
الوصية على القول بأنها تملك بالموت وقال الشنقوري في شرحه للترتيب وخرج يثبت
لمستحقه ما إذا اغتصب شخصاً وتعدراً استحلالة لموته فلا يكفي استحلال وارثه بل يستغفر الله
له كما نقله الرافعي وغيره عن الحنابلة (قوله وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده الوجود)
أي كالزوجة فأن سبب الارث بين الزوجين فيلزم من وجودها وجود الارث ويلزم من
عدمها عدم الارث فنخرج بقوله ما يلزم من وجوده الوجود المانع إذ يلزم من وجوده العدم
ونخرج الشرط إذ لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وقوله لذاته راجع له سواء أي للوجود
والعدم وذلك كالقرابة فأن سبب من أسباب الارث فان قام به مانع من قتل أو غيره منع
من الارث فالارث تنظر الذات القرابة والمناهي منه لذات القرابة وانما هو لامر آخر طرأ
وقال العلامة الأجهوري على المختصر وانما قال بالنظر لذاته لأنه قد لا يلزم من وجود
السبب وجود المسبب لعروض مانع أو مختلف شرط وذلك لا يقدح في تسميته سبباً لأنه
لو نظر إلى ذاته مع قطع النظر عن موجب التخلل لكان وجوده مقتضياً لوجود المسبب
هكذا ذكره جمع منهم السنوسي رحمه الله تعالى (قوله فكان ينبغي الخ) لا حاجة لهذا
الاعتراض فإنه إذا ترجم شيء وزاد عليه فليس معيباً عندهم وانما العيب العكس ولا فرق
بين أن يكون المترجم المؤلف أو غيره وأن كان الأصل مساواة الترجمة للمترجم له وحينئذ
فلا اعتراض على المترجم حيث ترجم شيء وزاد عليه (قوله ميراث الوري) أي الآدميين
أما غير الآدميين فلا وارث بينهم لعدم تكليفهم كالملائكة عليهم الصلاة والسلام

وكالدواب وأما الجن فهم كالأدميين (قوله ثلاثة) باتفاق وعلى الخلاف أربعة
 بزيادة بيت المال وهو سبب عام لأنه لجميع المسلمين والأسباب الثلاثة خاصة (قوله
 كل يفيد به الوراثه) أي الارث كالزوجين لأن كل واحد يرث من الآخر ما لم يمنع مانع
 وهذا الارث القرابة في الغالب أما الولاء فالعتيق لا يرث من المعتق على ما سياتي
 فكل في كلامه المراد بها الكل المجموع لا الجبى فتأمل (قوله وهي نكاح) وهو عقد
 يقتضى اباحة وطء بلفظ النكاح أو التزويج أو تزويجها ويقع به التوارث بينهما ما لم يمنع
 مانع ككون الزوجة رقيقة أو كآسية ويقع التوارث بينهما في عدة الطلاق الرجعي باتفاق
 الأئمة الأربعة ولو كان الطلاق في الصحة لا الزوجة المطلقة بما في مرض الموت عندنا
 خلافا للأئمة الثلاثة قائم ما ترث عند الحنيفة ما لم تنقض عتقها وعند الحنابلة ما لم تنقض
 وعند المالكية ولو انقضت عتقها وانصفت بأزواج وعندهم أي المالكية أيضا لو تزوج
 المريض في مرض موته امرأة فالعقد باطل فلا ترثه ولو تزوجت المريضة في مرض الموت
 رجلا لم يرنها (قوله وولاء) وهو لغة القرابة يقال بينهما ولاء بالفتح أي قرابة وشرعا ما ذكره
 الشارح وعرفه بعضهم بقوله هو صفة ثبت للمعتق ولعصبته بمجرد عتقه وهو لغة كلمة
 النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث وآخره المصنف عن النكاح لأنه يورث به من جانب
 واحد دون النكاح فإنه يورث به منهما ولا يكون الارث به الا فرضا بخلاف الولاء فلا يكون
 الارث به الاتصيا (قوله ونسب) وهو القرابة والمراد بها الرحم وهو لفظ يشمل كل
 من ينسب وبينه قرابة قربت أو بعدت كانت من جهة الأب أو من جهة الأم وهي مؤنثة
 قاله الجوهري وهي مشتقة من الرحمة وهي من العبد الحسانه والشفقة لأن من بينهم قرابة
 يرحم بعضهم بعضا ويشفق عليه لاسيما عند لحوق المضرة والشدة ولذا جاء عنه صلى الله عليه
 وسلم إن الله تعالى لما خلق الرحم قال خلقتك واشتقت لك اسما من اسمي فأنت الرحم وأنا
 الرحمن فمن وصلك وصلني ومن قطعك قطعني اه ولكن ليس كل رحم يوجب التوارث بين
 الحى والميت فلا توارث الا في الجهات الآتية ان شاء الله تعالى (قوله وهو عقد الزوجية
 الصحيح) أما القاسد فلا توارث به عندنا وعند الامام مالك فان كان العقد فاسدا متققا
 على فساد كتنكاح النجاسة فكذلك وان كان مختلفا في فساده بأن وقع من غيرولى أو وقع
 من محرم بجم أو عمة أو كان نكاح شغار فيفسخ بغير طلاق وفيه الارث اذ امانت أحدهما
 قبل الفسخ سواء دخل الزوج بها أم لم يدخل (قوله ويرث به المعتق) بكسر التاء أي من
 حيث كونه معتقا وحديث فلا يرث قول بعضهم وقد يرث العتيق المعتق كما لو اشترى ذمتي
 عبدا وأعتقه ثم التحق السيد به بالحرب فخارب فاسترق فاشتراه عتيقه وأعتقه فإنه يرثه
 أي بكونه عتقا لا بكونه عتيقا فيكون لكل واحد منهما الولاء على الآخر (قوله الابوان
 ومن أدلى بهما) فالمدلون بهما الأخوة والأخوات مطلقا وبنو الأخوة والأشقاء وأولاد فقط
 والاعمام وبنوهم (قوله والاولاد ومن أدلى بهم) وهم البنون والبنات وأولاد الابن

كل يفيد به الوراثه
 وهي نكاح وولاء ونسب
 ما بعد هن للموارث سبب
 أقول أسباب الارث المجمع
 عليها ثلاثة كل واحد منها يفيد
 ربه أي صاحبه وهو المتصف
 به الوراثه ما لم يمنع مانع
 وهي النكاح وهو عقد الزوجية
 الصحيح ويرث به الزوج
 والزوجة أو الزوجات والولاء
 بفتح الواو والمذ هو عصوبة
 سيدانعمة المعتق على عتيقه
 ويرث به المعتق ذكر
 كان أو أنثى وعصبة المعتق
 المتعصبون بأنفسهم والنسب
 وهو القرابة ويرث به الابوان
 ومن أدلى بهما والاولاد ومن
 أدلى بهم وقوله الوري المراد
 به هنا الأدميون والوري
 في الاصل الخلق وقوله
 ما بعد هن للموارث سبب
 أي ليس بعد هذه الأسباب
 الثلاثة سبب رابع مجمع عليه

ذكورا وأنا نأعلى تفصيل سياقي بيانه **(قول)** ولا يختلف فيه عندنا) أي لفقد الشرط وهو عدم انتظامه فان كان منتظما ورث عندنا على الاربع فيقدم على الرد وتورث ذوى الارحام فان لم يكن منتظما فيرث الباقي على ذوى القروض غير الزوجين فهو مقدم على ذوى الارحام فان لم يكن منتظما فيرث الباقي على ذوى القروض غير الزوجين فهو مقدم على المالكية ولا يرث مطلقا عند الحنفية والحنابلة سواء انتظم أم لا والمراد بانتظامه أن يصرف التركة في مصاريفها الشرعية ولو كان فاسقا والاصل في ارثه قوله صلى الله عليه وسلم أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه رواه أبو داود وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث لنفسه بل للمسلمين ولا منهم يعقلون عنه فيرون **كك** العصبه (قائدية) الناصر في الارث وعدمه على أربعة أقسام قسم يرث ويورث وقسم يرث ولا يرث وقسم يورث ولا يرث وقسم لا يرث ولا يرث فالأول كثير كالأخوين والاصل مع فرعه والزوجين ونحو ذلك والثاني كالانبياء عليهم الصلاة والسلام فانهم لا يرثون لقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء نرث ولا نورث ما تركناه صدقة والثالث المبعوض فانه لا يرث عندنا ويورث عنه جميع ما ملكه يعضه الحر لانه تام الملك والرابع كالرقيق والمرث فليرثان ولا يرثان **(قول)** ويمنع الشخص الخ) الشخص مفعول مقدم وواحدة فاعل مؤخر وقد شرع المؤلف في بيان الموانع وهي جمع مانع وهو لغة الحائل واصطلاحا ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته **كك** الشرط وموانع الارث ستة اقتصر المصنف على المتفق عليه وهي ثلاثة والثلاثة الباقية هي اختلاف ذوى الكفر الأصلي بالذمة والحراية فلا نورث بين حربي وذمي والمعاهد والمستأن من كالذمي على الراجح والثاني الردة أعادنا الله والمسلمين منها فلا يرث ولا يرث الا فيما وجب له من نحو جناية عليه قبل الردة كما لو جنى عليه ثم ارتد ومات سراية فديته لورثته لولا الردة والثالث الدور الحكمي وهو أن يلزم من تورثه عدم تورثه كأن يقرأ أخ حائر للتركة بابن للميت فيثبت نسبه ولا يرث للدور وبيانه انه باقراره بالابن وثبوته بين عدم ارثه لانه محبوب به فيلزم على ذلك بطلان اقراره لانه حينئذ لم يكن حائرا فيبطل نسب الولد واذا بطل فانه لا يرث ولكن اذا كان صادقا في نفس الامر فانه يجب أن يدفع له التركة فيما بينه وبين الله **(قول)** من علل ثلاث) العلل جمع علة وهي لغة المرض وتطلق على كل حدث شاغل واصطلاحا ما يرث في الشخص الحرمان من الارث بعد تحقق سببه **(قول)** الاول الرق وهو لغة العبودية وفي الاصطلاح عجز حكمي يقوم بالانسان سببه الكفر فلا يرث الرقيق ولا يرث وقد تصور أن يرث ويورث وصور ذلك بعضهم فيما اذا كان ذميا وجنى عليه جناية تسري الى النفس ثم نقض العهد وحارب فاسترق ثم مات رقيقا بسراية تلك الجناية فان دية لورثته على الراجح وليس لنا رقيق كله يرث الا هذا **(قول)** الا المبعوض) هو مستثنى من قوله ولا يرث وانما يرث لانه يؤدي الى ارث الاجنبي في الجملة لانه ان كان بينه وبين السيد

ولا يختلف فيه عندنا لا يت المال وان كان سيارا بعا على الاصح في أصل مذهبنا فتشدا طبق المتأخرون على اشتراط انتظام بيت المال ونقله ابن سراقه وهو من المتقدمين عن علماء الامصار اه وقد أيسنا من انتظامه لي أن ينزل عيسى عليه السلام فلذلك نفاء الناظم قال (ويمنع الشخص من الميراث واحدة من علل ثلاث رذو قتل واختلاف دين فافهم فليس الشك كاليقين) قول ويمنع الشخص الوارث من الميراث بعد تحقق سببه ثلاث علل اذا انصف الوارث بواحدة منها امتنع ارثه وتسمى موانع الارث المانع الاول الرق بجميع أنواعه فلا يرث الرقيق قنا كان أومدبرا أو مكاتباً أو مبعوضاً ومعلقاً عتقه بصفة أو موصى بعتقه أو أم ولد لان موجب الارث الحرية الكاملة ولم توجد ولا يرث الرقيق أيضا لانه لا مال له الا المبعوض فانه يرث عنه جميع ما ملكه يعضه الحر

وبكون جميعه لورثته على
 الاصح وهذا القسم خارج
 عن عبارة الناطم فان الوارث
 فيه ليس برقيق المانع الثاني
 القتل فلا يرث القاتل مقتوله
 سواء قتله عمدا أو خطأ بحق
 أو غيره أو حكم بقتله أو شهد
 عليه بما يوجب القتل أو ذكرى
 من شهد عليه والاصل في
 ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
 ليس للقاتل من تركه المقتول
 شي صحيحه ابن عبد البر وغيره
 ويرث المقتول قاتله بلا خلاف
 كما اذا جرح الولد أباه جرحا
 يفضي به الى الموت ثم مات الولد
 الجرح قبل أبيه المجرع
 فان الاب يرث الولد القاتل
 قطعا وهذا خارج عن عبارة
 الناطم لانه لا يسمى قاتلا
 والمانع الثالث اختلاف الدين
 بالاسلام والكفر فلا يرث
 المسلم الكافر ولا يرث الكافر
 المسلم كما ثبت في الصحيحين
 وغيرهما ودخل القسمان
 في عبارة الناطم لان اختلاف
 الدين حاصل فيهما ويتوارث
 الكفار بعضهم من بعض
 لان الكفر كلمة واحدة
 في الارث فافهم

مهاياة قريباته الحر في نوبة السيد فيحصل له الجميع وان لم تكن مهاياة فيحصل
 له البعض وكلاهما ممنوع (قول) ويكون جميعه لورثته على الاصح) عندنا وعند المالكية
 والحنفية كالقن وعند الحنابلة يرث ويورث ويحجب على حسب ما فيه من الحرية قلو
 ماتت حرة عن زوج وأخ شقيق حر وعن ابن مبيد نصفه حر ونصفه رقيق فعندنا وعند
 المالكية والحنفية للزوج النصف وللأخ الباقي ولا شيء للابن لنقصه وعند الحنابلة يرث
 ويورث على خلاف في كيفية ارثه عندهم ويحجب الزوج الى ربع وعن فيعطى للزوج نصف
 النصف وهو الربع مقابلة لنصفه الرقيق ويعطى نصف الربع وهو الثمن مقابلة لنصفه
 الحر ويرث الولد نصف ما يرثه لو كان حرا فله حينئذ ربع وعن وللأخ ما بقي لانه عاصب
 فالمسألة من ثمانية للزوج منها ثلاثة وللأب كذلك والسهمان الباقيان للأخ فلو مات الولد
 المبعوض عن أبيه وعن أمه فلهما ثلث ما ملكه بجزية ولا شيء ما بقي عندنا كالحنابلة ولا شيء
 له ما عند المالكية والحنفية وماله مالك بعضه (قول بحق) أي يقتص ولو كان بغير
 قصد كاتم ومجنون وطفل ولو بقصد مصلحته كضرب الأب ولده للتأديب وكبشه بالجرح
 للمعالجة ونحو ذلك ولو حاذقا والمعنى فيه تهمة الاستحجال في بعض الصور وسد الباب
 في الباقي ويستثنى من العموم المقتى وراوى الحديث لانهما مخبران بخلاف القاضي لانه
 ملزم هذا كله عندنا أما على مذهب الامام مالك فعنده ان كان القتل عمدا وعدوانا فانه
 لا يرث من مال ولادية وان كان خطأ فانه يرث من المال دون الدية وعند الحنفية كل قتل
 أوجب الكفارة يمنع من الارث وما لا فلا الا القتل العمدا والعدوان فانه لا يوجب الكفارة
 عندهم ومع ذلك يمنع من الارث وعند الحنابلة كل قتل مضمون بقصاص أو دية
 أو بكفارة يمنع الارث وما لا فلا (قول اختلاف الدين بالاسلام والكفر) وهو لغة الجحود
 والستر فن كفر نعمة الله تعالى بحدها وسترها وشرعا قول كفر واعتقاد كفر وفعل كفر
 أما عدم ارث الكافر المسلم فبالاجماع وأما عكسه فعند الجمهور لا يرث خلافا للمعاذ ومعاوية
 رضي الله عنهم - ما ومن وافقه ما وسواء أسلم الكافر قبل قسمة التركة أم لا وسواء بالقراءة
 أو النكاح أو الولاء خلافا لالمام أحمد رضي الله عنه في المسئلتين حيث قال ان أسلم
 الكافر قبل قسمة التركة ورث ترغيبه في الاسلام والمسلم يرث من عتيقه الكافر (قول
 لان الكفر كلمة واحدة) أي عندنا على الاصح وعند الحنفية كذلك بدليل قوله تعالى
 فماذا بعد الحق الا الضلال وعند المالكية والحنابلة اليهودية ملة والنصرانية ملة
 وما عداها ماملة ودليلها ما قوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا (قول كما ثبت
 في الصحيحين) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قول
 فافهم) الفهم معناه لغة حركة النفس في المعقولات واصطلاحا ارتسام صورة ما في الخارج
 في الذهن والشك هو التردد بين أمرين لا مزية لاحدهما على الآخر والظن ادراك
 الطرف الرابع والوهم الطرف المرجوح واليقين علم الشيء بحقيقته

(باب الوارثين من الرجال) (١٦) اي الوارثون بالاسباب الثلاثة السابقة وهي النكاح والولاء والتبني قال

(باب الوارثين)

ترجم الوارثين من الرجال دون الوارثات من النسب تغليبا للمذكر على المؤنث لان هذا
الباب مع قوله للوارثين من الرجال والنساء كما أشار ذلك الشارح بقوله اي الوارثون
بالاسباب الثلاثة (قوله الوارثون من الرجال) المراد بالرجال هنا الذكور كما سيأتي في
كلام الشارح وان كانت حقيقة الرجل الذي كثر البالغ من بني آدم (قوله معروفة مشتهرة)
فالمراد بالمعرفة العلم لان المعرفة والعلم مترادفان وخص بعضهم العلم بالمركبات والكيانات
والمعرفة بالنسب والجزئيات والمراد بقوله مشتهرة أي مشهورة يعلمها كل أحد من
القرضين (قوله الابن) أصله بنو فتح فانه وعينه ولامه واو فسكن أوله وحي مبهمزة الوصل
تكون عوضا عما سقط وذلك لكثرة الاستعمال وجعله أبناء بوزن أفعال كقلم وأقلام (قوله
مهما نزل) أي في أي درجة كان نزوله ولا بد أن يكون مدليا للميت بمحض الذكور
والألف في نزول لا إطلاقا للتنبيه (قوله والاب والجد) أي للميت المدلى بمحض
الذكور وانما قدم ذكر الابن على الاب لبقوة ولان الابن فرع الميت والاب أصله واتصال
الفرع بأصله أظهر من اتصال الأصل بفرعه لانه جزء منه ولهذا يجب الابن الاب من
التعصيب ورثته الى القرض (قوله وان جلا) عبر في جانبه بالعلو وفي جانب الابن بالنزول
لشرف الأصل على الفرع (قوله قاصع مقالا) أي قولاً صادقا ليس فيه كذب لانه جمع
عليه (قوله ذوالولاء) أي صاحب الولاء فيدخل في ذلك عصبة المتعصبون بأنفسهم
فالمعتق ليس قبدا (قوله بجملة الذكور ذوالولاء) أي المذكورين في كلامه وهم على
سبيل الاختصار اثنان من أسفل النسب وهما الابن وابنه واثنان من أعلى النسب وهما
الاب وأبوه وأربعة من الخواشي الاخ وابنه والتم وابنه واثنان أجنبيان وهما الزوج
والمعتق وقال بعضهم فائدة بجملة الذكور الوارثين هنا ما عدا الزوج والمعتق أربعة
أقسام فروع وأصول وحاشية قريبة وشعبة بعيدة فالفروع اثنان الابن وابن الابن
والأصول اثنان الاب والجد والحاشية القريبة أولاد الابوين وأولاد الاب وبنيهم
وهم خمسة ثلاثة أصول واثنان فروع فالأصول الاخ الشقيق والاخ للاب والاخ للام
والفروع ابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والحاشية البعيدة أربعة هم أولاد الجد
أصول وفروع أيضا فالأصول العم الشقيق والعم للاب والفروع ابن العم الشقيق وابن
العم للاب (تنبه) اذا جمع كل الذكور ورثتهم ثلثة الابن والاب والزوج وتكون
مسئلتهم من اثني عشر الاب السدس اثنان والزوجة الربع ثلاثة وللأب الباقي وهو سبعة
(قوله والوارثات الخ) لما نهي الكلام على الوارثين من الرجال شرع يذكر الوارثات
من النساء المجمع على اربعهن وهن سبع باريق الاختصاص اثنان من أعلى النسب وهما
الأم والجدة واثنان من أسفل النسب وهما البنت وبنت الابن واحدة من الحاشية
وهي الاخت مطلقا سواء كانت شقيقة أو لاب أو لام واثنان أجنبيتان وهما الزوجة

(والوارثون من الرجال عشرة
أسماء وهم معروفة مشتهرة
الابن وابن الابن مهما نزل
والاب والجد وان علا
والاخ من أي الجهات كانا
قد أنزل الله القرآننا
وابن الاخ المدلى اليه بالاب
فاسمع مقالا ليس بالمكذب
والعم وابن العم من أي
فاشكر اني الايجاز والتبني
والزوج والمعتق ذوالولاء
بجملة الذكور ذوالولاء)
أقول الوارثون المجمع على
اربعهم من المذكور عشرة
وهم الابن وابن الابن وان
نزل والاب والجد والاب
وان علا والاخ سواء كان
شقيقا أو لاب أو لام فان
القرآن العظيم نزل بتوريثهم
مطلقا وان اختلف القدر
للموروث باختلاف جهاتهم
وابن الاخ المدلى الى الميت
بالاب مع الام او بالاب وحده
والعم من الاب وابن العم
من الاب سواء كان من الاب
مع الام او من الاب وحده
والزوج والمعتق والمراد
بالمعتق من ذوالولاء من المعتق
وعصبة المتعصبين بأنفسهم
وهذه طريقة الاختصار في
عدهم وأما طريقة البسط
فبعدونهم خمسة عشر الابن
وابنه والاب وأبوه والاخ

الشقيق والاخ من الاب والاخ من الام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ من الاب والعم الشقيق والعم للاب والمعتق
وابن العم الشقيق وابن العم من الاب والزوج وذوالولاء قال (والوارثات من النساء سبع)*

لم يعط أثنى غيرهن الشرع بنت وبنت ابن وام مشقة * وزوجة وجدة ومعتقة (١٧) والاخت من أي الجهات كانت

فهذه عدتهن بآنت
أقول الوارثات المجمع على
توريثهن من الأناث تسبع
لم يردهن الكتاب ولا من السنة
توريث غيرهن وهي البنت
وبنت الابن وان نزل أبوها
والام والزوجة والجدة
على تفصيل فيها والمعتقة
والاخت من أي الجهات
سواء كانت شقيقة أو لاب
أولام ووصة - الام بقوله
مشقة لا يخفى ما فيه من
المناسبة وتوطئة لقوله
ومعتقة لأجل القافية
وقوله عدتهن بآنت أي
ظهرت وهذه طريقة
الاختصار وعدتهن بطريق
البسط عشرة البنت وبنت
الابن والام والجدة من
قبلها والجدة من قبل الاب
والاخت الشقيقة والاخت
للاب والاخت للام والزوجة
والمعتقة

(باب الفروض المقدرة)
(في كتاب الله تعالى)

أقول الفروض جمع فرض
وهو في اللغة القطع والتقدير
والبيان وفي الاصطلاح
جزء مقدر من التركة قال
(واعلم بان الارث نوعان هما
فرض وتعصيب على ما قسمنا

والمعتقة وقوله لم يعط معنى للفاعل والشرع فاعله (قول مشقة) وهي وصف للام وهو
من أشفق إذا خاف قال تعالى أنا كنا قبل في أهلنا مشفقين أي خائفين من عذاب الله
تعالى والحكمة في أن الام أشفق على الولد من أبيه لأن ماء الام يخرج من تراثها قريبا
من القلب وهو محل الشفقة والرحمة والاب يخرج ما ومن الصلب وهو بعيد عن القلب
(قول وزوجة) بإثبات التاء وهو أولى في القرائن للتمييز وإن كان الأصح الأشهر تركها
كما في قوله تعالى وأصلحنا له زوجة ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة (قول والجدة على
تفصيل فيها) والحاصل أن الجدّة إذا لم يكن بينها وبين الميت ذكر فهي من قبل الام قترث
باتفاق وإن كان بينها وبين الميت ذكر فإن كان هو الاب فهي جدّة من قبل الاب قترث
كذلك بلا خلاف فإن كان هو الجد فقيم اخلاف فعند المالكة لا ترث وترث عند الحنابلة
ومذهبنا ومذهب الحنفية أنها ترث وكذا كل جدّة أدلت بتجد وارث * (فائدة) * إذا
اجتمع كل النساء ورث منهن خمسة البنت وبنت الابن والام والزوجة والاخت الشقيقة
وتكون مسئلتهم من أربعة وعشرين للبنت النصف اثنا عشر ولبنت الابن السدس
أربعة وللزوجة الثمن ثلاثة وللأم السدس أربعة والباقي واحد للاخت الشقيقة
تعصيا فلو اجتمع كل الذكور والأناث ومات أحد الزوجين ورث الابوان والولدان وأحد
الزوجين فإن كان الميت هي الزوجة فمسئلتها من اثني عشر ونصف من ستة وثلاثين وإن
كان الميت هو الزوج فمسئلتها من أربعة وعشرين ونصف من اثنين وسبعين ولا يخفى عليك
التفصيل فلا تطيل بذلك

(باب الفروض المقدرة) *

اعترض بذلك المقدرة بعد الفروض لان الفرض لغة التقدير وحينئذ يكون في الكلام
وكا كذا فكأنه قال باب المقدرة المقدرة بالتكرار وأجيب بأن المراد بالفروض الواجبة
وهي اما مقدرة أولا وانما سميت تلك الفروض مقدرة لانها سهام لا تزيد ولا تنقص
الاسبب العول أو الرد (قول وفي الاصطلاح جزء مقدر من التركة) أي لو ارث خاص
ولا حاجة لقول بعضهم الذي لا يزيد الا بالرد ولا ينقص الا بالعول لانه ليس من تمة التعريف
بل الاولى إسقاطه لايها مخراف المراد * (فائدة) * الفروض التي ذكرت في القرآن
العزير منقسمة الى ثلاثة أقسام الاول مبین مقدر ومحدود وهي الستة المعلومة التي ذكرها
المؤلف والثاني غير محدود وغير مقدر وهي بيان ارث الاولاد الذكور مع الأناث كما في
قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وكذا الأخوة والأخوات
والثالث محدود مبین ولكن لم يسم مقداره وهو ارث الاب مع الام كما في قوله تعالى فإن
لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فين مال الأم ولم ينص على ما يأخذها الاب الا أنه
مفهوم من قوله فلأمه الثلث فعلم أن الباقي للاب (قول واعلم) أي أيها الناظر في هذا
الكتاب وهي كلمة يؤتي بها الشدة الاعتناء بما بعدها (قول فرض وتعصيب) وقدم الفرض

فالفرض في نص الكتاب ستة * لا فرض في الارث سواها البتة

نصف ورابع ثم نصف الربع
والثلث والسادس بنص
الشرع

والثلثان وهما لتمام
فاحفظ فكل حافظ امام
أقول الارث المجمع عليه
نوعان ارث بالفرض وارث
بالتعصيب لثالث لهما
فالفرض في نص الكتاب
العزير ستة لاسباع لهما
في القرآن العظيم والبت
القطع والفروض الستة
هي النصف والربع والثلث
والثلثان والثلث والسادس
وكلها بنص الشرع أي
القرآن نعم لنا فرض سابع
ثبت بالاجتهاد وهو ثلث
الباقى ليجد في بعض أحواله
مع الاخوة ولم يفرغ من
بيان الفروض شرع في بيان
مستحقها فقال

* (باب من له النصف) *

(فالنصف فرض خمسة افراد
الزوج والاثني من الاولاد
وبنت الابن عند فقد البنت
ولاخت في مذهب كل مفتي
وبعدها الاخت التي من الاب
عند انفراذهن عن معصب)
أول هذا شروع في ذكر من
يستحق الفروض فالنصف
فرض خمسة منفردين

على التعصيب لكون الارث به أقوى بدليل أن صاحبه لا يسقط وان استغرقت أصحاب
الفروض التركة بخلاف العاصب فإنه يسقط حينئذ وبعضهم جعل الارث بالتعصيب
أقوى بدليل حيازة المال اذا انفرد وبكونه ذكر بخلاف أصحاب الفروض فان غالبهم
اناث ورجح بعضهم هذا القول (قول نصف الخ) هذه طريقة التدلي وللذين في ذلك
عبارات منها طريقة الترتي وهي أن يقال الثمن وضعفه وضعفه وضعفه والسادس وضعفه
وضعفه وضعفه ومنها طريقة التدلي وهي الثلثان ونصفهما ونصف نصفهما والنصف
ونصفه ونصف نصفه وأولى من ذلك التوسط بينهما بأن يقال الربع والثلث وضعف كل
ونصف كل فتصعد درجة وتهبط أخرى (قول لاسباع لهما في القرآن الخ) وأما السابع
الذي هو ثلث الباقي فخرج بقولنا بنص القرآن وان كان في الحقيقة في بعض صورده راجعا
اليها (قول هي النصف) وفيه أربع لغات تثليث نونه والرابعة نصيف وبدأ به لكونه أكبر
كسر مفرد قال السبكي رحمه الله تعالى وكنت أود أن لو بدأ بالثلثين كما بدأ الله بهما
حتى رأيت أبا النجم بدأ بهما فأعجبني ذلك وذكر في القرآن في ثلاثة مواضع وهي قوله تعالى
وان كانت واحدة فلها النصف ولكم نصف ما ترك أزواجكم وله أخت فلها نصف ما ترك
(الربع والربع) وهو نصفه وفيه ثلاث لغات ضم الباء وتسكينها والثالثة ربيع وذكر
في القرآن في موضعين وهما قوله تعالى فان كان لهن ولد فلكن الربع مما تركن ولهن
الربع مما تركن (قول والثلث) وهو نصف الربع وفيه ثلاث لغات ضم الميم وسكونها
والثالثة ثمن وذكر في القرآن في موضع واحد وهو قوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثلث
(قول والثلثان) وهو الثاني في عبارة التدلي وهو الذي بدأ الله به وفيه لغتان ضم اللام
وسكونها ومثل ذلك في الثلث والسادس وذكر في القرآن في موضعين وهما قوله تعالى
فان كن نساف فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك والثلث
ذكر في القرآن في موضعين وهما قوله تعالى وورثه أبواؤه فلامه الثلث فهم شركاء في الثلث
(قول والسادس) وذكر في القرآن في ثلاثة مواضع وهي قوله تعالى لكل واحد منكما
السادس فان كان له اخوة فلامه السادس وله أخ وأخت فلكل واحد منكما السادس
ولم يتعرض الشارح لقول الناطم * فاحفظ فكل حافظ امام * ونحن نتعرض لذلك فنقول
الحفظ ملكة يتقدها على تأدية المحفوظ فكانه قال اعلم أيها الطالب ما ذكرته لك من
الاصول واحفظ حفظ تفهم واستحضار فكل حافظ امام أي مقدم على غيره عن لم يكن
مثله بأن كان أدون حفظا ولم يحفظ شيئا والاولى للطالب الجد والاجتهاد وملازمة
الاشتغال وإدامة التذكر لما علمه من الاصول فقد ورد آفة العلم النسيان وقال بعضهم
ما منعهم عن الوصول الاتصيع الاصول وينبغي تقييد العلم بالكتابة لما ورد قيدوا العلم
بالكتابة وقال بعضهم

العلم صيد والكتابة قيده * قيد صيودك بالحبال الوثائقه

وهو الزوج عند انقراضه عن الولد وولد الابن سواء كان ذكراً أو أنثى من الزوج أو من غيره ولو من زنا وفرض البنت الواحدة وبنت الابن عند فقد البنت والاخت الشقيقة والاخت من الاب عند فقد الشقيقة وانما ترث كل واحدة من هذه الاربعة النصف عند انقراضها عن يعصبها من الذكور فقولها أفراد راجع الى الخمسة والزوج لا يكون الا واحداً وأما الاربع الباقيات فلا يفرض لكل واحدة منهن النصف الا اذا كانت منفردة عن يساويها من الاناث فلو تعددت فرض للمتعددات الثلثان كما سيأتي ويشترط أيضاً انقراضهن عن معصب لانه اذا كان مع الواحدة منهن من يعصبها ورثت معه بالتعصيب لا بالفرض كما سيأتي وكل ذلك بالاجماع لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد وقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف وقوله تعالى وله أخت فلها نصف ما ترك وأجمعوا على ان ولد الابن ذكر أو أنثى قائم مقام الولد في الارث والحجب والتعصيب المذكور كالأخت والابن كالأنثى وعلى ان المراد بقوله تعالى وله أخت فلها نصف ما ترك الاخت من الابوين والاخت من الاب دون الاخت من الام قال

(باب أصحاب الربع) (والربع فرض الزوج ان كان معه * من ولد (١٩) الزوجة من قدمنعه * وهو لكل زوجة أو أكثر

مع عدم الاولاد فيما قدرا
وذكر اولاد البنين يعقد

حيث اعتمدنا القول في ذكر الولد
أقول والربع فرض اثنين من
أصناف الورثة فرض الزوج ان
كان معه ولد الزوجة أو ولد ابن لها
سواء كان ولدها من الزوج أو من
غيره وفرض الزوجة أو الزوجات
ان كن متعددات مع عدم
ولد الزوج أو ولد ابنه سواء كان
منها أو من غيرها كل ذلك بالاجماع
لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم
الربع مما تركن وقوله تعالى ولهن
الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد
وقول الناطم والربع الى آخر
الآيات أي وللزوج الربع ان
كان مع الزوج من ولد الزوجة من
يمنعه من النصف الى الربع وهو

فن الحاقة أن تصيد غزالة * وتتركها بين المخلاتق طالق

(قول) وهو الزوج عند انقراضه الخ) أي عند عدم الفرع الوارث ونخرج بالوارث غيره
كأب رقيق أو قاتل أو نحو ذلك (قول) وفرض البنت الواحدة الخ) والحاصل أن
البنت لا تستحق النصف الا بشرطين عدمين وهما عدم المساوي والمعصب وان بنت
الابن لا تستحقه الا بثلاثة شروط عدم المساوي والمعصب والحاجب من الابن والبنت
وأن الاخت الشقيقة لا تستحقه الا بأربعة شروط عدم المعصب والمساوي والاصل
كأب والفرع الوارث والاخت للاب لا تستحقه الا بخمسة شروط الاربعة المذكورة
في الشقيقة والخامس عدم الشقيقة (قول) والربع الخ) أي يكون للزوج بشرط
وجودي ووجود الفرع الوارث ولو من زنا ليعوقبه بها والزوجة تستحقه بشرط عددي
وهو عدم الفرع الوارث (قول) لانه كالولد الخ) أي غالباً لان الابن ليس كالابن
في الميراث والحجب والتعصيب من جميع الوجوه لان ابن الصلب لا يسقط أصلاً بخلاف
ابن الابن فانه قد يسقط في مسائل منها أبوان ويتماثلان وابن ابن وكذا اذا كان فيها زوج
أو زوجة يسقط حينئذ فلا يكون في الارث والحجب كالابن أيضاً لانه أي ابن الصلب يجب
بنت الابن وابن الابن لا يحجبها بل يعصبها والتعصيب لان ابن الصلب يعصب بنت الصلب
وابن الابن لا يعصبها فافترقا وأشار بقوله وجبنا الى رد قول مجاهد ان ابن الابن لا يحجب
الزوج ولا الزوجة والراجح من الخلاف شموله مجازاً لا حقيقة (قول) والتمن للزوجة
والزوجات) أي الاربع فأقل الا في حق نحو مجوسي فيمكن أن يكون أكثر من أربع

الولد ذكر أو أنثى اذا لم يبق به مانع من الموانع السابقة حتى لو قام به مانع كان وجوده كعدمه فلا يحجب الزوج عن نصفه وقوله
وذكر اولاد البنين يعقد الخ معناه حيث اعتمدنا وجود الولد في حجب الزوج من النصف الى الربع فاعتمدنا أيضاً وجود ولد الابن وعدم
وجوده لانه كالولد في الارث والحجب والتعصيب اجماعاً كما قدمناه وهل الولد المذكور في الآية العظيمة يشمل ولد الابن حقيقة
أو مجازاً خلاف *(باب من له الثمن)* (والثمن للزوجة واروجات * مع البنين أو مع البنات أو مع اولاد البنين فاعلم
وله تظن الجمع شرطاً فافهم) أقول والثمن فرض نوع واحد من أنواع الورثة فرض الزوجة أو الزوجات مع وجود الولد أو ولد الابن
ذكر أو أنثى اجماعاً لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن ويكتفي في حجبها أو حجبهن من الربع الى الثمن بوجود واحد من
البنين أو من البنات أو من بني الابن أو من بنات الابن كما في الزوج وليس الجمع شرطاً اجماعاً لا آية والمصنف جمع البنين والبنات
وأولاد البنين لاجل النظم ودفع ايهام اشتراط الجمع بقوله ولا تظن الجمع شرطاً وقوله فافهم تسكملة البيت

* (باب من له الثلثان) *

(والثلثان للبنات جميعا)

ما زاد عن واحدة قسمها

وهو كذا للبنات الابن

فانهم معالي فهم صافي الذهن

وهو للاختين فيما يزيد

قضى به الاسرار والعبيد

هذا اذا كن لام وأب

أولاب فاعمل بهذا نصيب

أقول والثلثان فرض أربعة

من أصناف الورثة فرض

الجمع من البنات والمراد

بالجمع هنا ما زاد عن واحدة

فيشمل البنيتين فأكثر

وفرض بنات الابن اثنتين

فأكثر وفرض الاختين

الشقيقتين فأكثر وفرض

الاختين للأب فأكثر اجماعا

لقوله تعالى فان كن نساء

فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك

وقوله تعالى فان كانتا اثنتين

فلهما الثلثان مما ترك وفيه

خلاف شاذ والاجماع على

ان هذه الآية نزلت في اولاد

الابوين وأولاد الابدون

أولاد الام

ويقسم القرض عليهم على عدد رؤسهن من غير تمييز بعضهن عن بعض الا في صورة
 نادرة كمن له أربع زوجات وطلق واحدة منهن طلاقا تاما ثم تزوج مكانها أخرى ثم ماتت
 وجهلت المطلقة من الأربع وعلمت التي تزوجها جديدة فللجديدة ربع فرضهن والباقي
 يقسم على الزوجات الأربع * (قائدة) * مما يذكر في المعايير أن لنساء زوجة تأخذ الثمن
 والباقي يأخذه أخوها مع وجود أخ الميت وليس له وارث سوى من ذكر وجوابه ان
 أخاها ابن ابن زوجها وذلك بأن يتزوج ابن الرجل أم زوجة أبيه فيأخذ منها بولد * ثم يموت
 ابن الرجل في حياة أبيه ويترك ابنه وأباه ثم يموت الاب عن زوجته وعن أخيها الذي هو
 ابن ابن زوجها وعن أخيه فتأخذ الزوجة الثمن وأخوها الباقي ولا شيء لأخيه لانه محجوب
 بابن ابنه ومما يذكر أيضا أن رجلا مات عن أربع نسوة فواحدة أخذت الصداق
 والارث وواحدة لم تأخذ صداقا ولا ارثا وواحدة أخذت الصداق دون الارث وواحدة
 أخذت الارث دون الصداق فالجواب ان الاولى حرة على دين زوجها والثانية رقيقة
 تزوجها بالشروط قبل الحرائر من سيدها بغير مهر والثالثة كاتبة فلها الصداق دون
 الارث والرابعة هي التي زوجها له سيده قبل عتقه وهي حرة فلها الارث دون الصداق
 (قوله والثلثان للبنات الخ) هما أول القسم الثاني من عبارة التذلي وهو الذي بدأ الله به
 في قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فهذا هو الدليل من القرآن وظاهر
 الآية يقتضي عدم الثلثين للبنيتين وصداق عن ذلك أمره صلى الله عليه وسلم لبقى سعد
 ابن الربيع رضي الله عنه من تركه أبيهما بذلك فقد روى الترمذي وأبو داود رضي الله
 عنهما أن امرأة سعد بن الربيع رضي الله عنه جاءت لرسول الله صلى الله عليه وسلم وبهها
 بنتان فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك يوم أحد ولم يدع
 ٤٤ ههما لهما مالا الا أخذهما فترى ولا ينسكحان ولا مال لهما فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم حتى يقتضي الله في ذلك فتزل قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فدعا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة وصاحبها فقال أعط البنتين الثلثين والمرأة الثمن وخذ
 الباقي وفي رواية أعط بتي سعد الثلثين وأعط أمهما الثمن وما بقي فهو لك قال الترمذي
 صحيح الاسناد فهذا سبب نزول آية الوصية الخ فوجب علينا الاخذ بذلك لقضائه صلى الله
 عليه وسلم قال أهل العلم وهو أول ميراث قسم في الاسلام وما بنت السنة ذلك قبل
 كلمة فوق منجمة كما في قوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق وقيل ان كلمة فوق على التقديم
 والتأخير والتقدير اثنتين فافوقهما وقيل غير ذلك (قوله وهو كذا للبنات الابن) أي
 المذكور وهو الثلثان وكذا يقال فيما بعده فصم حيثما لا افراد (قوله فهم صافي
 الذهن) أي خالص الذهن من كدورات الشكوك والاهام والذهن الفطنة والمراد هنا
 العقل يقال ذهن بالضم ذهانة حفظ قلبه ما أودعه وهو بالذال المجهمة ومن قال بالمهملة
 فكلامه مهمل والمراد بخلوصها اسلامها من الكدورات الدنيوية القاطعة عن الامور

الدينية والاستعدادات للمواهب الالهية والقبوض الرحمانية وفي هذا اشار من
 المناظم الى أن الشخص اذا لم يتفرغ للعلم عن جميع العلائق وينفرد للاشتغال به عن
 كل الخلائق يلقب حاضرسليم وفهم دقيق مستقيم لم يحصل له شيء من ذلك **(قول)** قضى
 به الاحرار الخ) الاحرار جمع حر وهو خلاف الرقيق وقوله به أي بما ذكر من استحقاق
 الاختين فاستثنى الثلث والعبد جمع عبد وهو الرقيق والمقصود به التعميم وقوله قضى
 أي أفتى لأن الرقيق لا يكون قاضيا **(قول)** فان كن نساء فوق اثنين) الآية ظاهرها
 أن البنتين لا يستحقان الثلثين لفهوم فوق وروى عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال
 للبنتين النصف لذلك وهو مرادنا بالبعض فيما سبق ولكن هذا منكر لم يصح عنه والذي
 صح عنه موافقة الاجماع كما قاله ابن عبد البر وحيث قد دليل الاجماع فيما زاد على البنتين
 الآية المذكورة وفي البنتين القياس على الاختين وهو قياس أولوي وهذا يجاب به عن
 شبهة ابن عباس ان صحته عنه **(قول)** والاجماع على أن هذه الآية تزات الخ) قال
 الرملي تزات في قصة جابر لما مرض وسأل عن ارث اخواته السبع منه وما قاله الجلال
 المحلي في الشرح على المنهاج من أنها تزات لما مات جابر قال الرملي هو غلط لأن جابرا عاش
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا وحيث قد دللت الآية على أن المراد الاختان فصاعدا
 تأمل وبشروط في ارث هذه الاصناف الاربعة الثلثين شروط عشرة موزعة عليهن فالاول
 وهن البنات له شرط واحد وهو عدم المعصب والثاني وهن بنات الابن له شرطان عدم
 المعصب وعدم الفرع الوارث من أولاد الصلب والثالث وهن الشقيقات له ثلاثة
 شروط عدم المعصب من أخ أو جد وعدم الاب وعدم الفرع الوارث والرابع وهن
 الاخوات للاب له أربع شروط عدم المعصب من أخ أو جد وعدم الاب وعدم الفرع
 الوارث وعدم الاخ الشقيق ذكرنا كان أو أختي منفردا أو متعددا **(قول)** والثالث فرض
 الام) أي بشرطين عدمين عدم الفرع الوارث وعدم العدد من الاخوة والاخوات
 ذكرين أو اثنين أو مختلفين اشقاء أو آب أو أم أو مختلفين وارثين أو محجوبين يجب
 شخص كلا أو بعضا وخرج بقولنا يجب شخص يجب الوصف فالمحجوب بالوصف من
 الاولاد والاخوة لا يجب غيره لأن وجوده كعدمه فحجب الشخص نحو المومات عن
 أم وأخ شقيق وأخ لاب فان الاخ الشقيق يحجب الاخ للاب ومع ذلك يجب الام من
 الثلث وكذلك لومات عن أم وجد وعن اخوة لأم فان الاخوة للام محجوبون بالجد ومع
 ذلك يحجبون الام من الثلث الى السدس وقد جمع العلماء عدد صور الاخوة الذين
 يحجبون الام من الثلث الى السدس في خمسة وأربعين صورة وسورها المنبرية لأن وضعها
 كلنبر ولولا خوف الاطالة ذكرتها وبالله التوفيق **(قول)** وان يكن) أي يوجد
 زوج وأم وأب الخ قال في شرح الترتيب وماتأخذها أم فيهما بالقرض خلافا لما أورده
 الصيدلاني رحمه الله في شرح المختصر من القول بأن ماتأخذها في هاتين المسئلتين

وقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم
 لبنتي سعد بالثلثين من تركته أيهما
 كما صححه الترمذي والحاكم وغيرهما
 * (باب من له الثلث)
 (والثلث فرض الام حيث لا ولد
 ولا من الاخوة جمع ذوعدد
 كائنين أو اثنين أو ثلاث
 حكم المذكور فيه كالامات
 ولا ابن ابن معها أو بقة
 ففرضها الثلث كما بينته
 وان يكن زوج وأم وأب
 فنلت الباقي لها مرتب

وهكذا مع زوجة فصاعدا
فلا تكن عن العلوم قاعدا
وهو لاثنين أو ثنتين
من ولد الأم بغيرمين
وهكذا ان كثروا أو زادوا
فقالهم فيساووا زاد
وتستوى الالاث والذكور
فيه كما قد أوضح المسطور
أقول والثالث فرض اثنتين من
أصناف الورثة أحدهما الأم حيث
لا ولد للميت ذكر أو أنثى ولا ولد ابن
وهو المراد بقوله ولا ابن ابن معها
أو بنته أي بنت ابن وحيث لا من
اخوة الميت جمع ذو عدد أي اثنان
فأكثر يستوى فيه المذكور
والاثان فيشمل الاخوين فصاعدا
أو الاختين فصاعدا والاخ
والاخت فصاعدا لقوله تعالى فان لم
يكن له ولد وورثه أبواه فلا تمه الثالث
وقوله تعالى فان كان له اخوة فلامه
السدس والمراد بالاخوة في الآية
اثنان فأكثر ذكران أو اثنتان
أو مختلفان ثم استطرذ فذكر
أنه يفرض للأم ثلث الباقي بعد
فرض الزوجية في صورتين تلقبان
بالغراوين وبالعمريتين لقضاء
عمر رضى الله عنه فيهما بذلك
احداهما أن يكون للميت زوج
وأم وأب فلزوج النصف وللأم
ثلث الباقي بعده وللأب القاضل
والثانية أن يكون للميت زوجة
فأكثر وأم وأب

بالتعصيب بالأب انتهى والقول بأن للاثالباقى فيهما هو الذى قضى به سيدنا عمر بن
الخطاب رضى الله تعالى عنه ووافقه عثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت رضى الله تعالى
عنهم وهو مذهب الاثمة الاربعة وجهه ورالعلماء وجهه ان كل ذكر وأنثى يأخذ المال
اثلاثا يجب ان يأخذ الباقي بعد فرض الزوجين كذلك كالأخ والأخت لغيرهم وبأن الأصل
انه اذا اجتمع ذكر وأنثى في درجة واحدة أن يكون للذكر ضعف ما للأنثى (قول) فلا تكن
عن العلوم قاعدا أى تاركها كسلا وتكبرا عن تعلم العلم عن دونك سنا وأقل منك
منزلة في الدنيا فان ذلك من الامور القاطعة عن الخبر الموقعة في المهالك أعاذنا الله من
ذلك بل جدد واجتهد في الطلب فان العلم لا ينال الا بالتعلم فشمركه عن ساعد الجد والاجتهاد
وقم له على قدم العناية والسداد فان ذلك من سبيل الرشاد فقد روى أنس بن مالك عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال متعلم كسلان يعنى لا يجتهد في طلب العلم أفضل عند الله
من سبعائة عابد مجتهد وقال صلى الله عليه وسلم من طلب العلم وأدركه كان له كفلان
من الاجر وان لم يدركه كان له كفل من الاجر وقال عليه الصلاة والسلام من كانت همته
في طلب العلم سعى في السماء نيا وكتب الله له بكل شعرة في جسده ثواب نبي وكافما اعتق بكل
قدم رقبة وبني الله له بكل عرق في جسده مدينة في الجنة ويدخل مع النبيين بغير حساب
وقال بعضهم لا يسود حاسد ولا ينال الخير راقد ولا يحصل العلوم قاعد ومن ينس من
درجة الله فهو باحد فان الله تعالى هو الوهاب يهب في الساعة الواحدة من الخيرات
لمن يشاء ما لا يهبه لغيره في طول الزمان فنسال الله تعالى ان يمن علينا بزيادة احسانه
وتفضله وبغفوه وعفوانه انه رؤوف رحيم جواد **كويم (قول)** بغيرمين أى كذب
(قول) ان كثروا أو زادوا الخ أى على الاثنتين وأجمعى الواو جمع بين الكثرة والزيادة
للتأكيد والزاد هو الطعام في السقروا المراد هنا انهم لا يستحقون زيادة على الثلث قال
الشنشوري وفي البيت جناس ناقص مطرف بفتح الراء انتهى أما كونه ناقصا فنقص
أحد اللفظين عن الآخر باختلافهما في عدد الحروف وأما كونه مطرفا فلو وقع الحرف
الزائد آخر اللفظ كما هو ظاهر هذا تقرير كلامه وتطريفه ببعض الشراح فقال الجناس
الناقص هو ان تختلف الكلمتان في عدة حروفهما ومنه وقوع الزيادة بحرف واحد
في طرف احدى الكلمتين فلذا سمي بالمطرف والمراد بالحرف الواقع به الاختلاف ان
يكون من قبضة الكلمة والواو هنا من قوله زادوا ليس كذلك لانها ضمير القاعلين فهي كلمة
مستقلة فليس في البيت جناس ناقص والذي يظهر انه جناس تام كقول الشاعر

أطال ليالك حتى ماله سحر * أم نوم عينك اهل الحى قد سهر وا

والجناس بكسر الجيم وهو مأخوذ من جانس جناسة والمراد به تشابه اللفظين في النطق
(قول) فزوج النصف الخ فأصلها ستة أزواج ثلاثة وللأم ثلث الباقي سهم واحد

فللزوجة الربع وللأم ثلث الباقي بعده وللأب الفاضل وثلث الباقي في الحقيقة سدس في الصورة الأولى وربع في الثانية فهو من القروض الستة وراجع إليها وانما قيل فيه ثلث الباقي موافقة لفظ القرآن تأدياً والثاني عن فرضه الثلث العد من أولاد الأم ذكرين فأكثر وأثنين فأكثر أو مختلفين فأكثر ويقسم على عدد رؤسهم يستوي فيه ذكورهم وإناهم إجماعاً لقوله تعالى فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث أي أكثر من أخ لأم وأكثر من اخت لأم فهم شركاء في الثلث وظاهر التثريك التسوية في القسمة وإليه أشار بقوله كما قد أوضح المسطور * (باب السدس) * (٢٢) (والسدس فرض سبعة من العدد

أب وأم ثم بنت ابن وجد

والاخت بنت الأب ثم الجد

وولد الأم تمام العدة

أقول والسدس فرض سبعة من عدد الورثة وهم الأب والجد والأم والجد وبنت الابن والاخت من الأب والسابع ولد الأم ذكر كان أو أنثى ذكرهم الناظم هنا إجمالا ثم أردف ذلك بتفصيل كل واحد وشرطه فقال

(فالأب يستحقه مع الولد

وهكذا الأم بتزويل الصمد

وهكذا مع ولد الابن الذي

ما زال يقفوا تره ويحتذى

وهولها أيضاً مع الاثنين

من أخوة الميت نقص هذين)

أقول فالأب والأم كل منهما

يستحق السدس مع وجود الولد

بنص القرآن وهو قوله تعالى

ولا يورثه لكل واحد منهما السدس

عما ترك إن كان له ولد وأشار إلى هذا

بقوله بتزويل الصمد والصمد اسم

من أسماء تعالى وولد الابن كالولد

في هذا إجماعاً كما تقدم لأنه ما زال

وللأب الباقي وهو سهمان (قول فللزوجة الربع) فأصلها أربعة للزوجة سهم وللأم ثلث الباقي سهم كذلك والباقي الأب وهو سهمان وقد خالف ابن عباس في هاتين المستتين وقال للأم الثلث كما لا فيها ووافق ابن سيرين في مسئلة الزوجة ووافق الجمهور في مسئلة الزوج (قول وظاهر التثريك التسوية الخ) وهذا مما خالف فيه أولاد الأم غيرهم فأنهم يخالفون غيرهم في أشياء لا يفضل ذكرهم على أمائهم لا إجماعاً ولا انفراداً ويرثون مع من أدلوا به وهي الأم ويحببونه نقصاً ما وذكروهم أدلى بأنثى ويرث ولا يعصب الذكركم منهم إلا أنثى ولو أجدهم السدس (قول وهكذا الأم بتزويل الصمد) انظر ما أحسن هذا الترتيب الذي ذكره الناظم فإنه ترتيب عجيب لأنه أنى أولاً بالأب ثم بالأم عقبه مؤخرًا للجد عنهما لأن الله تعالى جمع بين الأبوين في قوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس والصمد اسم من أسماء تعالى وهو السيد لأنه يصمد إليه في الخواص أي يقصد وقيل هو الذي لا جوف له (قول ما زال يقفوا) أي يتبع الابن في أحكامه من ارث وحجب الذكر كالأب والاختى كالأنثى قياساً عليه (قول إجماعاً قبل خلاف ابن عباس وغيره) وهو معاذ رضي الله عنه لأنه روى عن ابن عباس أنه قال لا يردها عن الثلث إلا ثلاثة من الأخوة أظاهر قوله تعالى فإن كان له أخوة وأقل الجمع ثلاثة وروى عن معاذ أنه قال لا يردها عن الثلث إلا الأخوة الذكور وأولاد الذكور مع الإناث وأما الأخوات الصراف فلا يردها عنها لأن الأخوة جمع ذكور والإناث المخلص لا يدخلن في ذلك ولكن الجمهور على خلافهما (قول الميت) هو في كلامه باسكان الباء وهو من مات والموت مفارقة الروح بالجسد والأصل ميت فقلت الواو ياء وأدغمت في الباء ويستوي فيه المذكور والمؤنث والتشديد والتخفيف لغتان إلا أن الميت بالتخفيف يقال لمن مات حقيقة وبالتشديد يطلق على الحي قال تعالى إنك ميت أي ستموت وقال الشاعر

ومن يك ذا روح فذلك ميت * وما الميت إلا من القبر يحمل

وقال غيره ليس من مات فاستراح بميت * إنما الميت ميت الأحياء

(قول مثل الأب) مثل كلمة تسوية يقال هذا مثله بكسر الميم وسكون المثناة ومثله بفتح الميم

يقفوا تره ويحتذى بالذال المعجمة أي ما زال يتبع الابن ويقتدى به في أحكامه والسدس للأم أيضاً مع اثنين فصاعداً من الأخوة والأخوات مطلقاً إجماعاً قبل خلاف ابن عباس وغيره أظاهر قوله تعالى فإن كان له أخوة فلا تمه السدس وقوله نقص هذين أي نقص على الاثنين من الأخوة في كلامي ما زاد على اثنين وأولى قال * (والجد مثل الأب عند فقده * في حوز ما يصيبه ومده إذا كان هنالك أخوه * لكونهم في القرب وهو أسوه * أو أبوان معهما زوج ورث * فالأم للثلث مع الجد ترث وهكذا ليس شبيهاً بالأب * في زوجة الميت وأم وأب * وحكمه وحكمهم سياتي * مكمل البيان في الحالات) * أقول والجد عند فقد الأب مثل الأب في أخذه السدس مع وجود الولد أو ولد الابن إجماعاً الظاهر إلا أنه لأن الجد يسمى أباً

وقوله في حوز ما يصيبه ومته ظاهره انه كالأب في جميع احكامه فيحوز جميع المال اذا انفرد وياخذ ما بقى القروض ان لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن ولكنه يخالف الأب في مسائل فلهذا استثنى منها ثلاث مسائل * الاولى اذا كان مع الجدة اخوة لابوين أو لأب فليس حكم الجدة معهم حكم الأب لأن الأب يحجبهم اجماعا لادلائهم به فهو أقرب منهم والجدة يقاسمهم لكونهم يساونه في القرب لأن الجدة والاخوة يدلون الى الميت (٢٤) بالأب فلذلك يقاسمونه على تفصيل وسيأتي حكمه وحكمهم أي الجدة

والنساء كما يقال شبهه وعند مثلث العين والكسر أقصم وهي ظرف زمان ومكان ولم يدخل عليها من حروف الجر سوى من (قوله في حوز ما يصيبه ومته) أي ما يصيبه من السدس ومته أي معدوده أي رزقه الموسع مأخوذ من قولهم مته الله في رزقه أي وسع فيه فيكون تأكيده لما قبله ويصح أن يكون المراد به حجب من قولهم رجل مديد القامة طويل الباع (قوله ثلاث مسائل) بل ستة ذكر المصنف منها ثلاثة وبقي ثلاثة * الاولى منها أن الاخوة لغير أم وفيهم يحجبون الجدة في باب الولاء بخلاف الأب والثانية أن الأب يحجب أم نفسه ولا يحجبها الجدة والثالثة أن الأب في نحو بنت وأب يرث السدس فرضا والباقي تعصيا بخلاف ولو كان الجدة كذلك على الرابع وقيل انه يأخذ جميعه تعصيا بخلاف الجدة الأب في جريان الخلاف فان قلت هل لهذا الخلاف ثمرة أم لا قلت له ثمرة تظهر في تصحيح المسئلة كما هو في بنت وجد فن قال انه يرث السدس فرضا والباقي تعصيا فأصلها من ستة ومن قال انه يرث الكل تعصيا يقول الاصل من اثنين وتظهر الثمرة أيضا فيما لو وصى بثلاث الباقي بعد أصحاب القروض فعلى جعله كالأب تكون الوصية بثلاث الثلث الباقي وعند من لم يجعله كالأب فالوصية بثلاث النصف الباقي بعد فرض البنت (قوله وبنت الابن تأخذ السدس الخ) أي بشرط أن لا يكون لها معصب وأن لا يكون لها مساو وأن لا يكون القرع الذي معها أكثر من بنت واحدة أما لو كان الولد كراحيها أو أكثر من بنت سقطت على ما يأتي والاخت للأب لا تأخذ السدس الا بشرط خمسة الاول أن لا يكون لها معصب الثاني أن لا يكون لها مساو الثالث أن يكون معها اخت شقيقة فقط الرابع أن لا يكون معها أصل وارث يعني الأب الخامس أن لا يكون معها فرع وارث (قوله يأخي الخ) أي يضم الهمزة وفتح الحاء المجهمة تصغير أخ (قوله اجماعا لقول ابن مسعود الخ) جعل اجماع هو الدليل مستند القول ابن مسعود لم يجعل قول ابن مسعود دليلا لانه ليس كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأصل القصة ما رواه البخاري عن هزيل بن شرحبيل وهو بالزاه المجهمة أنه قال سئل أبو موسى الأشعري عن بنت وبنت ابن وأخت فقال للبنت النصف وللأخت النصف ولا شيء لبنت الابن وقال للسائل انت ابن مسعود فانه سبوا فتنى فسأل ابن مسعود وأخبره بقول أبي موسى المتقدم فقال لقد ضللت اذا أي ان قضيت فيها بذلك وما أنا من المهتمدين لا قضين فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس وللأخت ما بقي ففي الحديث ثلاث فوائد الاولى تورث بنت الابن مع البنت الثانية تورث الأخت مع البنت الثالثة اثبات الثلثين للبتين

والاخوة مسكلا واضحا في الحالات كلها بعد ذكر الحجب * المسئلة الثانية احدى الغراوين وهي أبوان وزوج للام فيها ثلث الباقي بعد فرض الزوج فيأخذ الأب مثلها فلو كان بدل الأب فيها جنة كان للام معه ثلث جميع المال * المسئلة الثالثة ثانية الغراوين وهي أبوان وزوجة فأكثر للام فيها أيضا ثلث الباقي بعد ربع الزوجة ولو كان فيها بدل الأب جنة كان للام معه ثلث الجميع أيضا فليس الجدة شبيهة بالأب في هذه المسائل الثلاث لانه لا يساوي الأب في ادلائه الى الميت بنفسه قال

(وبنت الابن تأخذ السدس اذا كانت مع البنت مثلا لا يحتذى وهكذا الأخت مع الأخت التي بالابوين يا أخي أداتي)

أقول الرابع من فرضه السدس بنت الابن فأكثر اذا كانت مع البنت الواحدة فتأخذ بنت الابن أو بنات الابن السدس تكمله الثلثين اجماعا لقول ابن مسعود رضي الله عنه وقد سئل عن بنت وبنت ابن وأخت فتال لا قضين فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس

تكملة الثلثين وما بقي للأخت رواه البخاري وغيره وقوله مثلا لا يحتذى بالذال المجهمة المفتوحة (بطريق

مبني) لتعجول أي اجعل هذا مثلا لا يقتدى به ويقاس عليه كل بنت ابن فأكثر مازلة مع بنت ابن واحدة أعلى منها أو هنئ فان لبنت الابن التازلة أو بنات الابن السدس مع وجود العالية تكمله الثلثين

وفهم منه انه لو كانت بنت الابن مع بنتين فأكثر سقطت الا اذا كان معها ابن ابن يعصها والخامس عن فرضه السدس
الاخت من الاب أو الاخوات من الاب مع الاخت الواحدة من الابوين (٢٥) فان للاخت أو الاخوات من الاب

السدس تكمله الثلثين
اجماعا قياسا على التي قبلها
فان كان فيها أختان فأكثر
لا يوين سقطت الاخت
أو الاخوات للاب الا اذا
كان معها أو معها أخ لاب
يعصها أو يهصبن قال
والسدس فرض جدته في النسب
واحدة كانت لأم وأب
وولد الأم ينال السدسا

والشرط في افراده لا ينسب
أقول السادس ممن يستحق
السدس الجدة مطلقا سواء
كان للميت ولد أو لم يكن
وسواء كان له اخوة أو لم
يكن له وسواء كانت من
قبل الأم أو من قبل الأب
فأما أم الأم وأم الأب
وأمتهم ما قررت كل واحدة
منهن السدس اذا انفردت
ويشتركان في السدس اذا
اجتمعنا اجماعا وأما أمتها
الاجداد وأمتها من غيرهن
عندنا وعند الحنفية والجمهور
لادلائهن بوارث قياسا على
أم الأب خلافا لما لك رحمه
ومن أدلت بغير وارث لا ترث
شأ كأم أبي الأم وستاني
في كلامه والسابع ممن
يستحق السدس ولد الأم
ذكر أو أنثى بشرط أن
يكون منفردا اجماعا لقوله

بطريق الأولى لانه اذا كان الثلثان لبنت الابن مع بنت الصلب فالأولى أن يكونا للبنتين
فهذا حجة على من قال لهما النصف وفي بعض الروايات عاد السائل الى أبي موسى
الاشعري وأخبره بما قاله ابن مسعود فقال أبو موسى لا تسألوني عن شيء مادام هذا الخبر
فيكم (قوله وفهم منه) أي من قول ابن مسعود تكمله الثلثين لانه اذا كان هناك
بنتان فأكثر فقد استغرقوا الثلثين فتسقط بنت الابن أو فهم منه أي محاذ كمن قول ابن
مسعود وقول الشارح سابقا مع البنت الواحدة فهذا حيث نذكره في التقييد (قوله
والسدس فرض جدته الخ) أي أن الجدة مطلقا ترث السدس سواء كانت من قبل الأم أو
من قبل الأب لما روي أن الجدة أم الأم جاءت الى أبي بكر الصديق رضي الله عنه وسأله
عن ميراثها فقال لها مالك في كتاب الله من شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم شيئا فأرجى حتى أسأل الناس فقال له المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم أعطاهما السدس فقال أبو بكر هل معك غيرك فقام محمد بن سلمة الانصاري فقال
مثل قول المغيرة فأنفذ لها أبو بكر السدس ثم جاءت الجدة أم الأب الى عمر بن
الخطاب تسأله عن ميراثها فقال لها مالك في كتاب الله من شيء وأما القضاء الذي قضى به
أبو بكر فهو لغيرك وما أبا برأئد في الفرائض شيئا ولكن هو ذلك السدس فان اجتمعتما
فهو بينكما أو أيتكما خلت به فهولها ولا يرث عند الامام مالك أكثر من جنتين وقال أي
الامام مالك لا أعلم أحدا ورث أكثر من جنتين منذ كان الاسلام الى اليوم وكانت لم يصح
عنده توريث زيد وعلى وابن عباس وابن مسعود ومن وافقهم أم أبي الأب أو لم يبلغه
وبهذا الدليل أخذ الحنابلة فورثوا ثلاثا وبالجمع مع القياس أي قياس كل جدته تدلى
بوارث أخذ الشافعية والحنفية وقيل إن أم الأب حاجت عمر بن الخطاب فقالت له
يا أم المؤمنين أنا أولى بالميراث منها لانها لومات لم يرثها ابن بنتها ولومت أنا ورثني ابن ابني
(قوله وولد الأم ينال السدسا الخ) ينال بفتح المثناة التحتية مبنى للفاعل من نال خيرا
أي أصاب وقوله لا ينسب مبنى للمجهول وهي جملة خبرية أريد بها الامر والمعنى لا تنسب
افراده ويجوز قراءته بالمشناة فوق مبنيا للفاعل المخاطب أي لا تنسى أنت أيها الناظر
في هذا الكتاب وفي بعض النسخ بدل هذا البيت

وولد الأم له اذا انفرد * سدس جميع المال نصا قد ورد

وهو بمعناه بل أصرح لان فيه التصريح بأن ذلك قد ورد في القرآن العظيم (قوله
وان تساوى نسب الجدات الخ) لما انتهى الكلام على من يرث السدس شرعا يتكلم
في شيء من أحوال الجدات استطرادا فقال وان تساوى الخ هكذا في بعض النسخ باسقاط
ترجمة باب ميراث الجدات وفي بعضها الترجمة ثابتة وقد يقال ان اسقاطها أولى لان ذكر
الجدات هنا استطراد ومحل ذكرهن باب الجدات واجب (قوله وكن كلهن وارثات)

تعالى وله أخ وأخت فلكل (٤ رج) واحد منهما السدس قال (وان تساوى نسب الجدات * وكن كلهن وارثات

فالسدس ينهن بالسوية
 في القسمة العادلة الشرعية
 أقول اذا خلف الميت جنتين
 أو جندات وتساوى نسبهن
 في الدرجة وكن كلهن
 وارثات أي مدليات وارث
 كأم أم أم وأم أم أبي
 أب قسم السدس ينهن
 على عدد رؤسهن بالسوية
 لما روى الحاكم على شرط
 الشيخين أنه صلى الله عليه
 وسلم قضى للجنتين في الميراث
 بالسدس واجعوا عليه
 وقبس الاكثر منهما عليهما
 وروى الامام احمد أنه صلى
 الله عليه وسلم ورث ثلاث
 جندات ورواه ابوداود في
 مراسيله والى الحديث
 اشار بقوله العادلة الشرعية
 في كثير من النسخ وفي
 بعضها المرضية ولو كانت
 احدى الجنتين أو الجندات
 تدلى بجنتين وغيرها يدلى
 بجهة واحدة قسم السدس
 بينهما او ينهن بالسوية
 ايضا على الاصح وهو داخل
 في عبارته وقيل يقسم على
 عدد الجهات قال
 (وان تكن قري لا تمحبت
 أم أب بعدى وسدس سلبت
 وان تكن بالعكس فالقولان
 في كتب أهل العلم منصوحان

وفي بعض النسخ وهن كلهن وارثات فعلى الاولى كلهن بالرفع تأ كيد لاسم كن ووارثات
 خبر كن منصوب بالكسرة نيابة عن الفحة وعلى الثانية كلهن بالرفع أيضا تأ كيد للضمير
 الواقع مبتدا ووارثات خبر للضمير فهو مرفوع ~~وكسر~~ لضرورة النظم أو أن الخبر
 محذوف تقديره عند العلماء ووارثات حال قتأمل وقد احتراز الناطم بوارثات عن
 الساقطة والمحجوبة أما الساقطة فهي التي تدلى بذ كور الى انات كأم أبي الأم لان
 الجندات أربعة أقسام قسم لا يرث وهو المذكور والثاني من أدلت ببعض انات خلص
 كأم الأم وأمهاتهما والثالث من أدلت ببعض المذكور كأم الأب وأم أبي الأب وهكذا
 والرابع من أدلت بانات الى ذ كور كأم أم أب وكأم أم أبي الأب وهكذا فكل جدة كانت
 من هذه الاقسام الثلاثة فهي وارثة عندنا وعند الحنفية كما تقدم وأما المحجوبة فهي أم
 الأب مع وجوده ومثال ذلك ما اذا مات شخص وخلف جدته أم أمه وجدته أم أبيه مع
 أبيه فهي محجوبة بأبيه فالسدس لأم أمه وحدها والباقي للأب وليس لأم الأب فيه شيء
 وهذا هو الأرجح عندنا وقيل ان لأم الأم نصف السدس وللأب النصف الآخر لانه
 يجب أمه فغائبة الجب تعود اليه وأما مذهب الامام أحمد فالسدس بينهما لان الأب
 لا يجب أم نفسه عنده فليس وجوده وثرافيا ومذهب الامام مالك وأبو حنيفة كذهبننا
 أي على القول الأرجح عندنا **(قول على شرط الشيخين)** أي البخاري ومسلم وشرط
 الاول المعاصرة واللى يعنى لا يروى عن أحد الا اذا عاصره واجتمع به وشرط الثاني
 المعاصرة فقط بأن لا يروى الا عن ~~كان~~ في عصره وان لم يجتمع عليه فشرطه أوسع
(قول) ولو كانت احدى الجنتين أو الجندات الخ أشار الى أن الجمع في كلام الناطم ليس
 قيدا بل المراد به الاثنان فأكثر وأما التصوير فصوره ما اذا أدلت كل واحدة بجهة ظاهرة
 كأم أم وكأم الأب مثلا وأما صورة ما اذا أدلت احدهما أو احدهن بجنتين والاخرى
 بواحدة ففيها نوع خفاء على المبتدى وايضا حها أن يقال لفاطمة مثلا بنتان زينب
 وخديجة مثلا فتزوجت زينب بابن دعد وأنت منه بنت وتزوجت خديجة بابن هند
 وأنت منه بابن ثم تزوج ابن خديجة بنت زينب فأنت منها بولد ففاطمة نسبتها لهذا الولد أم
 أم أم لانها أم زينب التي هي أم أمه وتنسب اليه أيضا بأنها أم أم أب لانها أم خديجة التي
 هي أم أبيه فبنيت فاطمة تدلى اليه بجنتين وأما هند فانها تنسب اليه بأنها أم أبي أب
 لانها أم زوج خديجة الذي هو أبو أبيه فبنيت هند تدلى بجهة واحدة وأما دعد فانها
 تنسب اليه بأنها أم أبي أم لانها أم زوج زينب الذي هو أبو أمه فاذ مات هذا الولد عن هذه
 الجندات فالسدس بين زينب وخديجة وهما متساويان في الادلاء اليه لان كل واحدة
 تدلى اليه بجهة واحدة لان زينب أم أمه وخديجة أم أبيه ولا شيء لباقي الجندات لان
 القربى تنجب البعدى فان مات هذا الولد عن فاطمة وهند ودعد فقط وقدمات قبله
 زينب وخديجة فالسدس لفاطمة وهند بينهما بالسوية على الأرجح وان كانت فاطمة

اللف والنشر المرتب فان الاشكال هو الالتباس والغموض هو الخفاء

(باب التعصيب)

سأبقى في الشرح أنه مصدر عصب بالتشديد والعاصب لغة قرابة الرجل لا يه سموا به لانهم عصبوا به أي أحاطوا به وكل شيء استدار حول شيء فقد عصب به ومنه العصائب وهي العمامة وقيل لتقوى بعضهم ببعض من العصب بسكون الصاد المهملة وهو المنع والشدة يقال عصب الشئ عصباً أي شدته والرأس بالعمامة شدته ومنه العمامة يشد بها الرأس من جوانبه الأربع فالأبام جانب والابناء جانب والاخوة جانب والاعمام جانب وأما اصطلاحاً فصاح ما عترف به بالحد ما قاله شيخ الاسلام العاصب بنفسه كل ذي ولاء وذكور نسب ليس بينه وبين الميت أي قد دخل في قوله كل ذي ولاء الذكور والاشياء التي باشرت العتق ودخل في قوله ذكر الزوج وخرج بقوله نسب وخرج بقوله ليس بينه وبين الميت أي ولد الأم والعاصب بغيره كل شيء عصبها ذكر والعاصب مع غيره كل شيء نصير عصبه باجتماعهما مع أخرى ومع أصحيته اعترض على التعاريف الثلاثة بادخال كل فيها فان التعاريف موضوعة لبيان الماهية من غير تعرض لافرادها والتعريف بالكلية مناف ذلك ويجب عن ذلك بأنهم قصدوا جعله ضابطاً محيطاً بالافراد فادخلوا كل المقيدة للاحاطة والشمول (قوله وحق أن ندرع الخ) هو بفتح أوله أي وجب وأما بالضم فعناء الشروع في الشئ والاختذ فيه وقيل ان معناه طلب ما لا بد منه لانه وعده فيما سبق بقوله فرض وتعصيب على ما قسمنا وقوله في التعصيب أي في احكامه والارث به (قوله بكل قول موجب) أي مختصر لان الإيجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف والاطناب أدائه بأكثر منها ولما كان الاختصار ظنة الوقوع في الخلل بترك شيء من المعاني لشدة المحافظة على تقليل اللفظ فربما يتوهم وجوده في نظمه دفعه بقوله مصيب أي ليس بخطا وهو اسم مفعول أي مصاب فيه (قوله فكل من أحرز كل المال الخ) والخاصل انه على ثلاثة أقسام كانه عليه المصنف عاصب بنفسه وعده بقوله كالأب الخ وعاصب بغيره وعده بقوله فيما يأتي والابن والاخت مع الأناث الخ وعاصب مع غيره وذكره فيما يأتي أيضاً بقوله والاختوات ان تكن بنات الخ (قوله من القرابات) جمع قرابة والمراد بها الأقارب لان القرابة صفة الانثى وليس مرادة هنا وإنما المراد هنا الأشخاص فتأمل (قوله فهو أخو العصوبة) أي صاحبها والضمير في قوله فهو راجع لكل من قوله فكل من أحرز (قوله المفضلة) أي على غيرها من بقية العصبية أو المفضلة على الفرض وقد اختلف في الارث بالفرض والتعصيب أي ما أفضل وأقوى على قولين يجوز الشيخ ابن الهائم بأنه بالفرض أقوى لتقدمه ولعدم سقوطه بضيق التركة وجوز الرشيدى في شرح الجعبرية عكسه لانه يستحق كل المال ولان ذاك الفرض انما فرض له لضعفه لئلا يسقطه القوى ولهذا كان أكثر من فرض له الأناث وكان أكثر من يرث بالتعصيب المذكور

(باب التعصيب)

(وحق أن ندرع في التعصيب بكل قول موجب مصيب فكل من أحرز كل المال من القرابات أو الموالى أو كان ما يفضل بعد الفرض له فهو أخو العصوبة المفضلة) أقول لما فرغ من ذكر أصحاب الفروض وأحكامهم شرع في ذكر العصبية وأحكامهم وأخرهم عن أصحاب الفروض لان العاصب مؤخر في الاعتبار عن أصحاب الفروض لقوله عليه الصلاة والسلام ألقوا القران بأهلها

قوله وهو اسم مفعول الظاهر وهو بمعنى اسم المفعول لان لفظه اسم فاعل

فما بقي فلاولى رجل ذكر والتعصيب مصدر عصب يعصب تعصيا فهو عاصب وإذا أطلق العاصب فالمراد به العاصب بنفسه وضابطه عند الناظم كل من حاز جميع المال من القرابات أو الموالى إذا انفرد أو حاز الفاضل بعد الفروض وهذا تعريف للعاصب بحكمه والتعريف بالحكم دورى لكنه عرفه بعد ذلك بالعد (٢٩) فقال (كأب وأجد وأجد الجدة

والابن عند قر به والبعد والابن وابن الاخ والاعمام والسيد المعتقد ذى الانعام وهكذا بنوهم جميعا

فكن لما أذكره سمعا

أقول العاصب بنفسه هو

الأب وأجد أبوه وان علا

وهو المراد بقوله وجد الجد

والابن وابنه وان سفل وهو

المراد بقوله عند قر به والبعد

والابن لابوين أو لأب وابن

الاخ لابوين أو لأب والعم

لابوين أو لأب وابناؤهما

وهو المراد بقوله والاعمام

والمعتقد ذرا كان أو أتى

وعصبة المعتقد بنفسه وقوله

وهكذا بنوهم جميعا أي وابن

العم لابوين وابن العم لأب

وابن المعتقد وفيه نوع

قصور حيث اقتصر على ابن

المعتقد وسكت عن باقي عصبة

المتعصبين بأنفسهم فكل

واحد من العصبات

المذكورين يجوز جميع

المال إذا انفرد ويأخذ

ما فضل عن الفروض

ان كان في المسئلة صاحب

فرض أو أكثر اجاء لقوله

تعالى وهو يرثها ان لم يكن

لها ولد ولمفهوم قوله تعالى وورثه أبواه فلامه التثنية أي ولأبويه الباقي بقوله صلى الله عليه وسلم ألحقوا الفرائض بأهلها فما

بقي فلاولى رجل ذكر (وما لذى البعدي مع القريب في الارث من حظ ولا نصيب والاخ والعم لا تم

وأب أولى من المدلى بشطير النسب) أقول تقدم ان من انفرد من العصبة حاز جميع المال أو ما أبقفت الفروض

فالأصل في الذكور التعصيب والأصل في النساء الفرض قال تعصيب أقوى من الفرض لأنه أصل في الأقوى وهذا هو المعقد (قول فلاولى رجل ذكر) انما أتى به ليبيد أن المراد بالرجل الذكرا لأن الرجل أصالة هو الذكرا البالغ من بني آدم وليس مرادا وحيدته قال ذكر أعم مما قبله وفي رواية فلاولى عصبة ذكر وعلى هذه فذكر أخص مما قبله فماتل والشرح وان ذكر هنا الرواية الثانية فستأتي الأولى في كلامه وقال فيه متفق عليه (قول والتعريف بالحكم دورى) أي كما هو معلوم عند العلماء ووجهه أنه يلزم عليه أن معرفة العاصب متوقفة على معرفة حكمه ومعرفة حكمه متوقفة على معرفته وبجواب بأن هذا يقال لمن يعرف أحد الأمرين دون الآخر (قول وان سفل) هو بفتح الفاء وضمها وبالكسر أيضا (قول وفيه نوع قصور حيث اقتصر على ابن المعتقد الخ) وليس كذلك بل يقال ان الناظم رحمه الله أتى أولا بكاف التمثيل إشارة الى عدم استيفاء الأفراد فلو ذكر باقي عصبة المعتقد للزم عليه ضياع كاف التمثيل (قول فكل واحد من العصبات الخ) ظاهر كلامه يقتضي أن الابن يساوى من ذكر في هذا الحكم وليس كذلك بل ان الابن لا يسقط من الميراث أصلا بخلاف باقي العصبات فيثبت ذريساويهم في حكمين من أحكام العاصب فيساويهم في كونه اذا انفرد حاز جميع المال ويأخذ ما أبقفت الفروض ويخالفهم فيما اذا استغرقت الفروض التركة فانه لا يسقط وبقية العصبة يسقطون عند ذلك (قول لقوله تعالى الخ) أتى بالآيتين والحديث على هذا الترتيب نظر لما اذا عام من حيازة جميع المال اذا انفرد وأخذ ما أبقفت الفروض ان كان هناك صاحب فرض فالأية الأولى دالة على أخذ العاصب جميع المال اذا انفرد والثانية دالة على أخذ الباقي ان كان هناك صاحب فرض لكن دالة الأولى بالمنطوق والثانية بالمفهوم وأتى بالحديث لانه صريح في أن العاصب يأخذ ما أبقفت الفروض وأيضا مفهوما قوله في الحديث فما بقي الخ أنه ان لم يبق شيء سقط العاصب فبقية الدالة على الحالة الثالثة بالمفهوم * (قائدة) * لو اجتمع بنو ابن أو بنو اخوة أو بنو أعمام في درجة واحدة فالأول أو الباقي بعد أصحاب الفروض بينهم بالسوية على عدد رؤسهم فلو مات شخص وخلف أربعة بنو ابن واحد من ابن وثلاثة من ابن آخر فالأول أو الباقي بينهم على أربعة ولا تقل للأول نصفه وللثلاثة النصف الآخر بينهم لانهم تلقوا الميراث عن الميت لا عن آبائهم وكذلك القول في بنو الاخوة وبنو الأعمام (وما لذى البعدي مع القريب الخ) أي ليس لصاحب الدرجة البعيدة مع صاحب الدرجة القريبة ارث

لها ولد ولمفهوم قوله تعالى وورثه أبواه فلامه التثنية أي ولأبويه الباقي بقوله صلى الله عليه وسلم ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر (وما لذى البعدي مع القريب في الارث من حظ ولا نصيب والاخ والعم لا تم وأب أولى من المدلى بشطير النسب) أقول تقدم ان من انفرد من العصبة حاز جميع المال أو ما أبقفت الفروض

وذكر في هذين البيتين حكم ما اذا اجتمع عاصبان فأكثر من جهة واحدة فأنهم ان كان بعضهم أقرب الى الميت من بعض
حجب الأقرب الأبعد فليس للأبعد حظ (٣٠) من الميراث والأول للأقرب فالابن يحجب ابن الابن وكل ابن ابن يحجب

وان كان قويا لحجه بالأقرب منه درجة وان كان ضعيفا كابن أخ لأب وابن أخ
شقيق فلا شئ للثاني مع الأول اجماعا لكونه أبعده منه درجة وان كان أقوى من الأول
(قائلة) * ما هذه مجازية والذي البعدى خبرها مقدم وجاز تقديمه لكونه جازا ومجرورا
ومن حظ اسمها مؤخر وهو مجرور وعن الزائدة لتخصيص العموم وسوق زيادتها سبق النبي
وكون مجرورها فكرة ومع القريب في محل نصب على الحال (قوله) وذكر في هذين
البيتين (الخ) أي فان استويا وأستويا في الجهة والدرجة والقوة اشتركا وان اختلفا
في شئ من ذلك حجب بعضهم بعضا وما ذكره الناظم بعض قاعدة ذكرها الجعبري في بيت
واحد حيث قال

فبالجهة التقديم ثم بقربه * وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

أي التقديم يكون بالجهة أولا من الجهات التي ذكرها ثم بالقرب الى الميت ثم بالقوة
أي الشقيق مقدم على الذي للأب (قوله) وجهات العصبية ستة بناء على أن بيت
المال غير مستقيم ومن عدتهم سبعة بناء على انتظامه فلا تنافي بين العبارتين وأما عند
المالكية فجهات العصبية سبعة البنوة ثم الابوة ثم الجدودة والاختوة ثم بنو الاختوة ثم
العمومة ثم الولاء ثم بيت المال وأما عند الحنابلة فستة باسقاط بيت المال وأما عند
الحنفية فخمسة فقط البنوة ثم الابوة ثم الاختوة ثم العمومة ثم الولاء باسقاط بيت المال
وادخال الجد وان علا في الابوة وبني الاختوة فان اجتمع في شخص جهتا تعصيب
ورث بأقواهما كابن هو ابن عم وقد يجتمع في الشخص جهتا فرض ولا يكون ذلك الا في
نكاح الجحوس وفي وطء الشبهة فيرث بأقواهما لا بماعلى الاربع والقوة بأحد أمور ثلاثة
الأول أن تحجب احدهما الاخرى ككنت هي أخت من أم كأن يطاء أمه الثاني
ان تكون احدهما لا تحجب كأن أوبنت هي أخت من أب كأن يطاء بقة الثالث
ان تكون احدهما أقل تجب بكدة أم أم هي أخت من أب كأن يطاء بنت بنته فتأق
منه بنت فلو كانت الجهة القوية محجوبة ورثت بالضعيفة وقد يجتمع في الشخص جهتا
فرض وتعصيب كابن عم هو أخ لأم أو زوج فيرث بهما حيث أمكن (قوله) ثم العمومة
جعل أولاد الأعمام داخلين في الأعمام بخلاف أولاد الاختوة لأن الاختوة لما شاركوا
الجد وأولادهم لم يشاركوه جعل الاختوة والجد جهة واحدة وأولاد الاختوة جهة واحدة
(قوله) والاختوات ان تكن أي توجد فهي تامة وبنات اسمها وانما كانت الاختوات
مع البنات عصبات لانه اذا كان في المسئلة بنتان فصاعدا أو بنتان وأخوات
وأخذت البنات الثلثين فلو فرضنا للاخوات وأعلننا المسئلة نقص نصيب البنات
فاستبعدوا أن يراحم أولاد الاب الأولاد أو أولاد الابن الابن ولم يمكن اسقاط أولاد

من تحته من بني الابن لقربه
والأب يحجب كل جد وكل
جد يحجب من فوقه من
الأجداد والأخ يحجب ابن
الأخ والعم يحجب ابن العم
وكل ابن أخ وابن عم يحجب
من تحته وكل ذلك بالاجماع
وعطف المستنف النصيب
على الحظ للتوكيد لان الحظ
هو النصيب فان تساوى
عاصبان فأكثر في القرب
بأن اتحدت درجتهم في
جهة واحدة فأنظر ان كان
بعضهم يدلى الى الميت بأم
وأب والأخر يدلى باب فقط
فالمدلى بالابوين أولى بالارث
من المدلى بالاب اجماعا وهو
مراده بالبيت الثاني فالارث
لشقيق وحده وانما يكون
ذلك في الاختوة وبنهم
والايجام وبنهم وفهم منه
أنهم اذا استوا في الأدلاء
الى الميت بأن كانوا كلهم
أشقاء أو كانوا كلهم لأب
فليس بعضهم أولى من بعض
بل يشتركون في الارث بينهم
بالسوية وهو كذلك اجماعا
كالبنين وكنبنهم ولم يذكر هنا
ما اذا اختلفت جهة العصبية
وسيدكر بعضه في باب الحجب

وجهات العصبية ستة البنوة ثم الابوة ثم الجدودة والاختوة ثم بنو الاختوة ثم العمومة ثم الولاء قال الاب
(والابن والأخ مع الاناث * بعصباتهن في الميراث * والاختوات ان تكن بنات

فهن معهن معصيات * وليس في النساء طرأ عصبه * الا التي متت بعق الرقبه) أقول لما فرغ من ذكر العصبية بنفسه
 شرع يذكر العصبية بغيره والعصبية مع غيره فالعصبية بغيره هن أربعة البنت وبنت الابن والاخت لابوين والاخت لاب
 فالابن فأكثر يعصب البنت فأكثر ومثله ابن الابن فأكثر يعصب بنت الابن التي في درجته فأكثر والاخت الشقيق فأكثر
 يعصب الاخت الشقيقة فأكثر والاخت للاب يعصب الاخت للاب كذلك وهو المراد بقوله والابن والاخت مع الاناث
 يعصبانهن في الميراث فالابن يشمل ابن الصلب وابن الابن حقيقة أو مجازا على الاصح والاخت يشمل الاخت الشقيق والاخت
 للاب قطعاً والمراد بالابن والاخت الجنس حتى يشمل المنفرد (٢١) والمتعدد وقوله مع الاناث أي

مع البنات وبنات الابن
 والاخوات المتساويات كل
 منهم أي كل واحد منهم
 يعصب الاناث المتساويات
 له في القرب والادلاء ومعناه
 انه يكون للذكر مثل حظ
 الانثيين اجماعاً لقوله تعالى
 يوصيكم الله في أولادكم
 للذكر مثل حظ الانثيين
 وقوله تعالى وان كانوا اخوة
 رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ
 الانثيين واعلم ان ابن الابن
 كما يعصب أخوته وبنت عمه
 التي في درجته كذلك يعصب
 بنت ابن فوقه ان لم يكن لها
 فرض بأن كان فوقها من
 البنات أو من بنات الابن
 أو منهن ما من يستغرق الثلثين
 وأما العصبية مع غيره فهي
 الاخت فأكثر شقيقة كانت
 أولاً ب مع البنت أو بنت
 الابن فأكثر ومعناه ان
 للبنت أو بنت الابن النصف

الاب فجعلن عصبات ليدخل النقص عليهن خاصة قاله امام الحرمين وليس مراد
 الفرضيين بقولهم الاخوات مع البنات عصبات الجمع فقط حتى لا تكون الاخت
 الواحدة مع البنت عصبية بل الالف واللام في الجمعين للاستغراق فيستدرا الحكم
 بجميع الافراد على جميعها وإذا ثبت ذلك في الافراد فيثبت في غيرها وقيل الالف
 واللام للجنس فيثبت النصف الذي تأخذه الاخت مع البنت تعصياً لا فرضاً تأمل (قمة)
 حيث صارت الاخت الشقيقة عصبية مع الغير صارت كالاخت الشقيق فتجب الاخوة
 للاب ذكورا كانوا أو اناثاً ومن بعدهم من العصبات وحيث صارت الاخت للاب
 عصبية مع الغير صارت كالاخت للاب فتجب بنو الاخوة مطلقاً ومن بعدهم من
 العصبات (وقيل معصيات) بفتح الصاد لف ونشر مرتب وبكسرهما ان جعلت
 الضمير الاول راجعاً للبنات والثاني للاخوات لف ونشر مشوش والمعنى واحد (وقيل
 وليس في النساء الخ) أي ليس فيهن عصبية بالنفس الا من باشرت العتق بنفسها (قائدة)
 ذكر بعض العلماء هنا لغزاً عظيماً ناظماً له بقوله

قاضي المسلمين أنظر لحالي * وافق بالصحيح واسمع مقال
 مات زوجي وهمي فقد بعلي * كيف حال النساء بعد الرجال
 صير الله في حشاي جنينا * لأحرام بل هو بوطء حلال
 فلي النصف ان أتيت بأثني * ولي الثمن ان يكن من رجال
 ولي الكل ان أتيت بميت * هذه قصتي قصير سؤالي

والجواب أن يقال هذه امرأة اشترت رقيقاً واعتقته ثم تزوجت به فحملت منه ثم ماتت
 وهي حامل منه فان وضعت أثني فلها النصف فرضاً لانها بنت الميت وله هذه الزوجة الثمن
 فرضاً والباقي تعصياً وان كان المولود ذكراً فلها الثمن فقط والباقي للولد تعصياً وان يكن
 الحمل ميتاً أخذت جميع المال تعصياً وفرضاً لان لها الربع فرضاً والزوجة والباقي بالولاء
 تعصياً حيث لا وارث له من النسب

فرضاً للبنات وأوليات الابن الثلثين وما فضل للاخت وأوليات المتساويات بالعصوبة لحديث ابن مسعود السابق
 وهذا معنى قول الفرضيين الاخوات مع البنات عصبات وقوله وليس في النساء طرأ عصبه الخ يريد العصبية بنفسه
 فانهم كلهم ذكورا لا معتقة فانها عصبية بنفسها وباقي الاناث صاحبات فروض وقوله طرأ بفتح الطاء وتشديد الراء معناها
 قطعاً أي بلا خلاف وبضم الطاء وتشديد الراء معناها جميعاً وفي بعض النسخ وليس في النساء حقاً عصبه

* (باب الجب) * وهو لغة المنع (٣٢) وشرعا المنع من الارث بالكلية أو من بعضه والجب نوعان جيب نقصان

* (باب الجب) *

اعلم ان هذا الباب عظيم الفائدة في القرائن وهو أفقهها فمن لم يتفقه فيه كما ينبغي والافهو عار من هذا العلم فكثر مطالعته ولازم تأمله فلعلك تطفر بغوامض سره وما أحسن ما قال بعضهم في معنى ذلك

أقول ذا الباب عظيم الفائدة * بخذ فيه تحتوى مقاصده

من لم يفز منه بسر غامض * يحرم أن يبقى في القرائن

(قوله وهو لغة المنع) قال في الصحاح جيبه أي منعه عن الدخول والاخوة يحجبون

الام عن الثلث ومنه حاجب الملوكة لمنعه الناس عن الدخول اليهم والحاجب المانع والمحجوب الممنوع قال تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون أي ممنوعون عن الرؤية

(قوله وشرعا المنع من الارث الخ) هذه عبارة مساوية لقول بعضهم منع من قام به سبب

الارث من الارث بالكلية أو من أوفر حظيه والجب المنع من الميراث لكن المنع قد يكون بصفة ويسمى منعاً وقد تقطعت الموانع في كلام الناطم في قوله ويمنع الشخص من الميراث

الخ فاذا قام به مانع كالرق منع من الارث وقد يكون بالشخص كوجود وارث أقوى منه

أو أقرب وهذا هو المراد هنا وينقسم الى قسمين حرمان وهذا لا يدخل على ستة وهم الاب

والام والابن والبنت والزوجة والزوجة وضابطهم كل من أدلى للميت بنفسه غير المعتق

ونقصان ويدخل على جميع الورثة كاتقال الزوج من النصف الى الربع وهو سبعة

أنواع الاول الانتقال من فرض الى فرض أقل منه وهذا في حق من له فرضان كالزوجين

والام وبنت الابن والثاني من فرض الى تعصيب وهذا في حق ذوات النصف والثلاثين

والثالث عكسه وهو الانتقال من تعصيب الى فرض وهذا في حق الاب والجد والرابع

الانتقال من تعصيب الى مثله وهذا في حق الاخت من الابوين أو من الاب فانها عصبية

بالغير مع أخيها وعصبية مع الغير مع البنت أو بنت الابن والخامس المزاجعة في الفرض في

حق الزوجة والجد وذوات الثلثين ونحوهن والسادس المزاجعة في التعصيب في حق كل

عاصب بنفسه أو بغيره أو مع غيره غير الاب والسابع المزاجعة بالمول كما صار عن المرأة

في المنبرية تسعاً ونحو ذلك (قوله وتسقط الجذات من كل جهة بالام) استثنى القاضي

وغيره صورة وهي ان الجدة قد تترث مع بنتها ان كانت بنتها جدة أيضاً فيكون السدس

بينهما نصفين وذلك في جدة الميت من جهة أبيه وأمه وصورتها أن يقال لا يذب مثلاً

بنتان حفصة وعمرة والحفصة ابن وعمرة بنت ففكح ابن حفصة بنت خالته عمرة فأتت

بواحدة فلا تسقط حفصة التي هي أم أبي الولد أمها لا يذب لانها أم أم أبي الولد وأخصر من

ذلك أن يقال مات زيد عن فاطمة أم أبيه وعن أمها لا يذب وهي أم أمه فيشتركان

في السدس وقال القاضي وغيره ليس لنا جدة تترث مع بنتها الا هذه فتأمل (قوله فلا تبغ)

بجذف الياء لانه مجزوم بلا الناهية عن الحكم الصحيح الذي لا خطأ فيه معد لا يفتح الميم

كاتقال الزوج بالولد من

النصف الى الربع والزوجة

من الربع الى الثمن والام

من الثلث الى السدس

والاب من السدس الى السدس

وجيب حرمان كجيب ابن

الاخ بالاخ وهو مراده هنا

قال

(والجد محجوب عن الميراث

بالاب في أحواله الثلاث

وتسقط الجذات من كل جهة

بالام فافهمه وقس ما أشبهه

وهكذا ابن الابن بالابن فلا

تبغ عن الحكم الصحيح معدلاً)

أقول الجد محجوب بالاب

مطلقاً سواء كان يرث بالتعصيب

وحده كجد فقط أو بالقرض

وحده كجد مع ابن أو بالقرض

والتعصيب معاً كجد مع بنت

فان الجد اذا كان معه اب

في حالاته الثلاث ورث الاب

وجيب الجد بالاب وتسقط

الجذات مطلقاً بالام سواء

كن من جهة الام أو من جهة

الاب أو من جهة الجد وان

علا وهذا معنى قوله من كل

جهة وقوله فافهمه وقس

ما أشبهه حشو وهكذا يسقط

ابن الابن بالاب وكل ابن ابن

نازل بابن ابن أعلى منه وهذا

معلوم مما سبق في قوله وما

لذي البعدى مع القريب

في الارث من حظ ولا نصيب

قال (وتسقط الاخوة بالبنيان

وبالاب الادنى كما روينا * فبنى البنين كيف كانوا * سيان فيه الجمع (٢٢) والوحدان * ويفضل ابن الام بالاسقاط

بالجدة فافهمه على احتياط
وبالبنات وبنات الابن

جمعوا وحدانا فقل لي زدني
أقول وتسقط الاخوة سواء كانوا
أشقاء أو لاب أو لام أو مختلفين
بالاب الاقرب وهو المباشر لولادة
المت الموروث ذكرًا كان
المت أو أنثى وتسقط الاخوة أيضا
بالبنين وبنى البنين وان نزلوا
وليست الجمعية مرادة بل كما يجب
الاخوة كذلك يجب الاخ الواحد
أو الاثنان وكما يجبهم البنون
وبنوا البنين كذلك يجبهم الابن
الواحد وابنه وان نزل وبه
صرح الناظم بقوله سيان فيه الجمع
والوحدان ويفضل الاخ من الام
على أولاد الابوين وعلى أولاد
الاب بكونه يسقط أيضا بالجدة وان
علا وبالواحدة فأكثر من البنت
أوبنت الابن فيجب ابن الام بستة
بالاب وابنه والاب والجدة والبنت
وبنت الابن والاخوات مطلقات
في ذلك كله كالاخوة اجماعا قال

ثم بنات الابن يسقطن متى

حاز البنات الثلثين يافتي

الا اذا عصبن الذكر

من ولد الابن على ما ذكرنا

وهن الاخوات الادنى

يدلين بالقرب من الجهات

اذا أخذن فرضهن وافيا

أسقطن أولاد الاب البواكيا

وان يكن أخ لهن حاضرا

عصبن باطنا وظاهرا ٥ رح أقول اذا اجتمع البنات وبنات الابن وحاز البنات الثلثين بأن كن ثنتين فأكثر سقط بنات

اي مجاوزة (قول وبالاب الادنى) وهو المباشر للولادة لانهم يدلون به وكل من أدلى
بواسطة حجته تلك الوساطة فان قبل الاخوة للام يدلون بها ولا تحجبهم أجيب عن ذلك
بأمرين أحدهما ان الاخوة للاب مثلاً عصبة يدلون بعصبة فلم يجز أن يدفعوه عن حقه
مع ادلائهم به لان من أدلى بعصبة لم يرث مع وجودها والاخوة للام ذوو فرض لا يدفعون
الام عن فرضها بخازان يرثوا معها الثاني ان الاخوة للام لا تأخذ الام فرضهم اذا عدوا
فلم تدفعهم عنه اذا وجدوا والاخوة للاب يأخذ الاب حقههم اذا عدوا فليدفعهم عنه
اذا وجدوا وسقط الاخوة بالاب انما هو لادلائهم به وأما سقوطهم بالاب وابنه فهو ان
الاب يسقط عصوبة الاب ويرثه للفرض فلان يسقط عصوبة الاخ من باب أولى واذا
سقطت عصوبته فليس له جهة فرض يرث بها فيسقط بالكلية ويجب الاخوة بهذه الثلاثة
اجماعا (قول سيان الخ) هو بالسين المهمة واحدة هي أى الجمع والافراد في هذا
الحكم سواء وضابط ذلك أن يقال الحاجب للاخوة والاخوات مطلقا الاصل الذكر
اقرب والفرع الذكور قرب أو بعد وحاصل ما ذكره الناظم أن يقال الجد يجب بالاب
في الاحوال الثلاثة والجدات يجبن بواحدة وهي الام وأولاد الابن يجبون بواحد
وهو الابن والاخ الشقيق يجب بثلاثة وهم الاب والابن وابن الابن والاخ للاب
يجب بخمسة هؤلاء الثلاثة والاخ الشقيق والاخت الشقيقة اذا صارت عصبة مع
الغير وابن الاخ الشقيق يجب بسبعة وهم الاب والجد والابن وابن الابن والاخ
الشقيق والاخ للاب والاخت شقيقة أولاد اذا صارت عصبة مع الغير وابن الاخ للاب
يجب بثمانية هؤلاء السبعة وابن الاخ الشقيق والاخوة للام يجبون بستة بالاب
والجد والابن وابن الابن والبنت وبنت الابن والعلم الشقيق يجب بتسعة وهم الاب
والجد والابن وابن الابن والاخ الشقيق والاخ للاب والاخت شقيقة كانت أولاد اذا
صارتا عصبتين مع الغير وابن الاخ الشقيق أولاد والعلم للاب يجب عن ذكر وبالعلم
الشقيق وابن العلم الشقيق يجب عن ذكر وبالعلم للاب وابن العلم للاب يجب عن ذكر
وبابن العلم الشقيق (قول يافتي) وهو في الاصل الشاب أو السخي والمراد هنا طالب
العلم وفيه اشارة الى ان زمن طلب العلم ينبغي أن يكون قبل زمن الشيوخوخة لانها
محل القوة والنشاط غالبا وأنه ينبغي لطالب العلم أن يسنى ويتكرم بنفسه وماله في طلبه
ليحصل له مقصوده (قول باطنا وظاهرا) فيه اشارة الى ان ذلك حكم بالحق لتفوقه
ظاهرا وباطنا وهذا يسمى الاخ المبارك وهو ما نزل له لسقطت وأما الاخ المشؤم فهو
الذي مال لولاه لورثت وله صور منه زوج وأم وأب وبنت وبنت ابن للزوج الربع وللأم
السدس وللأب السدس وللبنات النصف ولبنات الابن السدس تكملة الثلثين
فتعول المسئلة لخسة عشر فلو كان معهم ابن ابن سقط وسقطت معه بنت الابن
لاستغراق الفروض التركة وتكون اذ ذاك عاقله لثلاثة عشر فلولاه لورثت كما بينا فهو

الابن كيف كن واحدة فأكثر قربت (٢٤) درجتهن أو بعدت اتحدت درجتهن أو اختلفت أجماعا إلا إذا وجد ذكر من

ولد الابن فانه يعصبهن إذا كان في درجتهن أو أنزل منهن على ما قطع به الجمهور ولا يعصب من تحتها من بنات الابن بل يحجبهن لقربه ومثل البنات الاخوات اللاتي يدلن بالاب والام جميعا وهو المراد بقوله يدلن بالقرب من الجهات أي من جهة الاب والام إذا أخذت الشقيقات الثلاث بان يكن شقيقتين فأكثر اسقطن الاخوات للاب كيف كن إلا إذا كان معهن أخ لاب فانه يعصبهن وقوله واقبا أي فرضهن الكامل وهو الثلاثان واحترز به عما إذا كان الاخوات للابوين واحدة وأخذت النصف فانها لا تحجب الاخوات للاب بل لهن معها السدس كما سبق وقوله البوا كما إشارة الى انهن يرتن البكاء فقط وقوله باطنا وظاهرا كمل به البيت قال وليس ابن الاخ المعصب

من مثله أو فوقه في النسب أقول ابن الاخ وان نزل لا يعصب بنت الاخ التي في درجته ولا التي فوقه من بنات الاخ أجماعا لانهن من ذوى الارحام بخلاف ابن الابن فانه يعصب بنات الابن التي في درجته واللاتي فوقه لانهن من أصحاب السهام وكذا لا يعصب ابن الاخ من فوقه من الاخوات لانهن مستغنيات بفروضهن

* (باب المشترك)

أخ مشؤم عليها ومنها زوج وأخت شقيقة وأخت لاب الزوج النصف والاخت الشقيقة النصف والاخت الاب السدس ويشتد تعول لسبعة فلو كان معها أخ لاب سقطت معه تعصبيه اياها والعاصب يسقط اذا استغرقت أصحاب القروض التركة فهو أخ مشؤم عليها لولا لورثت * (تنبيه) * انما قال الناظم في بنات الابن إلا اذا عصبهن الذكور لأن بنت الابن فأكثر يعصبها ابن الابن سواء كان أخاها أو ابن عمها وكذا يعصبها من هو أنزل منها درجة ان احتاجت اليه بخلاف الاخت للاب فأكثر فلا يعصبها إلا الاخ للاب فقط ولا يعصبها ابن الاخ مطلقا وذلك قال الناظم وليس ابن الاخ بالمعصب الخ (قوله باب المشترك الخ) أي يقع الرأى كما ضبطها ابن الصلاح والنووي رحمه الله أي المشترك فيها وبكسر هاء على نسبة التشريك اليها مجازا كما سبأني في كلام الشارح كما ضبطها ابن يونس وحكي الشيخ أبو حامد المشترك ببناء بعد الشين (قوله ورثا) أي الزوج والام بمعنى لم يمنعهما مانع من موانع الارث (قوله بفرض النصب) جمع نصيب أي بالنصيب المقرض لهم (قوله فاجعلهم كلهم) أي اجعل الاخوة الاشقاء والاخوة للام كلهم اخوة لأم لا شرا كهم في الادلاء بها (قوله جبرافي اليم) أي كالجبر في البصر وتقدر كأن الجميع كلهم اخوة لأم لا شرا كهم في الادلاء بها بالنسبة لقسمه الثلث بينهم فقط لا من كل الوجوه لئلا يرد ما إذا كان معهم أخت أو أخوات لاب فانهم يسقطن بالعصبة الشقيق ولا يقال يفرض للاخت للاب النصف وتعول الى تسعة ولا كذلك يفرض للاختين فأكثر الثلثان وتعول لعشرة كما قد يتوهم فانه توهم فاسد وينتج - يشتدان أركانها أربعة زوج وذو سدس من أم أو جدة واثنان فأكثر من أولاد الام وعصبة شقيق تأمل (قوله ومن الاخوة الاشقاء أخا واحدا الخ) خرج ما لو كان فيها اثناث شقيقات فقط فتخرج عن المشترك فان كانت شقيقة ففرض لها النصف وتعول الى تسعة أو شقيقتين فيفرض لهما الثلثان وتعول الى عشرة أو أخت أو أخوات لاب فرض لهما أولهن وأعطيت لتسعة أو عشرة أو أخ أو أخت لاب سقطت معه إذا لا يفرض لهما معه شئ ولا تشريك وهذا هو الاخ المشؤم (قوله والمذهب المعتمد عنده) أي الشافعي ان يجعلهم الخ أي الذكر كالنثي لا شرا كهم في ولادة الام فيرتن بالفرض لا بالعصبة ويختلف التعصبي بقلتهم وكثرتهم الى هذا رجع عمر رضي الله عنه في ثاني عام من خلافته وقد كان قضى فيها في أول عام من خلافته بأنه لا شئ للاشقاء فاحتج عليه الاشقاء بقولهم هؤلاء انما ورثوا الثلث بأمتهم وهي أمتنا نحن كان جارا أو جبرام لقي في اليم الخ فشركت بينهم فقبل له انك قضيت في أول عام بخلاف هذا فقال تلك على ما قضينا وهذا على ما نقضى لان الاجتهاد لا ينقض باجتهاد آخر (قوله وأشار به الى ما روى الخ) وقيل ان القائل لذلك هو زيد بن ثابت رضي الله عنه وقيل غير ذلك (قوله ولو كان بدل الام جدة الخ) فيه إشارة الى محترز بعض أركانها لانها لو لم يكن فيها زوج أو ذو سدس أو كان ولدا لأم واحد البقي

أي المسئلة المشتركة فيها بين العصبة الشقيقين أو ولاد الام وهي يقع الرأى وبعضهم بكسر هاء على اسناد التشريك للشقيق

اليها مجازاً وبعضهم يسميها المشتركة كما ذكرها المستنف قال * وان تجدد زواجا ما ورثنا * واخوة الام خازوا الثلثا * واخوة
 ايسالام واب * واستغرقوا المال بفرض النصب * فاجعلهم كلهم لأم * واجعل اباهم حجرا في اليم * واقسم على
 الاخوة ثلث التركة * فهذه المسئلة المشتركة أقول صورة المشتركة (٣٥) ان تختلف امرأة زواجا ما وعدا من

أولاد الام اثنين فاكثروا من
 الاخوة الاشقاء أخا واحدا فاكثروا
 سواء كان معه أم معهم أخت
 شقيقة أو أكثر أو لم يكن فان
 الفروض فيها تستغرق التركة
 للزوج النصف والام السدس
 ولأولاد الام الثلث فالتقاس
 سقوط الاخوة الاشقاء لانهم عصبه
 وبه قال أبو حنيفة وأحمد وروى
 عن الشافعي والمذهب المعتمد عنه
 أن يجعلوا كلهم أولاد أم لا شراكم
 في الادلاء بالام وتلقى قرابة الأب
 في حق العصبه الشقيق واحدا
 كان أو أكثر حتى لا يسقط ويقسم
 ثلث التركة الذي هو فرض أولاد
 الام عليهم وعلى عدد الاشقاء على
 عدد رؤسهم يستوى فيه الذكر
 والانثى من القرين وبه قال مالك
 وأهل المدينة والبصرة والشام
 وقوله واجعل اباهم حجرا في اليم أي
 كأنه لم يكن وأشار به الى ما روى
 الشافعي من أن الاشقاء قالوا العمر
 لما أراد اسقاطهم بأمر المؤمنين
 هب أن أباها كان حجرا ملقى في اليم
 وفي رواية كان حجرا ألبت أمنا
 واحدة فاستحسن ذلك وقضى
 بينهم بالتشريك ولذلك تلقب بالعمة
 وبالجزيرة وبالجارية أيضا ولو كان

لشقيق شيء فلا تشريك ولولم يكن فيها أولاد أم فكذلك فلو كان الشقيق خنثى فبتقدير
 ذكره وكون أولاد الام اثنين تصح من ثمانية عشر اذهى من مسائل المشتركة وبتقدير
 أنوته تعول لتسعة ولا تشريك رهما متداخلا فبكتفي بالاكثرفيعامل كل بالاضر
 فالاضر في حق الزوج والام أنوته وفي حقه ذكره ويستوى الامر ان في حق أولاد
 الام فالزوج ستة والام اثنان ولولدى الام أربعة والمشكل اثنان وبوقت أربعة ان ظهر
 أنثى فهي له أو ذكر فالزوج ثلاثة منها والام واحد وهذا مذهبنا أما عند المالكية
 فسيأتي في الاكدرية (قول) باب الجدة والاخوة أي في بيان حكمهم حالة الاجتماع
 أما حكمه منفردا عنهم وحكمهم منفردين عنه فقد تقدم واعلم أن الجدة والاخوة لم يرد
 فيهم شيء من الكتاب ولا من السنة وانما ثبت حكمهم باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم فذهب
 الامام أبي بكر الصديق رضي الله عنه وابن عباس رضي الله عنهما وجماعة من الصحابة
 والتابعين رضي الله عنهم ومن تبعهم كأبي حنيفة والمزني وابن سريج وابن اللبان وغيرهم
 رجعهم الله ان الجدة كالاب فيجب الاخوة مطلقا وهذا هو المقتضى به عند الحنفية ومذهب
 الامام علي وزيد بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنهم أنهم يرثون على تفصيل وخلاف
 ومذهب الامام زيد وهو مذهب الاثنية الثلاثة ووافقهم على ذلك محمد وأبو يوسف
 والجمهور لكن هذا الخلاف انما كان في زمن المجتهدين وأما الآن فقد ضبط الحكم
 واستقر عند القرضين لا يراد فيه ولا ينقص عنه (قول) وينبدي أي بلا همز لاجل الوزن
 والمعنى حيث فرغنا من بيان الميراث وأسبابه وموانعه والفرض والتعصيب ومن يرث
 ومن يجب فلتشرع الآن فيما وعدناه سابقا لانه وعد به فيما مر بقوله وحكمهم
 وحكمهم سيأتي الخ والوعد لا ينبغي ان يخلف (قول) في الجدة والاخوة أي الاشقاء
 أولاب أما الاخوة لأم فهم محجوبون به كما تقدم وهذا مذكور في كلامه أيضا (قول) فالتن
 الخ) التي فعل أمر بالهمز مبني على حذف الباء أي أيها الطالب نحو أي جهة والسمع
 مفعول وألفه للاطلاق أي اصنع لما أقول لك من الاحكام الآتية وانما أمر بالاستماع
 والاصغاء لانه امر مهم صعب المرام فقد كان السلف الصالح رضي الله عنهم يتوقون
 الكلام فيه جدا فعن علي رضي الله عنه من سره ان يقتصر جرائم جهنم فليقتض بين الجدة
 والاخوة والجرائم جمع جر نومة وهي الجارة المحسنة وعن ابن مسعود رضي الله عنه
 سلونا عن عضلكم واتركونا من الجدة لحياء الله ولا ياه وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 انه لما طعنه أبو لؤلؤة وحضرته الوفاة قال احفظوا عني ثلاثة أشياء لا أقول في الجدة شيئا

بدل الام جدة لم يحتف الحكم ولو كان أولاد الام واحد لم تكن مشتركة لعدم الاستغراق (باب ميراث الجدة والاخوة) *
 وينبدي الآن بما أردناه في الجدة والاخوة اذ وعدنا * فالتن فحوما أقول السبعا

او اجمع حواشي الكلمات جمعا
 أقول شرع في بيان حكم الجدة
 والاخوة لانه وعديه فيما سبق بقوله
 وحكمهم وحكمه سياتي * مكمل
 البيان في الحالات والمراد بالاخوة
 الجنس ليشمل الاخ الواحد والاكثر
 ذكرا كان أو أنثى من الابوين أو
 من الاب دون الاخوة من الام
 لانهم يسقطون بالجدة كما تقسم
 في الجب وأشار بقوله
 فالتقنوما أقول السمع الخ الى
 الاهتمام بمعرفة تفصيل أحوالهم
 وأحكامهم لانهم من المهمات قال
 (واعلم بأن الجدة ذوات احوال
 أنبيك عنهن على التوالي
 يقاسم الاخوة فيهن اذا
 لم يعد القسم عليه بالاذى
 قتارة يأخذ ثلثا كاملا
 ان كان بالقسم عنه نازلا
 ان لم يكن هناك ذوسهام
 فاقنع بإيضاح عن استفهام
 ونارة يأخذ ثلث الباقي
 بعد ذوى القروض والارزاق
 هذا اذا ما كانت المقاسمة
 تنقصه عن ذلك بالمزاجه
 ونارة يأخذ سدس المال
 وليس عنه نازلا بجمال
 أقول للجدة مع الاخوة أربعة
 أحوال حال يقاسم فيه الاخوة
 وجوبا وحال يفرض له فيها ثلث
 المال وحال يفرض له فيها ثلث
 الباقي بعد القرض وحال يفرض
 له فيها سدس المال فيقاسم الاخوة
 كما تخ منهم بشرط أن لا تنقصه المقاسمة عن القرض وهو ثلث المال ان لم يكن معهم صاحب فرض فان كان معهم

ولا أقول في الكلاية شيئا ولا أولى عليكم أحدا (قول واجمع حواشي الخ) أى أحضر
 في ذهنك أطراف الكلمات المفرقة واجمع أول الكلام وآخره وتفصيله واجماله وتهتم
 بذلك اهتماما زائدا عسى ان تقطر ببعض المراد (قول واعلم بأن الخ) هي كلمة يوثق بها
 لشدة الاعتناء بما بعدها والباء في بأن زائدة للوزن (قول ذوات احوال) أى باعتبارات
 مختلفة حاصلها أن يقال أما أن يكون مع الجدة والاخوة صاحب فرض أم لا فهذا ان
 حالان وان نظرت للمال من المقاسمة والثلث وغيرهما تجد هاتين أحوال لانه ان كان معه
 صاحب فرض فله خير أمور ثلاثة وان لم يكن صاحب فرض فله خير أمرين فهذه خمسة
 أحوال وان نظرت لما يتصور في هذه الاحوال تجده عشرة وبيانها ان يقال اذا كان
 معه صاحب فرض يتصور فيها سبعة أحوال اما تعين المقاسمة واما تعين ثلث الباقي واما
 تعين سدس جميع المال أو تستوى له المقاسمة وسدس جميع المال أو المقاسمة وثلث الباقي
 أو سدس جميع المال وثلث الباقي أو الثلاثة وان لم يكن معه صاحب فرض ففيها ثلاثة
 أحوال تعين المقاسمة تعين ثلث جميع المال استواء وهما فهذه ثلاثة تضم السبعة قبلها تصير
 الجدة عشرة واذا نظرت لوجود الاخوة الاشقاء فقط أو الاب أو هما معا زادت الاقسام
 (قول اذا لم يعد الخ) هو بضم العين وفتح الياء وكسر الدال وأصله يعود قد دخل عليه
 الجازم فسكنت الدال ولما سكنت التني سا كان مخذفت الواو وحركت الدال بالكسرة
 لالتقاء الساكنين والاذى هو الضرر اى وان كانت القسمة تنقصه عن الاحتظه (قول
 ان لم يكن هنالك ذوسهام) أى أصحاب فروض والذي يمكن اجتماعهم معهم أصحاب
 القروض ستة وهم الزوج والزوجة والبن والبن والابن والام والجدة (قول فاقنع الخ)
 هو بفتح النون من القناعة وسيأتى الكلام عليها وقوله عن استفهام أى طلب الفهم
 منى بطلب زيادة الايضاح فاقى قدأ وضحتها الايضاح المحتاج اليه الذى يغنيك عن السؤال
 (قول والارزاق) جمع رزق وهو ما يتفقع به بالفعل ولو محرما عند أهل السنة والمراد هنا
 رزق مخصوص وهو الارث بالقرض أيضا فهو عطف تفسير على ذوى القروض ويحتمل أن
 يراد بالارزاق ما اذا كان على الميت دين أو وصية فهما مقدمان على الارث فيكون أعم مما
 قبله (قول بحد وأخوين) هذا مثال لاستواء المقاسمة مع ثلث جميع المال وقوله
 وبحد وأخ مثال لتعين المقاسمة وسيأتى التمثيل لتعين الثلث وهو بحد وثلاثة اخوة فيتعين
 له ثلث جميع المال فهذه الاحوال الثلاثة اذا لم يكن معه صاحب فرض (قول وكاتم
 وجد وأخ) مثال لتعين المقاسمة اذا كان معه صاحب فرض وقوله وكزوج وجد
 وأخوين مثال لاستواء الامور الثلاثة (قول بشرط أن لا تنقصه المقاسمة عن القرض)
 هو صادق بأن زادت المقاسمة عن ثلث المال أو ساوته وكذا مع سدس المال أو ثلث
 الباقي وسيبصر به ومقتضى كلام الشارح انه اذا استوى له ثلث المال والمقاسمة ان
 يقال يأخذ بالمقاسمة وهو أحد أقوال ثلاثة ثانيها يخبر المقتضى ثالثها بالقرض والرابع

كأنهم بشرط أن لا تنقصه المقاسمة عن القرض وهو ثلث المال ان لم يكن معهم صاحب فرض فان كان معهم

صاحب فرض قاسم الاخوة ما لم تنقصه المقاسمة عن ثلث الباقي بعد الفروض أو سدس الجميع وهذا هو المراد بقوله إذا لم يعد القسم عليه بالأذى بأن حصل له بالمقاسمة مثل ما يحصل له بالفرض أو أكثر من القرض بحد وأخوين وبحد وأخ فيقسم فيهما فيحصل له في الصورة الأولى الثلث وفي الثانية النصف وهو أكثر من الثلث وكأتم وجد وأخ للام الثلث وللجد نصف الباقي مقاسمة كالأخ وذلك ثلث جميع المال وهو خير له من ثلث الباقي بعد فرض الام ومن سدس الجميع وكزوج وجد وأخوين يقاسم الاخوين في الباقي بعد فرض الزوج فيحصل له مثل ثلث الباقي ومثل سدس الجميع فلم يعد القسم عليه بالأذى فإن حصل له بالمقاسمة أقل من ثلث المال فرض للجد الثلث كما لا بشرط أن لا يكون معهم ذوسهام أى صاحب فرض بحد وثلاثة اخوة فإنه ان قاسم الاخوة حصل له ربع المال فتقصه المقاسمة عن الثلث فيفرض له الثلث ويقسم الباقي بين الاخوة على ثلاثة وضابط هذا ان يزيد عدد رؤس الاخوة على مثليه ولا تنحصر صورته فان كانوا أقل من مثليه فالمقاسمة خير له من الثلث وينحصر ذلك في خمس صور وهن جد وأخت لهما الثلثان جد وأخ أو أختان له النصف في صورتين جد وأخ وأخت أو ثلاث أخوات لهن جميعا خسان وان كانوا مثليه استوى له المقاسمة والثلث وينحصر (٣٧) في ثلاث صور وهن جد مع أخوين أو مع أربع أخوات أو مع أخ وأختين وتارة

يفرض له ثلث الباقي بعد الفروض فيما إذا كان معه أصحاب فروض ولو كان واحدا بشرط أن تنقصه المقاسمة عن ثلث الباقي فقط ولا تنقصه عن سدس جميع المال كأتم وجد وثلاثة اخوة للام السدس سهم من ستة أسهم وللجد ثلث الباقي سهم وثلاث أسهم لانه ان قاسم الاخوة يحصل له سهم وربع وان أخذ السدس حصل له سهم فالواجب له مع ذوى الفروض خير الامور الثلاثة وهو هنا ثلث

من الاقوال الثلاثة التعبير بالفرض وتظهر فائدة الخلاف في تأصيل المسئلة بحد وأربع أخوات فعلى الرابع أصلها من ثلاثة وعلى المقاسمة من ستة وعلى التخيير يختلف باختلاف تعبير المقتضى لاحدهما وتظهر أيضا فائدة الخلاف في الوصية بثلث الباقي بعد ذوى الفروض كزوجة وجد وأخوين وأوصى بثلث ما يبق بعد أصحاب الفروض فعلى الرابع للجد ثلث الباقي بعد فرض الزوجة فرضا والموصى له ثلث ما يبق بعد فرضيهما وهو سهمان من أصل اثني عشر سهما لان الزوجة الربع وهو ثلاثة من ذلك فيكون الباقي تسعة فثلثها ثلاثة للجد فرضا والموصى له ثلث الستة الباقية سهمان والباقي للأخوين وعلى القول بالمقاسمة فالموصى له ثلث الباقي بعد فرض الزوجة والباقي بين الجد والاخوين فتكون الوصية على الاول بالسدس وعلى الثاني بالربع وعلى حسب تعبير المقتضى على القول الثالث (قول كزوج وأتم وجد وأخوين) مثال لتعين سدس جميع المال بخمسة مائة كره الشارح سابقا ولا حقا فيما إذا كان معه صاحب فرض أربعة أحوال تعين المقاسمة استواء الامور الثلاثة تعين ثلث الباقي تعين سدس جميع المال وبقى

الباقي وكزوجة وبت وثلاثة اخوة للزوجة الربع سهم من أربعة وللجد ثلث الباقي سهم وللأخوة الثلاثة سهمان ولو أخذ الجد السدس أخذ ثلثي سهم أو قاسم الاخوة الثلاثة حصل له ثلاثة أرباع سهم فتقصه المقاسمة عن ثلث الباقي فوجب له ثلث الباقي لانه خير له من المقاسمة ومن السدس وتارة يفرض له سدس المال مع أصحاب الفروض وذلك اذا كانت المقاسمة تنقصه عن السدس فقط ولا تنقصه عن ثلث الباقي كزوج وأتم وجد وأخوين للزوج النصف والام السدس يفضل ثلث فان أخذ الجد السدس أخذ سهمين من ستة أسهم وان أخذ ثلث الباقي أخذ ثلثي سهم وكذا ان قامم الاخوين فالمقاسمة تنقصه عن السدس فقط فيفرض له السدس ويفضل للأخوين سدس يقسم بينهما وكبتين وزوجة وجد وأخ يفرض لهما السدس أيضا لانه خير الامور الثلاثة وأشار بقوله وليس عنه نازلا بحال الى أن الجد مع الاخوة لا ينقص عن السدس بالاجماع فلو لم يفضل عن أصحاب الفروض الا السدس فقط كأتم وزوج وجد وأخ وكبتين وأتم وجد وأخوة كيف كانوا فرض للجد السدس ويسقط الاخ أو الاخوة وكذلك لو كان الفاضل من الفرض أقل من سدس المال كزوج وكبتين وجد وأخوة ولم يفضل شئ كبتين وزوج وأتم وجد وأخوة فرض للجد في الحالين السدس وتعول الاولى بتمام السدس ويزاد في عول الثانية ولا يسقط الجد ولا ينقص عن السدس بغير عول بحال وتسقط الاخوة قال

(وهو مع الاناث عند القسم * مثل أخ في سهمه والحكم * الامع الام فلا يحجبها * بل ثلث المال لها حصتها * أقول الجدة مع الاخوات عند المقاسمة مثل أخ في تعصيبه الاخوات فعصب الاخوات حواككن لابوين أو لاب لمساواته لهن في الادلاء بالاب فإذا اقتضى الحال المقاسمة أخذ الجدة مثل حظ الاثنين كالأخ فيكون لهم الأخ وحكمه حكمه في كونه يعصب الأخت فأكثر ويسقط فرضها إذا كان مع الجدة (٣٨) أم وأخت فانه وإن كان مثل الأخ في تعصيبه الأخت وفي مقاسمته أباها فليس

من الصور السبعة ثلاث صور استواء المقاسمة وسدس جميع المال فنحوز زوج وجدة وبتة وأخ استواء السدس وثلث الباقي فنحوز زوج وبتة وثلاثة أخوة استواء المقاسمة وثلث الباقي فنحوز أم وبتة وأخوين وبهذا كملت أحواله العشرة المتقدم بيانها (قول) وهو مع الاناث الخ) يجوز في مع فتح العين واسكانها والفتح أولى والقسم بفتح القاف وسكون السين أي المقاسمة وقوله مثل أخ في سهمه أي نصيبه حالة التعصيب فيما أخذ مثلها ويكون مثل الأخ في الحكم من كون الأخت نصيبا معه عصبية بالغرض لكن ليس في جميع الاحكام كما سيأتي فلذا قال الامع الام فلا يحجبها اشارة الى ما ذكرنا من (قول) والباقي بين الجدة والاخت مقاسمة الخ) فأصلها ثلاثة وتصح من تسعة للاثم ثلاثة وللجدة أربعة وللأخت اثنان وهذا مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه وهو مذهب الاثمة الثلاثة رضي الله عنهم وأما مذهب أبي بكر الصديق رضي الله عنه فللاثم الثلث والباقي للجدة ولا شيء للأخت لانها محجوبة بالجدة عنده وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه وفيها أقوال كثيرة (قول بالخرقاء) لقبت بذلك لخرق أقوال الصحابة فيها أولان الاقارب يلخرقها لكثرتها وهي بالخاء المعجمة والراء المهملة والقاف والمد وتسمى أيضا بالثلثة لأن عثمان رضي الله عنه جعلها من ثلاثة وتسمى أيضا بالربعة لأن ابن مسعود رضي الله عنه جعلها من أربعة وهي إحدى مربعة الخمس (قول واحسب الخ) أي اعدد وهو يضم السين والدليل على مقاسمة الاخوة للجدة استواءهم معه في الاولاد بالاب فلما عجز الجدة عن دفع الاخوة بالاب بانفرادهم كان دفعهم مع اجتماعهم مع من هو أقوى منهم أعجز فلذلك استوى القرىقان في مقاسمته ثم لما كان الاخوة الاشقاء أقوى سببا من الاخوة الاب دفعهم مما صار اليهم حتى ضعفوا عن دفعهم فلذلك أعادوا عليهم ما أخذوه وليس يقدح ان تحجب الاخوة شخصا ثم تعود فائدة ما يجبوهم على غيرهم ألا ترى ان الأخ للاب يحجب الام مع الشقيق ثم يعود السدس على الشقيق وحده وكذلك الاخوات يحجبن الام مع وجود الاب ثم تعود فائدة الحب عليه دونها وكذا الاخوات للام يحجبنا بالسدس مع وجود الجدة ثم تعود فائدة الحب عليه لانها محجوبان به فكذلك هنا (قول) الا اذا كان من ولد الاب شقيقة واحدة الخ) فمن الصور التي يتي فيها لولاد الاب شي الزيدات الاربع وهي العشرية وهي جد وشقيقة وأخ لاب والعشرية بنت وهي جد وشقيقة وأخت لاب

مثل الأخ في حجبها مع الأخت للام من الثلث الى السدس بل الجدة مع الأخت لا يحجب الام فلها معه الثلث كاملا والباقي بين الجدة والأخت مقاسمة للأخت نصف ما للجد وتلقب هذه الصورة بالخرقاء وهكذا في زوجة وأم وبتة وأخت للام فيها الثلث كاملا وللزوجة الربع والباقي بين الجدة والأخت على ثلاثة له سهمان ولها سهم قال (واحسب بنى الاب مع الاعداد وارفض بنى الام مع الاجداد واحكم على الاخوة بعد العدة حكمك فيهم عند فقد الجدة)

أقول جميع ما تقدم فما اذا كان مع الجدة ولد لابوين أو ولد لاب وذكر في هذين البيتين حكم ما اذا كان مع الجدة ولدا لابوين وأولاد لاب جميعا سواء كان معهم صاحب فرض أو لم يكن معهم صاحب فرض فاحسب على الجدة بنى الاب مع بنى الابوين وعدتهم على الجدة كأنهم كلهم صنف واحد والمراد بقوله بنى الاب مطلقا أولاد الاب ذكورا كانوا أو إناثا وكذا بنو الام ثم اذا أخذ الجدة حظه فاحكم

على الاخوة بعد ذلك حكمك فيهم عند فقد الجدة فيجب بنو الاب بالشقيق أو الاشقاء فلا شيء لأولاد الاب الا ومحصرة اذا كان من ولد الابوين شقيقة واحدة وفضل عن نصفها شيء فهو لولاد الاب مثاله جد وأخ شقيق وأخ لاب يستوى فيه للجد فيها المقاسمة والثالث فلها الثلث والباقي للشقيق ويسقط الأخ للاب بعد عده على الجدة وكذلك جد وأخ شقيق وأخت لاب المقاسمة خير للجد فلها سهمان من خمسة وللشقيق الثلاثة الباقية وتسقط الأخت للاب بعد عدها على الجدة

(مسئلة) جد وأخت شقيقة وأخ وأخت لاب يستوي البتة والمقاسمة فله الثلث والفاصل ثلثان أكثر من النصف
 فتعطي الشقيقة النصف بفضل سدس الأخ والأخت من الأب أثلاثا وتصح من ثمانية عشر (مسئلة) أم وجد وأخ شقيق
 وأخت لاب للام السدس سهم من ستة بفضل خمسة والمقاسمة فيها خير للجد فله سهمان والشقيق الباقي ثلاثة وتسقط الأخت
 للاب وكذلك أم وجد وأخت شقيقة وأخ لاب للام سهم والجد سهمان (٣٩) وللأخت ثلاثة ويسقط الأخ للاب (مسئلة) أم

وجد وأخت شقيقة وأخوان
 لاب للام السدس وثلث الباقي
 خير للجد في فرض له فأصلها ثمانية
 عشر للام ثلاثة وللجد ثلث الباقي
 خمسة بفضل عشرة الشقيقة منها
 النصف تسعة فرضها ويفضل
 للأخوين لأب سهم بينهما نصفين
 فتصح من ستة وثلاثين والنصف
 الذي تأخذه الشقيقة في هذه
 الصور تأخذه فرضا لأنها لو انفردت
 لم تأخذ أكثر من النصف وحيث
 كان ثلث المال أو ثلث الباقي خيرا
 للجد بفضل نصف المال أو أكثر
 فالنصف الذي تأخذه الشقيقة
 تأخذه فرضا على الصواب كما نقله
 الرافعي والنووي عن تصويب
 ابن اللبان وأقره ونقله جماعة
 عن زيد رضي الله عنه وهذا وارد
 على قول الجاهل أنه لا يفرض
 للأخت مع الجد إلا في الكدربة
 وقوله وأرض بن الأم مع الأجداد
 أي اسقط أولاد الأم بالجد قرب
 أو بعد فلا مدخل لهم معه في
 الارث وهذا تقدم في الجنب في قوله
 ويفضل ابن الأم بالاسقاط
 بالجد فافهمه على احتياط

ومختصرة زيد وهي أم وجد وشقيقة وأخ وأخت لاب وقسنية زيد وهي أم وجد وشقيقة
 وأخوان وأخت لاب (قول) فأصلها من ثمانية عشر لأن فيها سدسا وثلث ما بقي وما بقي
 تكون من ثمانية عشر وتصح من ستة وثلاثين للام ستة وللجد عشرة والشقيقة ثمانية عشر
 ولكل أخ للاب واحد فرضا على الصواب وهو المعتمد (قول) وهذا وارد على قول الجاهل
 الخ) وأجيب عن ذلك بأن يقال لا يعال للأخت مع الجد إلا في الكدربة أو يقال
 لا يفرض للأخت ويعال لها مع الجد إلا في الكدربة (قول) فيما عدا مسألة كملها الخ
 ومسئلة بالنصب منقولة لأن ما عدا من شأنها ذلك وعن جماعة - وأزجرها قال ابن هشام
 وهو شاذ وفي هذه المسئلة تضمن لأنه قال كملها ثم قال زوج الخ وهو عند أهل
 العروض أن لا يستقل آخر البيت بالمعنى حتى يضاف إليه البيت الثاني فتقدير كلامه
 كملها زوج وأم وأخت وجد (قول) فاعلم فخرامة علامها) أي أكل أمة أي جماعة
 علامها بتشديد اللام أي اعلمها لأن مراتب العلماء متفاوتة فكل من كانت مرتبته
 أعلى كان أكل من غيره وأتى المصنف بصيغة المباعدة لمزيد الاهتمام بالعلم لقوله صلى الله
 عليه وسلم أفضل الصدقة أن يتعلم الرجل المسلم علما يعلمه أخاه المسلم وقال أيضا عليه
 السلام من زار عالما فكأنما زار ربي المقدس محسبا ومحترما له وجسده على النار ومن
 أدرك مجلس علم فليس عليه في القيامة شدة عذاب رواء أنس بن مالك وعن ابن مسعود
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم القيامة وحشر الله
 الخلائق لفصل القضاء ينصب تحت العرش كراسي من نور ثم يناهى مناد من قبل الله
 تعالى أين العلماء ورثة الأنبياء فيقوم خلق من خلق الله لم يعلم عددهم إلا الله حتى يقوموا
 بين يدي الله تعالى فمن كان علمه وعمله الله أجلس على كراسي منها ويوضع على رأسه تاج
 الكرامة ويقال له اشفع في تلامذتك ولو بلغ عددهم عدد نجوم السماء فقد شفعتك فيهم
 ومن كان علمه دنيا فقد نال حظه منها ولا حظ له في الآخرة فيؤمر به إلى النار (قول)
 (يا صاح) بالترخيم بالكسر على لغة من يتطرو بالضم على لغة من لا ينتظر أي يا صاحبي
 والمراد بالانتظار انتظار الحرف المحذوف الذي هو الباء وبالضم أي ضم العلماء على وزن
 يازيد (قول) بالكدربة) أي لأنها كدرت على زيد مذهب وقيل لأن الميتة من أكر
 وقيل إن الجد كدر على الأخت فرضها وقيل غير ذلك (قول) حربة) أي حقيقة (قول)

* (باب الكدربة) * قال والأخت لا فرض مع الجد لها * فيما عدا مسألة كملها * زوج وأم وهما تمامها
 فاعلم فخرامة علامها * تعرف يا صاح بالاكدرية * وهي بأن تعرفها حربة * في فرض النصف لها والسدس له
 حتى تعمل بالفروض الجملة * ثم يعودان إلى المقاسمة * كما مضى فاحفظه واشكرنا طم

أقول مذهب الشافعي ومالك والجمهور ان الاخت لا يفرض لها مع الجدة في غير مسائل المعادة الا في المسئلة الكدرية
 وصورتها زوج وأم وجد وأخت وهي المراد (٤٠) بقوله في معاد مسئلة كلها * زوج وأم وهما تعاملها * أي والجد

والاخت تمام المسئلة فيكون الضمير
 وهو هـ ما راجع للجد والاخت
 ويحتمل رجوعه للزوج والام
 فللزوج النصف واللام الثلث يفضل
 سدس كان القياس ان يفرض
 للجد وتسقط الاخت وبه قال أبو
 حنيفة وأجد وعند الشافعي
 ومالك والجمهور يفرض للجد
 السدس الباقي يفرض للاخت
 النصف لانها بطلت عصوبتها بالجد
 ولا حاجب يحجبها فحول المسئلة
 بنصفها وهو ثلاثة أسهم من ستة
 الى تسعة ثم يعود الجد والاخت
 الى المقاسمة فينقلان الى التعصيب
 ويقسمان فريضتهما بينهما أثلاثا
 كما مضى وسهامهما أربعة لا تنقسم
 أثلاثا فتضرب ثلاثة في تسعة مبلغ
 المسئلة يعولها فتصح من سبعة
 وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة
 وللأخت أربعة وللجد ثمانية
 ويعايبها فيقال هلك هالك وخلف
 أربعة من الورثة فخص أحدهم
 ثلث المال والثاني ثلث الباقي
 والثالث ثلث باقي الباقي والرابع
 الباقي وقوله والاخت لا فرض مع
 الجد لها الا في هذه المسئلة
 الا كدرية يرد عليه مسائل نبهت
 عليها في كشف الغوامض وشرحه
 وغيرهما فراجع

المجملة) أي الجمعية (قول) واشكر ناظمه) أي بالدعاء له أو بذكره بالجبل لانه قد صنع لك
 معروفا بنظمه لك الاحكام ويبينها فرجه الله رجة واسعة وجرأه الله عنا خيرا وقد روى
 عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من صنع اليه معروف فقال براء الله خيرا فقد أبلغ
 في الثناء (قول) ويفرض للاخت النصف لانها بطلت عصوبتها (الخ) ولانه ليس في الورثة
 من يسقطها ولتعذر التعصيب فانقلبت الى فرضها كالجد ولو فازت به لفضلت على الجد
 لاخذها ثلاثة أمثال ماله وهو ممنوع لانهما في درجة واحدة فجمع فرضاهما وقسم بينهما
 على حذرهما بالعصوبة رعاية للجائين فهذا يدل على أنهما عصبية وان قالوا يفرض لها
 معه (قول) فينقلان الى التعصيب (الخ) فان قبل هـ لا أخذ الاخوة الاشقاء في المشتركة
 ما خصهم من الثلث وقسموه للجد كمثل حظ الاثنين على أصل ميراثهم كما رجعت الاخت
 هنا الى التعصيب وهو أصل ميراثهم مع الجد فالجواب أنا لو قلنا ذلك لاذى الى بطلان أصل
 ميراثهم لانهم انما وروا بقراءة الام فقط (قول) فخص أحدهم ثلث المال وهو الزوج
 لان له نصفاءا ثلاثا وهو تسعة والثاني ثلث الباقي وهي الام لان لها ثلثا عاتلا وهو ستة
 والثالث ثلث باقي الباقي وهي الاخت لان لها أربعة والرابع الباقي وهو الجد لان له
 ثمانية ويعايبها أيضا فيقال خلف أربعة من الورثة أخذ أحدهم جزءا من المال والثاني
 نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزأين والرابع نصف الاجزاء الثلاثة الجواب هي
 الا كدرية قالذي أخذ الجزء هو الجد والذي أخذ نصفه هي الاخت والذي أخذ نصف
 الجزأين هي الام والذي أخذ نصف الاجزاء الثلاثة هو الزوج فان لم يكن فيها زوج فهي
 الخزفاء وقد تقدمت أولم يكن فيها أم فللزوج النصف والباقي بين الجد والاخت اثلاثا
 أولم يكن فيها جد كانت المباحلة وقد تقدمت أيضا أولم يكن فيها أخت كانت إحدى
 الغراوين اذا كان الاب بدل الجد وتقدم حكمها ولو كان بدل الاخت أخ سقط اذ لا فرض
 له فلو كان بدل الاخت خنثى مشكل فالطريق في القسمة ان تعاملهم بالاضر فالأضر في
 حق الزوج والام أنوثته وفي حق الخنثى والجد كورته وتصح من أربعة وخمسين لان
 مسئلة أنوثته من سبعة وعشرين وذ كورته من ستة وبينهما توافق بالثلث واذا ضربت
 ثلث أحدهما في الآخر حصل ما ذكرنا فعطى الزوج ثمانية عشر والام اثني عشر والجد
 تسعة ولا يعطى الخنثى شيأ ويوقف الباقي وهو خمسة عشر الى البيان هذا مذهبنا وعند
 السادة المالكية لا يوقف شيء بل يعطى كل واحد من الورثة نصف ماله من المسئلتين
 مسئلة ذ كورته ومسئلة أنوثته وما بقي فهو للخنثى وتصح من مائة وثمانية لانها جامعة
 للمسئلتين من ضرب حالتي التذكير والتأنيث في أربعة وخمسين فيكون للزوج خمسة

* (باب الحساب) * أى حساب مسائل القرائن وهو تأصيلها وتصحيحها لأعلم الحساب المعروف مع أنه لا بد من معرفته لمن يريد اتقان علم القرائن قال (وان ترد معرفة الحساب * لتنتهى فيه الى الصواب * وتعرف القسمة والتقسيم وتعلم التصحيح والتأصيل * فاستخرج الاصول فى المسائل * ولا (٤١) تكن عن حفظها باذاهل * فانهم سبعة أصول ثلاثة منهم قد تعول

وبعدها أربعة تمام

لا عول يعرفوها ولا اتمام
أقول هذه الايات الثلاثة الاول
كلها حشو والغرض بيان أصول
المسائل أولاً وأصل كل مسألة
هو أقل عدد يصح منه فرضها أو
فروضها وأصول مسائل القرائن
المتفق عليها سبعة اثنان وثلاثة
وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر
وأربعة وعشرون وهى قسمان
قسم منها قد يعول وهو ثلاثة
أصول وقسم منها لا يعول وهو
الاربعة الباقية وقوله ولا اتمام
كلمة البيت لأجل القافية قال
(فالسدس من ستة أسهم يرى
والسدس والرابع من اثني عشر
والثمن ان ضم اليه السدس
فأصله الصادق فيه الحدس
أربعة يتبعها عشرون
يعرفها الحساب أجمعونا
فهذه الثلاثة الاصول

ان كثرت فروضها تعول
أقول كل مسألة فيها سدس وما بقى
أصلها من ستة كاتم وابن وكاتبون
وابن فأصلها من ستة وكذلك اذا
كان مع السدس نصف أو ثلث أو
ثلثان كاتم وبنت وعم وكاتم
وولديها وعم وكاتم وبنتين وعم
فأصلها من اثني عشر كزوج وأم
وإن وكذلك اذا كان مع الربع ثلث أو ثلثان كزوجة وأم وعم وكزوج وبنتين وعم فأصلها من اثني عشر وفى كثير من النسخ
والثلث والرابع من اثني عشر * وهى صحيحة كاتم وزوجة وعم وكل مسألة فيها ثمن وسدس فأصلها من أربعة وعشرين وهو معنى قوله

وأربعون واللام ثلاثون والجد خمسة وعشرون والباقي للثمن ثمانية

* (باب الحساب) *

لما تكلم على شئ من المسائل الفقهية شرع يتكلم على شئ من تنجيح المسائل الحسابية
وهى تأصيل المسائل وتصحيحها (قول لا علم الحساب المعروف) أى الشامل لحساب
القرائن وغيره والحساب لغة مصدر حسب الشئ يفتح السين يحسبه بضمها اذا عده
ويأتى مصدره على فعلان كحسبان والعداد الحاسب والمعدود المحسوب وأما حسب
بالكسر فهو من أخوات ظن واصطلاحاً علم بأصول يتوصل بها الى استخراج الجهولات
العددية وقال بعضهم من اولة الاعداد بنوعى التقريق والجمع لأن جميع أنواع العدد
لا يخرج عن هذين النوعين وموضوعه العدد من حيث تحليله وتركيبه (قول وتعلم
التصحيح) أى تصحيح المسئلة وهو أقل عدديتا فى منه نصيب كل واحد من الورثة صحيحاً
(قول لا عول يعرفوها) أى يعتريها معنى يغشاها وينزل بها ولا اتمام أى كسر وخلل
يقال لم الشئ ثلثاً بمعنى كسره ولما كان العول يؤدى الى نقص كل ذى فرض من فرضه
جعل كاخلل الذى فى الاتمام بسبب الكسر لانه خلال يدخل على المسائل ويعتريها (قول
المتفق عليها) خرج المختلف فيها وهما الثمانية عشر والستة وثلاثون ولا يكونان الا فى باب
الجد والاخوة والاربع أنهما تأصيل لا تصحيح وهما مبنيان على قاعدة وهى كل مسألة فيها
سدس وثلث ما بقى وما بقى تكون من ثمانية عشر وكل مسألة فيها ربع وسدس وثلث
ما بقى وما بقى تكون من ستة وثلاثين (قول ثلاثة أصول) وهى الستة وضعفها
اثنا عشر وضعف ضعفها أربعة وعشرون (قول وهو الاربعة الباقية) وهى الاثنان
والثلاثة والاربعة والثمانية (قول فأصله الصادق فيه الحدس) أى الظن والتخمين
والمراد به هنا اليقين واعلم ان الفرضى يقتصر بعدم معرفة الفتوى الى ثلاثة أعمال من
الأعمال الحسابية التأصيل والتصحيح وقسمة التركات ولما كان المقصود الا عظم منها
الثالث والاقلان وسيلتان له بدأ بهما وهما التأصيل والتصحيح والتأصيل مصدر اصلت
العدد اذا جعلته أصلاً وهو ما بنى عليه غيره واصطلاحاً أقل عدد يخرج منه كسور المسئلة
ويقسم على من فيها بعد فرض الذكر اثنين اذا تقصوا عصبه واتحدوا جهة وقرباً وقوة
والتصحيح تفعيل من الصحة ضد السقم ولما كان المراد منه هنا غالباً ازالة الكسر الذى
وقع بين الفريق ومما به من أصل المسئلة وكان الكسر بمنزلة السقم والقرنى بمنزلة
الطبيب لعلاج السهام المنكسرة بضرب مخصوص ليزول سقم الانكسار وتصحيح

وكذلك اذا كان فيها نصف ٦ ر ح وثلث كزوج وأم وعم وكل مسألة فيها ربع وسدس فأصلها من اثني عشر كزوج وأم
وابن وكذلك اذا كان مع الربع ثلث أو ثلثان كزوجة وأم وعم وكزوج وبنتين وعم فأصلها من اثني عشر وفى كثير من النسخ
والثلث والرابع من اثني عشر * وهى صحيحة كاتم وزوجة وعم وكل مسألة فيها ثمن وسدس فأصلها من أربعة وعشرين وهو معنى قوله

أربعة يتبعها عشرون كابن وزوجة وأم وكذلك إذا كان مع الثمن ثلثان كزوجة وبنتين ومعتق وقوله الصادق فيه الحدس
 حشوا لجل القافية والحدس في اللغة الظن والتخمين فهذه الأصول الثلاثة تعول إذا كثرت فروضها فزاد مجموعها على
 المال كزوج وأختين لأم وأختين لأب (٢٤) فإن فيها نصفاً وثلثاً وثلثين فتحاصص أصحاب القروض في المال على نسبة

فروضهم فتجمع سهامهم من أصل
 المسئلة ويقسم المال على مجموع
 السهام فيخرج حصة كل سهم
 وهذا هو العول لأن العول في اللغة
 الارتفاع والزيادة وفي الاصطلاح
 زيادة في عدد سهام أصل المسئلة
 ونقصان من مقادير الانصاء قال
 (قتيلغ الستة عقد العشرة

في صورة معروفة مشهورة
 وتلقى التي تليها في الاثر

بالعول افرادا الى سبع عشر
 والعدد الثالث قد يعول

بثمة فاعمل بما أقول)
 أقول شرع بين عول هذه الأصول
 الثلاثة وما يبلغه كل أصل منها
 بالعول فالستة تعول الى سبعة
 والى ثمانية والى تسعة والى عشرة
 فتعول أربع مرات على توالي
 الاعداد الى أن تبلغ عشرة وذلك
 في صورة معروفة مشهورة بأم
 القروح بالخاء المعجمة وستأتي فتعول
 الى سبعة في زوج وأختين لأبوين
 أو لأب أو مختلفتين فالزوج النصف
 ثلاثة وللأختين الثلثان أربعة
 ومجموعها سبعة فيقسم المال بينهما
 أسبعا فالزوج نصف عائل وهو
 ثلاثة أسباع وللأختين ثلثان

السهم سمي فعل ذلك تحصيا (قول أربعة يتبعها عشرون) أي يتبعها في النطاق بها وألفه
 للاطلاق وكذا أبجونا (قول وكذلك إذا كان مع السدس نصف أو ثلث) فيه إشارة
 الى أن الستة قد تكون من فرض واحد ومن فرضين فأكثر وأما الاثناعشر والأربعة
 والعشرون فلا يكونان الا من فرضين فأكثر (قول إذا كان فيها نصف وثلث) أي
 فتكون من ستة لأن المخرجين بينهما تباين فيضرب أحدهما في الآخر يحصل ستة فلا يتقدم
 يكون الستة من مخرج السدس فقط بل تكون من غيره (قول كزوج وأم وابن الخ) أي
 لأن مخرج الربع من أربعة ومخرج السدس من ستة عددان متوافقان بالانصاف
 يضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يحصل ما ذكره المصنف (قول لأن العول
 في اللغة الارتفاع الخ) وفي اصطلاح الفرضيين زيادة ما يبلغه مجموع السهام المأخوذة من
 الأصل عند ازدحام القروض عليه ومن لازمه دخول النقص على أهلها بحسب حصصهم
 ولم يقع العول في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه
 وإنما وقع في زمن عمر رضي الله عنه وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال أول
 من عال الفرائض عمر رضي الله عنه لما التوت عليه الفرائض ودافع بعضها بعضها وقال
 ما أدري أيكم قدم الله ولا أيكم أخر وكان امرأ ورعا فقال ما أجده شيئا أوسع لي من أن
 أقسم التركة عليكم بالحصص وأدخل على كل ذي حق ما أدخل عليه من عول الفريضة
 اهـ وروى أن أول فريضة عالت في الاسلام زوج وأختان فلما رفعت الى عمر رضي
 الله عنه قال ان بدأت بالزوج أو بالأختين لم يبق للآخر حقه فاشيروا على فأول من
 أشار بالعول العباس على المشهور وقيل على رضي الله عنه وقيل زيد بن ثابت رضي الله
 عنه والظاهر كما قال السبكي رحمه الله أنهم كلهم تكلموا في ذلك لاستشارة عمر رضي الله
 عنه إياهم واتفقوا على العول فلما انقضى عصر عمر رضي الله عنه أظهر ابن عباس رضي
 الله عنهما الخلاف في المباهلة فقيل له ما بالك لم تقل هذا العمر فقال كان رجلا مهيا بفهيمته
 (قول والى ثمانية) أي فتعول بمثل ثلثها في ثلاث صور الأولى ما ذكره المؤلف نصف
 وثلثان وسدس والثانية نصفان وثلث وذكروا المؤلف أيضا بقوله وكزوج وأم وأخت
 شقيقة أو لأب فالزوج النصف واللام الثلث والأخت النصف ومجموعها ثمانية وهذا هو
 مذهب الجمهور وعند ابن عباس رضي الله عنهما للزوج النصف واللام الثلث والباقي
 للأخت وعنه قول آخر هو أن للزوج النصف والباقي بين الأم والأخت وتلقب هذه

عائلان وهما أربعة أسباع وفي أم وأختين لأم وأختين لغيرها وتعول الى ثمانية كزوج وأم وأختين لغيرها الصورة
 وكزوج وأم وأخت شقيقة أو لأب وتلقب هذه الصورة بالمباهلة ويصير نصف الزوج في صورتين ربعا وثلثا ويصير فرض الأم
 في الأولى ثلثا وفي الثانية ربعا وتعول الى تسعة كزوج وأم وثلاث أخوات مقترقات للزوج النصف وللشقيقة النصف ولكل
 واحدة من الثلاث الباقيات السدس وكزوج وأختين لأم وأختين لأبوين أو لأب

وتلقب هذه الصورة بالغراء لاشتراكها كالكوكب الاغز والى عشرة كزوج وأم وأختين لأم وأخت شقيقة وأخت لاب وكزوج وأم وأختين منها وأختين من غيرها وتلقب هذه الصورة بأم القروح بالخاء المعجمة بكثرة ما فرخت بالعول والاثنا عشر تعول ثلاث مرات على توالي الافراد الى ثلاثة عشر والى خمسة عشر والى سبعة عشر فتعول الى ثلاثة عشر كبتين وأم وزوج وكزوجة وأم وأخت لأم وأخت لغيرها والى خمسة عشر كبتين وزوج وأبو بن وكزوجة وأختين لأم وأختين لغيرها والى سبعة عشر كزوجة وأم وأختين لغيرها وكبتين وثلاث زوجات وأربع أخوات لأم وثلاث أخوات لابوين أولاب وتلقب هذه الصورة بأم الارامل وبأم القروح بالجيم لانونة الجيم وبالسبعة عشرية بفتح العين (٤٣) والاربعة والعشرون وهو الاصل الثالث من

الاصول العائلية قد تعول وتلقب بالمشكلة الجنبلة لقلة عولها وعولها مرة واحدة بتمتها الى سبعة وعشرين كاربعة بنات ابن وأربع جدات ووجد وثلاث زوجات وكزوجة وبتين وأبو بن وتلقب هذه الصورة بالمتبرية قال (والهدف والباقي أو النصفان أصلهما في حكمهم اثنان

والثالث من ثلاثة يكون والربع من أربعة مسنون والثمن ان كان غن ثمانية فهذه هي الاصول الثمانية لا يدخل العول عليها فاعلم

ثم اسلك التصحيح فيها تسلم أقول لما فرغ من بيان القسم الاول من اصول المسائل وهي الاصول الثلاثة التي تعول شرع الآن في بيان القسم الثاني وهي الاربعة التي لاتعول فكل مسألة فيها نصف وما بقى كزوج وعم أو نصف ونصف كزوج وأخت شقيقة أولاب فأصلها اثنان والصورتان الاخيرتان تلقبان بالنصفيتين لأن

الصورة بالمباهلة لقول ابن عباس رضي الله عنهما ان شأوا فلتدع أبناءها وأبناءهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم يتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين والابتهاال ما خوذ من قولهم بهله الله أي لعنه وأبعد من رحمة او من قولك أبهله اذا أهملته وأصل الابتهاال ما ذكر ثم استعمل في كل دعاء يجتهد فيه وان لم يكن التعان الثالثة نصفان وسدسان كزوج وثلاث أخوات متفرقات (قول وتلقب هذه الصورة بأم القروح الخ) أي لانها شبيهت بطائر وحوله أفراخه وقيل انها لقب لكل عائلة الى عشرة (قول وبالسبعة عشرية) وتلقب أيضا بالدينارية الصغرى وأما الدينارية الكبرى فصورتها زوجة وبتان وأم واثنا عشر أخا وأختا والمتركة ستمائة دينار للبتين أربع مائة لان لهما الثلثين وللأم مائة لان لهما السدس وللزوجة خمسة وسبعون لان لهما الثمن والباقي للاخوة خمسة وعشرون لكل أخ اثنان وللأخت دينار واحد وقد نزلت بعلی رضي الله عنه فقالت له أخی مات وترك ستمائة دينار فأعطوني دينار واحد من الكل فقال لعل أخاك ترك من الورثة كذا وكذا وعد من ذكر فقالت نعم فقال لها حق معك (قول بالمتبرية) أي لان عليا رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر يخطب قائلا الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزي كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجعى فسئل حينئذ فقال صار غن المرأة تسعا وبهذا قدمت الاصول الثلاثة العائلية لان المسائل تارة تكون عائلة وتارة تكون ناقصة وتارة تكون عادلة فاذا لم يدخلها العاصب بل قسمت على أصحاب الفروض فهي عادلة وان احتاجت للعاصب كالفرض لشي بعد أصحاب الفروض فهي ناقصة وان تراحت الفروض وزادت فهي عائلة (قول من أربعة مسنون) السنن بفتح السين والنون الاولى الطريق أي كون الربع من أربعة طريقة مذكورة عند الحساب في الخارج وهي ان يخرج الكسر المنفرد سبعة الا لتصف فخرجه اثنان فالربع سبعة الاربع فهي مخرجه والسدس سبعة الستة فهي مخرجه وهكذا (قول ثم اسلك التصحيح فيها تسلم) وفي بعض النسخ ثم اسلك التصحيح فيها واقسم وهي صحيحة أيضا أي اقسم معصيا بين الورثة على ما سأتى وقد تم الكلام على الاصول الثمانية التي لاتعول وهي الاثنان وضعفها وضعف

كلامهما فيها نصف ونصف وبالتبعين لانهما لا تطير لهما وكل مسألة فيها ثلث وما بقى كأم وعم أو ثلثان وما بقى كبتين وعم أو ثلث وثلثان كأختين لأم وأختين لاب فأصلها ثلاثة وكل مسألة فيها ربع وما بقى كزوج وابن أو ربع ونصف وما بقى كزوج وبت وعم فأصلها أربعة وكل مسألة فيها ثمن وما بقى كزوجة وابن أو ثمن ونصف وما بقى كزوجة وبت وعم فأصلها ثمانية وقوله من أربعة مسنون السنن هي الطريقة فهذه الاصول الاربعة لا يدخلها العول كما تقدم فاذا عرفت أصل المسئلة فاسلك طريق التصحيح بعد ذلك تسلم من الخطأ في القسمة فقد نصح المسئلة من أصلها وقد تحتاج الى ضرب يأتي بيانه

قال (وان تكن من أصلها نصح * فترك تطويل الحساب ربح * فأعط كلا سهمه من أصلها * مكملأ أو عائلان من عولها) أقول اذا كانت المسئلة تصح من أصلها بأن انقسم نصيب كل فريق على عدد رؤسه كأم وعمين وكون زوج ثلاث بنين وثلاث زوجات وأم وخمسة أعمام وكأم الأم لا رامل فيقتصر في القسمة على تأصيلها ولا يحتاج الى تصحيح فلا تضرب بعض الرؤس في بعض والحاصل في أصل المسئلة ولا تنظر بين الرؤس والسهم لان هذا كله تطويل في الحساب من غير فائدة فترك ربح للراحة فأعط كل وارث سهمه من أصلها كاملا ان لم تكن المسئلة عائلة وعائلان كانت عائلة ففي ثلاث زوجات وأم وخمسة أعمام أصلها اثنا عشر ومنها تصح ربعها ثلاثة أسهم على (٤٤) ثلاث زوجات منقسمة عليهن لكل زوجة سهم وثلاثها أربعة للام والباقي خمسة

منقسمة على الأعمام لكل أم سهم وفي الماهلة وهي زوج وأم وأخت لغيرها أصلها ستة وتعمل الى غاية للام ثلث عائل وهو سهمان من ثمانية فهو في الحقيقة ربع ولكل من الزوج والأخت نصف عائل وهو ثلاثة أعنان وفي أم الأم رامل وهي جدتان وثلاث زوجات وأربع أخوات لام وعمان أخوات لابوين أولاب وتقدم انهما من اثني عشر وتعمل الى سبعة عشر للجدتين اثنتان لكل واحدة منهن سهم وللزوجات ثلاثة لكل واحدة سهم وللأخوات الأربعة لكل واحدة منهن سهم وللشقيقات ثمانية لكل واحدة منهن سهم فلا يحتاج الى ضرب الرؤس بعضها في بعض لانها قد انقسمت من أصلها على من فيها بغير كسر (قول وان ترى السهام) أي الحظ والنصيب (قول بالوفق) أي بالنظر في الوفق لعك تجدير الرؤس وسهامها موافقة وقوله والضرب أي للوفق على الوجه الاتي فهو أخصر من ضرب الكامل في الكامل وان كان صحيحا أيضا لكن فيه طول ومشقة بغير فائدة فتركه أولى (قول فأت الحاذق) أي العارف المتقن الحكم يقال حذقه بالكسر أي عرفته وأتقنته ويقال حذق العمل بالفخ والكسر حذقا وحذاقا وحذاقة أحكمه (قول ودع عنك الجدال والمرأ) عطف المرأ على الجدال عطف تفسير والجدال مقابلة الحجج بالحجة والمجادلة المناظرة والخاصة والمذموم الجدال لاجل المغالبة وأما الجدال لظاهر الحق فهو محمود ان كان مستغيا به وجه الله تعالى والمرأ تقدم أنه تفسير للجدال قال القرطبي في مختصر الصحاح ماريته أمأريته مرأ مجادته اه فعلم من هذا ان الجدال والمرأ مترادفان فعطف أحدهما على الآخر من عطف المترادفين وفي الحديث الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من ترك المرأ وهو مبطل بني له بيت في ربض الجنة ومن تركه وهو محق بني له بيت في وسطها ومن حسن خلقه بني له بيت في أعلاها رواه أبو داود والترمذي رحمه الله عن أبي أمامة رضي الله عنه وربض

منقسمة على الأعمام لكل أم سهم وفي الماهلة وهي زوج وأم وأخت لغيرها أصلها ستة وتعمل الى غاية للام ثلث عائل وهو سهمان من ثمانية فهو في الحقيقة ربع ولكل من الزوج والأخت نصف عائل وهو ثلاثة أعنان وفي أم الأم رامل وهي جدتان وثلاث زوجات وأربع أخوات لام وعمان أخوات لابوين أولاب أصلها اثنا عشر وتعمل الى سبعة عشر للجدتين اثنتان لكل واحدة منهن سهم وللزوجات ثلاثة لكل واحدة سهم وللأخوات الأربعة لكل واحدة منهن سهم وللشقيقات ثمانية لكل واحدة منهن سهم فلا يحتاج الى ضرب الرؤس بعضها في بعض لانها قد انقسمت من أصلها على من فيها بغير كسر (قول وان ترى السهام) أي الحظ والنصيب (قول بالوفق) أي بالنظر في الوفق لعك تجدير الرؤس وسهامها موافقة وقوله والضرب أي للوفق على الوجه الاتي فهو أخصر من ضرب الكامل في الكامل وان كان صحيحا أيضا لكن فيه طول ومشقة بغير فائدة فتركه أولى (قول فأت الحاذق) أي العارف المتقن الحكم يقال حذقه بالكسر أي عرفته وأتقنته ويقال حذق العمل بالفخ والكسر حذقا وحذاقا وحذاقة أحكمه (قول ودع عنك الجدال والمرأ) عطف المرأ على الجدال عطف تفسير والجدال مقابلة الحجج بالحجة والمجادلة المناظرة والخاصة والمذموم الجدال لاجل المغالبة وأما الجدال لظاهر الحق فهو محمود ان كان مستغيا به وجه الله تعالى والمرأ تقدم أنه تفسير للجدال قال القرطبي في مختصر الصحاح ماريته أمأريته مرأ مجادته اه فعلم من هذا ان الجدال والمرأ مترادفان فعطف أحدهما على الآخر من عطف المترادفين وفي الحديث الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من ترك المرأ وهو مبطل بني له بيت في ربض الجنة ومن تركه وهو محق بني له بيت في وسطها ومن حسن خلقه بني له بيت في أعلاها رواه أبو داود والترمذي رحمه الله عن أبي أمامة رضي الله عنه وربض

تلقب بالسبعة عشرية قال (وان ترى السهام ليست تنقسم على ذوى الميراث فاتبع ما رسم

واطلب طريق الاختصار في العمل * بالوفق والضرب بجابتك الزلل * واردد الى الوفق الذي وافق اللجنة واضربه في الاصل فأت الحاذق * ان كان جنسا واحدا أو أكثر * فاحفظ ودع عنك الجدال والمرأ) أقول اذا لم تنقسم سهام كل فريق من أصل المسئلة على عدد رؤس فريقه من الورثة قسمة صحيحة من غير كسر بأن أنكسر نصيب فريق أو أكثر عليه فاتبع ما رسم أي اتبع الاثر الذي رسمه العلماء واطلب طريق الاختصار في العمل بالوفق

وهو طلب الموافقة بين سهام كل فريق وعدد رؤسهم وبين الرؤس بعضها مع بعض واضربه في أصل المسئلة واعمل بالوفق وال
 لأن كل مسئلة اذا مضرت رؤس فريقها بعضها في بعض والحاصل في أصلها صح قسمها من الحاصل سواء كان فيها
 على كل الفرق أو على بعضها على جهة التباين أو التوافق أو لم يكن فيها انكسار فان لم يكن فيها انكسار فتصح - ١٠ - ١١ -
 الى ضرب كما عرفت وان كان فيها انكسار فقد لا تحتاج الى ضرب الرؤس في الرؤس كما اذا خلف
 اخوة لام وخمسة أعمام أصلها ستة للجدات السدس سهم يباين عددهن والاخوة الثلث سهمان يباين
 للأعمام يباين عددهم والرؤس متماثلة فاضرب عدد رؤس أحد الفرق (٤٥) وهو خمسة في أصل المسئلة

ثلاثين ولون

في بعض والحاصل في أصلها لصحت
 من سبعمائة وخمسين واذا كانت
 المسئلة تصح في عدد قليل فتصح
 من عدداً كثر منه خطأ في الصناعة
 الحاسبة فاذا سلك الحاسب
 طريق الاختصار بالوفق والضرب
 جابه الخطأ وذلك بأن تنظر ان
 وقع الكسر على فريق واحد
 وكانت السهام تباين رؤس
 الفريق المنكسر عليه كام وخمسة
 أعمام فاضرب عدد رؤس في أصل
 المسئلة ان لم تكن عائلة أو في مبالغه
 بالعول ان عالت يحصل المطلوب في
 المثال اضرب عدد الأعمام وهو خمسة
 في أصلها ثلاثة تصح من خمسة عشر
 وفي زوج وثلاث أخوات لا يوزن
 أصلها ستة وتعمل الى سبعة ثلاثة
 للزوج منقسمة عليه وأربعة
 للأخوات تباين عددهن فاضرب
 عددهن وهو ثلاثة في مبلغ أصلها

الجنة قال المنذرى رحمه الله بفتح الراء والباء الموحدة والضاد المجهمة ما حولها ٥١ وفي
 الجامع الكبير للجلال السيوطي رحمه الله تعالى من رواية البيهقي عن ابن عمر رضي الله
 عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلب العلم ليباهي به العلماء أو ليماري به
 السفهاء أو ليصرف به وجوه الناس اليه فهو في النار (قوله وهو طلب الموافقة الخ)
 والحاصل أن العلماء ينظرين النظر الأول بين الرؤس والسهام وهو لا يكون الا بالتوافق
 والتباين فقط ولا يتأق في التداخل ولا التماثل لأن المماثلة اذا وجدت بين الرؤس والسهام
 كانت منقسمة وأما التداخل فان كانت الرؤس داخله في السهام فهي منقسمة أيضاً وان
 كانت السهام داخله في الرؤس فالنظر بالموافقة أولى من التداخل فلذلك كان النظر بين
 الرؤس والسهام بالتوافق والتباين فقط وهذا هو الذي كلام الناظم فيه هنا وأما النظر
 الثاني فانه يكون بين الرؤس بعضها مع بعض وسيأتي في كلام الناظم أنه يكون بالنسب
 الرابع وسيأتي بيانها في كلام الناظم في قوله وان ترى الكسر على أجناس الخ (قوله
 ولو ضربت الرؤس بعضها في بعض الخ) ويبان ذلك انك تضرب رؤس الجدات الخمس
 في رؤس الأخوات الخمس يحصل من ذلك خمسة وعشرون ثم تضرب ما خرج من الضرب
 المذكور وهو خمسة وعشرون في رؤس الأعمام الخمسة فيحصل من ذلك مائة وخمسة
 وعشرون وهذا يسمى جزء السهم فيضرب في أصل المسئلة وهو ستة فيحصل سبعمائة
 وخمسون وهو ما ذكره المؤلف وهذا تطويل لا فائدة فيه (قوله تصح من خمسة عشر)
 هذا مثال للمال العول فيه (قوله تصح من خمسة وثلاثين) هذا مثال للمال العول للزوج
 نصف عائل وهو ثلاثة من سبعة مضروبة في جزء سهمها خمسة بخمسة عشر منقسمة عليه
 وللأخوات العشرين الثلثان عائلان وهما أربعة أسهم من سبعة مضروبة في جزء سهمها
 خمسة بعشرين لكل واحدة منهن سهم (قوله فانها في الحكم عند الناس الخ)

بالعول وهو سبعة تصح من أحد وعشرين للزوج تسعة ولكل أخت أربعة وان كانت السهام توافق رؤس الفريق فاردد
 الفريق الموافق الى وفقه واضربه في أصل المسئلة ان كان المنكسر عليه فربما واحد يحصل المطلوب كام وستة أعمام أصلها ثلاثة
 للأعمام صحيح ينقسم عليها ويفضل سهمان على ستة أعمام لا ينقسمان عليهم ويوافقان عددهم بالنصف فرد عدد رؤسهم
 الى نصفه ثلاثة واضربه في أصلها تصح من تسعة وفي زوج وعشرين أختا لا أصلها ستة وتعمل الى سبعة ثلاثة للزوج صحبة
 تنقسم عليه وأربعة للأخوات لا تنقسم عليهن وتوافق عددهن بالربع فرد عدد ذهن الى أربعة خمسة واضرب الخمسة في مبلغ
 أصلها بالعول وهو سبعة تصح من خمسة وثلاثين وقوله أو أكثر يأتي حكمه عقبه قال (وان ترى الكسر على أجناس *
 عند الناس * تنصير في أربعة أقسام فانها في الحكم

يعرفها الماهر في الاحكام * مماثل من بعده مناسب * وبعده موافق * صاحب * والرابع المبين المخالف * فيبنيك عن تفصيلهن العارف) أقول اذا وقع الكسر على أكثر من صنف واحد بان اكسر على فريقين أو أكثر نصيبه وهو قوله وان ترى الكسر على أجناس فانظر الفريق الذي يتساوى به سهامه تحفظه كاملا والفريق الذي توافقه سهامه ترده الى وفقه وتحفظ وفقه ثم تنظر في المحفوظين أو في محفوظ من المحفوظات فاحوالهما منحصرة في أربعة أقسام أما ان يكونا متماثلين وهما المتساويان كخمس وخمس وأما ان يكونا متناسلين وهما ان يكون (٤٦) أقلهما جزءا من أكثرهما أي ينسب الى الأكثر بالجزئية

أي فالنسبة الواقعة بين المثبتين عند الفرضيين محصورة في أربعة أقسام وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين كما سيأتي في كلامه (قوله يعرفها الماهر في الاحكام) أي الحاذق في الاحكام الفرضية والحسابية فانها أصل كبير في الفرائض (قوله من بعده مناسب) أي بعده في الذكر عدد مناسب أي ينسب الى أي مدخله وقوله العارف أي العالم بالاعمال الحسابية (قوله على فريقين الى آخره) والحاصل أن الانكسار على فريق وفريقين وثلاث فرق متفق عليه وأما على أربع فرق فعندنا كالحنفية والحنابلة خلافا للمالكية لأن الجدات عندهم لا ينكسر عليهن فرضهن وذلك لأن الانكسار على أربع فرق لا يكون الا في اثني عشر أو أربعة وعشرين ولا يرث عندهم الا جدتان فقط والسادس من هذين الاصلين الذي هو نصيبهما منقسم عليهما (قوله نخدم المماثلين واحدا) أي اذا كان بينهما مثالة كخمس وخمس مثلا (قوله ونخدم المناسلين الخ) أي المتداخلين ككاثنين وأربعة أو خمسة وعشرة فيكتفى بالاكثرو يضرب في أصل المسئلة (قوله واضرب جميع الوفق في الموافق الخ) أي اذا كان بين الرؤس موافقة كخمس عشرة وثلاثة وثلاثين مثلا فينبغي موافقة بالثلث لأن الخمسة عشر لها ثلث صحيح وهو خمسة والثلاثة وثلاثين ثلث صحيح وهو أحد عشر فيؤخذ ثلث أحدهما ويضرب في كامل الآخر وما تحصل يكون جزء السهم فيضرب في أصل المسئلة (قوله انهج الطرائق) أي أوضحها فان المنهاج هو الطريق الواضح (قوله ونخدم جميع العدد المبين الخ) أي بأن تضرب كامل أحد المتباينين في كامل الآخر وما حصل هو جزء السهم فيضرب في المسئلة (قوله ولا تداهن) أي لا تصانع لأن المداينة هي المصانعة بمعنى المداينة (قوله فذلك) أي ما حصلته من النسب الأربع وهو أحد المتماثلين وأكبر المتداخلين ومسطح وفق أحد المتوافقين في كامل الآخر ومسطح المتباينين هو جزء السهم الواحد من أصل المسئلة (قوله الذي تأصلا) تأكيد لاصلته (قوله واحص) أي اضبط لأن الاحصاء هو الضبط (قوله فالقسم اذا صحح) أي لاخطأ فيه لأنك قد صححت المسئلة بالقواعد الصحيحة وهي المذكورة في كلامه (قوله يعرفه الاجم) وهو

كتصفه وثلاثة وعشره ونصف ثمنه وهذا تعبير العراقيين المتقدمين والمتأخرون يعبرون عنهما بالمتداخلين وأما ان يكونا متوافقين وهما ان يكون بينهما موافقة بجزء من اجزاء كالاربعة والستة فانهما متوافقان بالنصف وأما ان يكونا متناسلين وهما ان لا يكون بينهما موافقة بجزء من الاجزاء كالخمس والثمانية فاذا علمت ذلك فقد يكون الانكسار على فريقين فقط وقد يكون على ثلاث فرق وقد يكون على أربعة ولا يتجاوزها ولكل حالة حكم اقتصر المصنف على بيان ما اذا وقع الانكسار على فريقين فقط فقال (نخدم المماثلين واحدا ونخدم المناسلين الزائد واضرب جميع الوفق في الموافق واسلك بذلك انهج الطرائق ونخدم جميع العدد المبين واضربه في الثاني ولا تداهن فذلك جزء السهم فاعلمه واحذر هديت ان تضل عنه

واضربه في الاصل الذي تأصلا * وأحص ما انضم وما اتصل * واقسمه فالقسم اذا صحح * يعرفه الاجم والفصح) أقول اذا كان الكسر على فريقين فقط وحفظت عدد الفريق الذي يتساوى به سهامه ووفق الفريق الذي وافقه سهامه فانظر في المحفوظين المثبتين فان كانا متماثلين فخذ أحدهما وان كانا متناسلين فخذ الزائد منهما وان كانا متوافقين فاضرب وفق أحدهما في جميع الآخر وان كانا متباينين فاضرب جميع الآخر فالحاصل في كل حالة من الحالات الأربع هو جزء سهم المسئلة فاضربه في اصلها ان لم يكن عائلا وفي مبلغه بالعمول ان كان عائلا يحصل الصحيح وهو العدد الذي يصح منه قسم المسئلة فاقسمه على الورثة

كما ينبغي فالحفوظات المتماثلات كام وخمسة أخوة لام وخمسة أعمام أو خمسة عشر عما وكام وعشرة أخوة لام وخمسة عشر عما جرة
 سهمهما خمسة في الصور الثلاث وتصح من ثلاثين والمتناسبان كام وأربعة أخوة لام وأربعة أعمام أو اثني عشر عما جرة
 سهمهما أربعة وتصحان من أربعة وعشرين والمتوافقان كام وخمسة عشر أخا لام وعشرة أعمام أو ثلاثين عما وكام وثلاثين أخا لام
 وعشرة أعمام أو ثلاثين عما والتوافق فيها كلها بين المحفوظين بالخمس وجر سهم كل صورة منها ثلاثون وتصح من مائة وثلاثين
 والمتباينان كام وثلاثة أخوة لام وعين أعمام وكام وستة أخوة لام وعين أعمام جر سهم كل منها ستة وتصح من ستة
 وثلاثين فاقسم في كل صورة ما صحت منه المسئلة على الورثة بأن (٤٧) تضرب جر سهم المسئلة في نصيب كل فريق من

أصل المسئلة وتقسم الحاصل على
 عدد رؤس ذلك الفريق يحصل
 نصيب كل رأس منه من جملة
 النصيب وان وقع الانكسار على
 ثلاث فرق أو على أربع فرق فانظر
 ما بين كل فريق وسهامه واحفظ
 عدد رؤس الفريق المبين ووفق
 رؤس الفريق الموافق ثم انظر
 المحفوظات فان كانت كلها متماثلة
 فأخذها جرة السهم وان كانت
 متداخلة فأكثرها جرة السهم وان
 كانت متباينة فاضرب بعضها في
 بعض فالحاصل جرة السهم وان
 كانت كلها متوافقة أو مختلفة فانظر
 في محفوظين منها وخذ أحدهما ان
 تماثلا وأكبرهما ان تناسبا
 والحاصل من ضرب أحدهما في
 وفق الاخران توافقا وفي جميعه
 ان تبين انظر بين ما أخذته
 وبين بدفوط ثالث وخذ أحدهما
 أو أكبرهما والحاصل من ضرب
 أحدهما في وفق الاخر أو في كله

الذي لا يقدر على الكلام أصلا أي كلام العرب وان أفصح بالعجبة والمراد بالقصيح هو
 البليغ قال القرطبي فصيح بالضم فصاحة صار فصيحاً أي بليغاً اهـ (قول) كام وخمسة
 أخوة لام وخمسة أعمام) هذا مثال لتباين الرؤس السهام مع تماثل الرؤس وقوله أو خمسة
 عشر مثال للتوافق في فريق والتباين في آخر مع تماثل الرؤس (قول) كام وعشرة أخوة
 لام وخمسة عشر عما) هذا مثال للتوافق مع التماثل والمراد بقوله والمتناسبان المتداخلان
 (قول) وتصحان من أربعة وعشرين) لكن الأولى مثال لتوافق الرؤس السهام في فريق
 وتباينه في آخر مع تداخل الرؤس فيهما والمتباينة مثال لتوافق الرؤس السهام في الفريقين
 مع تداخل الرؤس فيهما (قول) والمتوافقان كام وخمسة عشر أخا لام الخ) أي اضرب
 وفق أحدهما في كامل الآخر والموافقة بينهما بالخمس لأن خمس الخمسة عشر ثلاثة وخمس
 العشرة أعمام اثنان فاذا ضربت الثلاثة في العشرة أو الاثنين في الخمسة عشر فالحاصل
 ثلاثون وهو جرة السهم كما ذكر الشارح وقوله أو ثلاثين عما لان بينهما موافقة بثلاث الخمس
 لأن ثلث خمس الخمسة عشر واحد فيضرب في الثلاثين وثلث خمس الثلاثين اثنان فيضربان
 في الخمسة عشر فيحصل ما ذكر (قول) وكام وثلاثين أخا لام وعشرة أعمام) مثال لتوافق
 فريق سهامه وتباين الآخر والتوافق بين المحفوظين لان وفق الفريق الاول خمسة عشر
 وبين هذا المحفوظ مع عشرة أعمام توافق بالخمس فيضرب وفق أحدهما في كامل الآخر
 وقوله أو ثلاثين عما مثال لتوافق رؤسهم سهامهم لأن سهامهم ثلاثة فثلثها واحد وثلث
 الثلاثين عشرة ولا يفتنى الموافقة بين هذا المحفوظ والفريق الاول (قول) وتصح من ستة
 وثلاثين) لكن الأولى مثال لتباين الرؤس والسهام وكذلك بين الرؤس وتسمى سهام
 لانها عمها التباين وكذا كل مسألة عمها التباين والثانية مثال لتباين فريق سهامه وموافقة
 الآخر والثالثة كذلك والرابعة مثال لتوافق بين الرؤس والسهام في الفريقين (قول)
 للتداخل) أي بين الرؤس بعضها مع بعض وأما بين الرؤس والسهام فتباين في الجميع

على ما سبق فالأخذ ثانيا هو جر سهم المسئلة ان كانت المحفوظات ثلاثة فان كانت أربعة فانظر بين ما أخذته ما يساوي المحفوظ
 الرابع وخذ أحدهما أو أكبرهما أو مضروب أحدهما في وفق الآخر أو في كله فهو جر سهم المسئلة اضربه في أصلها كما تقدم
 يحصل التصحيح فلو خلف خمس جدات وخمسة أخوة لام وخمسة أعمام فجر سهمها خمسة لتماثل وتصح من ثلاثين أو خلف
 خمسة أخوة لام وعشر جدات وعشرين عما فجر سهمها عشرون للتداخل وتصح من مائة وعشرين أو خلف عشر جدات وخمسة
 عشر أخا لام وخمسة وعشرين عما

فجزء سهمها مائة وخمسون للثوابين الرأس بالخمس وتصح من تسعمائة ولو خلف جدتين وثلاث أخوة لأم وخمسة أعمام أو جدتين وستة أخوة لأم وخمسة عشر عما جزء سهم كل من الصورتين ثلاثون لتباين المحفوظات وتصح من مائة وثمانين ولو خلف أربع زوجات وثمان جدات وستة عشر أخا لأم وأربعة (٤٨) أعمام فأصلها اثنا عشر ووقع الكسر فيها على أربع فرق وجزء سهمها

(قول) فجزء سهمها مائة وخمسون) وجه ذلك أنك تأخذ خمس العشرة الجدات وهو اثنان وتضربهما في الخمسة عشر أخا لأم يكون الخارج ثلاثين خذ خمسها ستة واضربه في الخمسة والعشرين عما يكون الخارج مائة وخمسين وهي جزء السهم كما ذكره المؤلف فلجدات السدس سهم من ستة في مائة وخمسين بمائة وخمسين لكل واحدة منهم خمسة عشر وللأخوة لأم سهمان من ستة في مائة وخمسين بثمانيه لكل واحد منهم عشرون وللأعمام الباقي وهو ثلاثة في مائة وخمسين بأربع مائة وخمسين لكل واحد منهم ثمانية عشر فإذا حصبت ما ذكره تجده كاملا (قول) وصحت من ألفين وخمسمائة وعشرين) وجه ذلك أنك تأخذ وفق الستة الجدات ثلاثة وتضربه في كامل العشرة الأخوة لأم يحصل ثلاثون لأن بين الجدات الست والعشرة الأخوة لأم توافق بالتصنيف ثم تضرب الثلاثين في السبعة الأعمام يحصل مائتان وعشرة وهو جزء السهم كما ذكره المصنف فيضرب ذلك في أصل المسئلة وهو اثنا عشر يحصل ما ذكره المؤلف فللزوجة الربع ثلاثة أسهم مضروبة في مائتين وعشرة بثمان مائة وثلاثين لكل واحدة منهما ثمان مائة وخمسة عشر وللجدات الست السدس سهمان في مائتين وعشرة بأربع مائة وعشرين لكل واحدة منهم سبعون وللعشرة الأخوة لأم الثلث أربعة أسهم في مائتين وعشرة بثمان مائة وأربعين لكل واحد منهم أربعة وعثمانون والباقي ثلاثة أسهم للأعمام السبعة مضروبة في مائتين وعشرة بثمان مائة وثلاثين لكل واحد منهم تسعون فإذا جمعت ما ذكره وجدته كاملا (قول) وتصح من ثلاثة آلاف وسبع مائة وثمانين) ويان ذلك أنك تأخذ رؤس الزوجات الأربع وتضربها في عدد الجدات الخمس يحصل عشرون تضربها في البنات السبع لتباين الرؤس يحصل مائة وأربعون فهي جزء السهم كما ذكره المؤلف فللزوجة الثلث ثلاثة أسهم من أصل المسئلة بعولها وهو سبعة وعشرون مضروبة في مائة وأربعين بأربع مائة وعشرين لكل واحدة منهم مائة وخمسة وللجدات الخمس السدس عائلا من الأصل المذكور أربعة أسهم مضروبة في مائة وأربعين بخمسمائة وستين لكل واحدة منهم مائة واثناعشر والبنات السبع الثلاثان من الأصل المذكور ستة عشر سهمها مضروبة في مائة وأربعين بألفين ومائتين وأربعين لكل واحدة منهم ثمان مائة وعشرون وللجدات السدس عائلا أربعة أسهم مضروبة في مائة وأربعين بخمسمائة وستين فإذا جمعت ما ذكره وجدته ثلاثة آلاف وسبع مائة وثمانين كما ذكره المؤلف (قول) من غير تطويل) أي في العمل بل باقتصار ولا اعتساف بكسر الهمزة أي ركوب خلاف الطريق بل هي على الطريق الجادة بين الفرضيين والحساب (قول) فاقنع الخ) أي ارض لأنه من القناعة وهي الرضا باليسير من العطاء من قولهم قنع

أربعة لتماثل المحفوظات وتصح من ثمانية وأربعين ولو خلف زوجتين وست جدات وعشرة أخوة لأم وسبعة أعمام لكان جزء سهمها مائتين وعشرة لتباين المحفوظات وصحت من ألفين وخمسمائة وعشرين وان خلف أربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وجدافا أصلها أربعة وعشرون وتقول إلى سبعة وعشرين وجزء سهمها مائة وأربعون وتصح من ثلاثة آلاف وسبع مائة وثمانين (تنبيه) * الجزء بضم الجيم مهموزا لا آخر ويجوز في الزاى السكون والضم والحذر بالحاء المهملة والذال المعجمة الاحتراز والزيغ بالزاى وآخره غين معجمة هو الميل والاحصاء الضبط والضم هنا الجمع والقسم بفتح القاف مصدر قسم وبكسر القاف النصب وكلامه يحتملها ولا يظهر الفتح والاعجم الذي لا يفصح عن مقصوده ولا يبينه والفصح ضده وغالب ذلك حشو قال (فهذه من الحساب جل)

يأتي على مثالهن العمل من غير تطويل ولا اعتساف

فاقنع بما بين فهو كاف) أقول الجمل بفتح الميم جمع جملة بسكونها أي فهذه جل من الحساب

ومجردة عن المثل يأتي بها العمل على الصفة المطلوبة من غير تطويل في العبارة ولا ارتكاب غير طريق العمل بالكسر المثال الصفة التي تصف المراد والتطويل هنا ضد الاختصار والاعتساف بكسر الهمزة هو الأخذ على غير الطريق واقنع من القناعة

وهي الرضا بالقسم والماضي قنع وزن فرح فهو قنع وقانع وقنوع وقنيع وبين مضموم الاول مكسور والثاني مشدود مبنى للمالم بسم فاعله اى وضع والكافي المعنى عن غيره والبيتان كلاهما حشو وتطويل ٤٩ لا يحتاج اليهما * (باب المناسحات) * أقول

هذا باب نوع من تصحيح المسائل لكن الذي قبله تصحيح بالنسبة الى ميت واحد وهذا تصحيح بالنسبة الى ميتين فصاعد افلهذا ذكره عقبه والمناسحة في الاصطلاح ان يموت انسان فلم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارث او أكثر سميت مناسحة لان المسئلة الاولى انتسخت بالثانية اولان المال يتنقل فيها من وارث الى وارث والنسخ في اللغة الازالة أو النقل ومنه نسخت الكتاب اذا نقلت ما فيه قال (وان ميت آخر قبل القسمة فصحيح الحساب واعرف سهمه واجعل له مسئلة اخرى كما قد بين التفصيل فيما قدما وان تكن ليست عليها تقسم فارجع الى الوفاق بهذا قد حكم وانظر فان وافقت السهام فخذ هديت وفقها تماما واضربه أو جميعها في السابقة ان لم يكن بينهما وفاقه وكل سهم في جميع الثانية يضرب أو في وفاة عاقله وأسهم الاخرى في السهام تضرب أو في وفاة تمام فهذه طريقة المناسحة فاروق بهارسة فضل شامخة) أقول اذا مات انسان ثم مات آخر من ورثته الاول قبل قسمة تركته

بالكسر قنوعا وقناعة اذا رضى والا حاديت في فضل القناعة كثيرة شهيرة فمنها ما رواه البيهقي في الزهد عن جابر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال القناعة كنز لا يفنى وفي النهاية لابن الاثير رحمه الله تعالى حديث عزم من قنع وذل من طمع اه وأما قنع بالفتح فعناه سأل وما أحسن ما قال بعضهم

العبد حر ان قنع * والحر عبد ان قنع

فاقنع ولا تقنع فئا * متى يشين سوى الطمع

فقوله العبد حر ان قنع بكسر النون بوزن فرح اى رضى وقوله والحر عبد ان قنع بفتح النون بوزن ضرب اى سأل وقوله فاقنع فعل أمر وهو بفتح النون بوزن فرح وقوله ولا تقنع فعل مضارع محذوم بلا النافية وهو بكسر النون بوزن ضرب اى لا تسأل غير خالقك وسد لانه القادر على الاعطاء والمنع فاذا أعطاك لم يقدر أحد على المنع واذا منع لم يقدر أحد على الاعطاء فهو المعطى المانع فنسأل الله تعالى أن يمنحنا سعادة الدارين من فضله وكرمه وقوله فاشي يشين سوى الطمع الشين هو الشئ المستكره المستقبح اى لم يكن هنا لا أبيع من الطمع فهو بذل صاحبه أعادنا الله منه (فائدة) في معرفة قسمة القيراط وهي أن تضرب نصيب كل وارث من التصحيح في مخرج القيراط وهو أربعة وعشرون وتقسم الحاصل على التصحيح يخرج ما لذلك الوارث ومثال ذلك لتوضيح القاعدة زوج وأم وأخت شقيقة وأولاد وتسمى هذه الصورة بالمباهلة كما تقدم فاصل المسئلة ستة وتقول لثمانية فان أردت قسمتها على مخرج القيراط فاضرب للزوج ثلاثة في أربعة وعشرين يخرج القيراط يحصل اثنان وسبعون فاقسمها على الثمانية يخرج تسعة فللزوج تسعة قراريط وللأخت كذلك لان لها ثلاثة كالزوج واضرب للام اثني عشر في أربعة وعشرين يحصل ثمانية وأربعون فاقسمها على الثمانية يخرج لها ستة قراريط فاذا جعلت ذلك وجدته أربعة وعشرين وعلى هذا فقس (قول) باب المناسحات) ولما انهمى الكلام على تصحيح المسائل بالنسبة لميت واحد شرع في تصحيحها بالنسبة لميتين فأكثر وسميت مناسحة لانها من النسخ وهو لغة الازالة والنقل يقال نسخت الشمس الظل اى ازالته ونسخت الكتاب اى نقلته وشرعا رفع حكم شرعى باثبات آخر وما ذكره المؤلف هو اصطلاح الفرضيين وفيه مناسبة لان المعنى ازالة أو تغيير ما نسخت منه الاول بموت الثاني أو بالصحيح الثاني (قول) هديت هذه جملة دعائية معترضة بين الفعل ومفعوله لان العامل خذ والمعمول وفق وهديت معترضة بينهما والهداية هي الدلالة مطلقا وقيل على الخير فقط فيكون المراد بها التوفيق والعصمة وهو المراد هنا وقوله علاية أى جهورا (قول) رتبة فضل شامخة) أى مرتبة عالية قال القرطبي في مختصر الصحاح شمع الرجل شموخا أى

فصحيح مسئلة الميت الاول واعرف سهام ٧ الميت الثاني منها واعمل له مسئلة أخرى بأن تصحيح مسئلة وتقسيمها كما تقدم ثم انقسم سهام هذا الميت الثاني من مسئلة الاول على مسئلته هو فان انقسمت فواضح لانها لا تحتاج الى عمل مثاله ماتت امرأة

عن زوج وأم وعم ثم مات الزوج عن ثلاثة بنين أو عن أبوين فمسألة الميت الأولى تصح من أصلها ستة للزوج ثلاثة وللأم سهمان وللم سهم ومسألة الثاني وهو الزوج في الصورتين تصح من ثلاثة وسهامه من الأولى ثلاثة منقسمة على مسئلته فتصح المناسجة كلها من ستة وهذا مراده بقوله كما قد بين التفصيل فيما قدما وإن لم تنقسم سهام الثاني على مسئلته فارجع إلى الوقف بأن تنظر هل بين سهام الثاني ومسئلته موافقة أو مباينة فإن وافقت سهامه مسئلته فخذ وفق مسئلته واضرب به في المسئلة السابقة وهي مسألة الميت الأولى وإن لم يكن بين سهام الميت الثاني وبين مسئلته موافقة بان تبايناً فاضرب مسئلته جميعها في السابقة يحصل في الحالين تصحيح المناسجة مثله والمسئلة الأولى بحالها مات ٥٠ الزوج عن ستة بنين أو عن أم وأخوين لام وأخ لأب فمسئلته في الصورتين

تصح من أصلها ستة وسهامه من الأولى ثلاثة لا تنقسم على مسئلته بل توافقها بالثالث فاضرب ثلث مسئلته وهو سهمان في مسئلة الأولى وهي ستة تصح المناسجة من اثني عشر للام من الأولى أربعة ولعمها سهمان ولورثة الزوج ستة وإن مات الزوج فيها عن عشرة بنين أو عن بنت وخمسة أخوة لأبوين أو لأب صحت مسئلته فيها من عشرة لكل ابن سهم والبنت خمسة ولكل أخ سهم وسهامه أي الزوج من الأولى ثلاثة تباين العشرة فاضرب العشرة جميعها في الأولى تصح المناسجة من ستين لم الأولى منها عشرة ولأمها عشرون ولورثة الزوج ثلاثون وإذا أردت أن تقسم المناسجة فاضرب سهام كل وارث من المسئلة الأولى في جميع المسئلة الثانية عند مباينتها لسهام صاحبها وفي وفق الثانية عند موافقتها واضرب سهام كل وارث

ارفع بأفقه تكبروا والاتق ارتفع كبروا ونوف شمع وجبال شواخ (قول) فإذا أردت أن تقسم المناسجة أي بأن تقول من له شيء من الأولى أخذه مضروباً في كل الثانية عند التباين أو في وفقها عند التوافق ومن له شيء من الثانية أخذه مضروباً في كل سهام مورثه من الأولى عند التباين أو في وفقها عند التوافق (قول) ولم يذكر سوى ما إذا مات ميتان فقط (الخ) وإذا أردت معرفة ما إذا مات أكثر من ميتين فصحيح المسئلة الأولى واعرف سهام الميت الثاني منها وعمل للثاني مسئلة أخرى وانظر هل بينهما أي بين سهام الثاني منها ومسئلته موافقة أو مباينة ثم اضرب وفق مسئلته في كامل الأخرى بأن تصحها وتقسيمها كما تقدم ثم اقسم سهام هذا الميت الثاني من المسئلة الأولى على مسئلته هو فإن انقسمت فواضح لأنها لا تحتاج إلى عمل وإن لم تنقسم سهام الميت الثاني على مسئلته فارجع إلى الوقف أو جمع مسئلته في جميع الأولى عند التباين يحصل تصحيح المناسجة ثم تجعل ما صحت منه المسئلتان أولى بالنسبة إلى الميت الثالث وتنظر بين سهامه وبين مسئلته كما صنعت في الأولين ثم في الرابعة كذلك ومثال ذلك ماتت امرأة عن زوجها وأمها وعمها ثم مات الزوج عن خمسة بنين فالمسئلة الأولى من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان وللم ما بقي وهو سهم واحد فله ثلاثة الزوج لا تنقسم على مسئلته لأن مسئلته من خمسة عدد رؤس بنيه فينبغي ما تباين فاضرب المسئلة الأولى ستة في الثانية وهي خمسة يحصل ثلاثون فاجعل ذلك أولى بالنسبة للثالثة ثم ماتت الأم عن أربعة أخوة لأب فخذ سهام الأم من الأولى اعتباراً بالتصحيح عشرة واعرضها على مسئلتها وهي أربعة تجد بينهما موافقة بالنصف فاضرب نصف الأربعة اثنان في الثلاثين يحصل ستون ومنها تصح ثم ماتت الأم عن عشرة بنين فخذ سهامه عشرة واقسمها على مسئلته لكل واحد سهم فتصح المناسجة الجامعة للمساائل الأربع كلها من ستين فاقسمها كما علمت فلورثة الزوج ثلاثون لكل واحد منهم ستة ولورثة الأم عشرون لكل واحد منهم خمسة ولورثة الأم عشرة لكل واحد منهم

من الثانية في جميع سهام مورثه عند التباين وفي وفقها عند التوافق في صورة زوج وأم وعم مات الزوج عن ستة بنين سهم تتقدم أنها تصح من اثني عشر لموافقة مسئلة الثاني سهامه بالثلث لام الميتة الأولى من مسئلتها سهمان في وفق الثانية وهو سهمان فلها أربعة ولعمها سهم في السهمين يحصل له سهمان ولكل من أولاد الزوج من الثانية سهم في ثلث سهام مورثه وهو سهم يحصل له سهم وفي صورة زوج وأم وعم مات الزوج عن بنت وخمسة أخوة تقدم أنها تصح من ستين لمباينة سهام الثاني مسئلته فاضرب لام الأولى سهمين في عشرة جميع الثانية يحصل لها عشرون ولعمها سهمان في العشرة عشرة واضرب لبنت الميت الثاني خمسة من مسئلته في سهامه الثلاثة فله خمسة عشر واضرب لكل من أخوته سهمان في الثلاثة فله ثلاثة أسهم وقس على ذلك وقد اختصر المصنف رحمه الله تعالى ولم يذكر سوى ما إذا مات ميتان فقط لأجل التسهيل على المبتدئ ولم يذكر

كيفية قسمة التركات وهي الثروة المنقصودة بالذات فمن تذكرها وذلك ان التركة اذا كانت من الامور المعدودة المتساوية قدرا وقيمة كالدرهم والدنانير ففيها طرق منها ان تضرب سهام كل وارث ٥١ من المسئلة في التركة وتقسم الحاصل

على المسئلة يحصل نصيبه من التركة فالومات عن ام وزوجة وعم وترك مائة دينار فالمسئلة من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللأم أربعة وللعم خمسة فاضرب الزوجة ثلاثين في المائة واقسم الحاصل على المسئلة يخرج لها خمسة وعشرون دينارا واضرب للأم اربعة في المائة واقسم الحاصل على المسئلة يخرج لها ثلاثة وثلاثون وثلاث واضرب للعم خمسة في المائة واقسم الحاصل على المسئلة يخرج له اربعة واربعون وثلاثين ومنها ان تقسم التركة على المسئلة وتضرب الخارج في سهام كل وارث يحصل نصيبه في المثال اقسم المائة على المسئلة وهي اثنا عشر يخرج ثمانية وثلاث اضرب في ثلاثة الزوجة واربعة الأم وخمسة العم يحصل لكل واحد ما ذكرناه ومنها ان تنسب سهام كل وارث من المسئلة اليه او تأخذ من التركة تلك النسبة فالأخذ حصته فنسبة ثلاثة الزوجة الى المسئلة ربعها فخذ لها ربع المائة وهو خمسة وعشرون ونسبة اربعة الأم الى المسئلة ثلث فلها ثلث المائة وهو ثلاثة وثلاثون وثلث ونسبة خمسة العم ربع وسدس فلربع المائة خمسة وعشرون وسدسها ستة عشر وثلثان وهذا الوجه يعمل به في التركة المعدودة وغيرها

سهم واحد ولك طريق أخرى في العمل بأن تقسم مسئلة الاولى وهي ستة على المسائل الاربع فلزوج منها ثلاثة على مسئلته وهي خمسة تباينها فثبت الخمسة وللأم منها اثنان على مسئلتها وهي أربعة توافقها بالنصف فرد الاربعة الى نصفها اثني عشر واثبتها للعم منها واحد على مسئلته وهي عشرة تباينها فثبت العشرة فصارت المثبتات خمسة واثنين وعشرة فجزم سهمها عشرة لتدخل فاضرب في أصلها ستة تصح من ستين للزوج من ستة ثلاثة في العشرة فله ثلاثون فاقسمها بين بنيه الخمسة وللأم اثنان من ستة فاضربها في العشرة فلهما عشرون فاقسمها بين اخواتها الاربع وللعم واحد من ستة في العشرة فله عشرة فاقسمها بين بنيه فيحصل لكل واحد من وريثة الزوج والأم والعم ما قدمناه (قول كيفية قسمة التركات الخ) اعلم أن القسمة بكسر القاف هي الاسم من قولك تقاسموا المال واقسموه وهي مؤنثة وانما ذكر ضميرها في قوله تعالى واذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه لانها في معنى الميراث والمال نقل ذلك ابن الهائم عن الجوهري رحمه الله والقسمة في الاصطلاح حل المقسوم الى أجزاء متساوية عدتها كعدة آحاد المقسوم عليه او معرفة ما في المقسوم من أمثال المقسوم عليه والتركات جمع تركة وهي ما ورثه قرابة الميت وتقدم ضبطها لغو في أول هذا الكتاب واعما جمعها وان كانت اسم حنسر لاختلاف أنواعها وهذا الباب عظيم الجدوى كثير النفع قال ابن الهائم قال الامام في النهاية ولو قلنا ثمة الفرائض وتيجتها يمكن ذلك بعيدا (قول فقير بطرق الخ) وبعضهم يعبر عنها بالوجه وهي خمسة ذكر منها ثلاثة لاولى اضرب ثم اقسم وأشار لها بقوله منها ان تضرب سهام كل وارث من المسئلة في التركة وتقسم الخ والثانية اقسم ثم اضرب وأشار إليها بقوله ومنها ان تقسم التركة على المسئلة وتضرب الخارج في سهام كل وارث الخ والثالثة النسبة وأشار إليها بقوله ومنها ان تنسب سهام كل وارث من المسئلة اليها الخ وبقي طريقان لم يتعرض لهما المؤلف وهما ان تقسم ما صحت منه المسئلة على التركة واقسم سهام كل وارث من التصحيح على الخارج من تلك القسمة ففي المثال المتقدم اقسم الاثني عشر على المائة بأن تنسبها اليها يخرج عشر وخمس عشر فاقسم على العشر وخمس العشر الخارج سهام الزوجة الثلاثة وسهام الأم الاربعة وسهام العم الخمسة بما هو معلوم في القسمة على الكسر يحصل لكل ما ذكرنا وان تقسم ما صحت منه المسئلة على نصيب كل وارث واقسم التركة على الخارج من تلك القسمة يحصل نصيب ذلك الوارث الذي قسمت مصحح المسئلة على نصيبه في المثال المذكور واقسم الاثني عشر على سهام الزوجة وهي ثلاثة يخرج الاربعة اقسم المائة يحصل لها ما ذكرنا واقسم الاثني عشر على سهام الأم وهي الاربعة يخرج ثلاثة اقسم عليها المائة على ما ذكرنا واقسم الاثني عشر على سهام العم وهي خمسة يخرج اثنان وخمسان اقسم المائة عليها يحصل له ما ذكرنا

سواء كانت اجزاؤها متصلة أو منفصلة متساوية القيمة أو مختلفتها

(باب ميراث الخنثى المشكل) أقول كان ينبغي لمن وضع الترجمة أن يقول باب ميراث الخنثى المشكل والمتقوذة والجل فان الناطم ذكرهما أيضاً ويفرد كل مسألة من المسائل الثلاث يساب والخنثى المشكل قسمان قسم له آلة الرجال وآلة النساء جميعاً وقسم له ثقبه يخرج منها البول لا تشبه آلة من الآتين وهذا الثاني مشكل لا يتضح مادام صيباً فاذا بلغ امكن اتضاحه والاول قد يتضح وان كان صيباً ولاشكالهما واتضاحهما علامتان من البول والشهوة وغيرهما ومحل ذلك وبسطه كتب الفقه والغرض هنا كيفية ارث المشكل وارث من معه من الورثة حال اشكاله ولا يتصور ان يكون المشكل زوجاً ولا زوجة لعدم صحة مناحته ولا ابا ولا جد ولا اما ولا جدة لانه لو كان ٥٢ واحداً لمّا ذكر كان واضحاً والقرض انه مشكل وأما الواضح فحكمه

واضح مما سبق قال

(وان يكن في مستحق المال

خنثى صحيح بين الاشكال

فاقسم على الاقل واليقين

تخط بالقسمة والتبيين)

اقول اذا مات انسان وخلف ورثة

فيهم خنثى مشكل بين الاشكال

اي ظاهر الاشكال فيعامل هو

ومن معه من الورثة بالاضر من

ذكورة الخنثى وانوثته فيعطى

كل واحد الاقل المتيقن عملاً

باليقين ويوقف الباقي الى اتضاح

حال المشكل فيعمل بحسبه او الى

أن يصطلحوا فلو مات عن ابن وولد

خنثى مشكل فتقدير ذكورة

الخنثى يكون المال بينه

وبين الابن بالسوية لكل واحد

منهما نصف المال وبتقدير انوثته

يكون للخنثى الثلث وللابن الثلثان

فيقدر الخنثى اثنى في حق نفسه

فياخذ الثلث فقط ويقدر ذكراً

في حق الابن فياخذ الابن النصف

(قول باب الخنثى المشكل الخ) أتى به مؤخر عن ميراث الذكور والانات المحققين لتوقف معرفة ميراثه على معرفة مقدار ميراثهما وهو بالشاء المثلثة مأخوذة من الاختناث وهو التثني والتكسر أو من قولهم خنث الطعام اذا اشتبه أمره فلم يخلص طعمه المقصود منه وشارط طعم غيره وسمى بذلك لاشتراك الشبهين فيه وآله للتأنيث فهو منصرف والضمان العائدة عليه يؤتى بهامذكرة وان اتضحت أنوثته لان مدلوله شخص صفته كذا وكذا (قول آلة الرجال) أي من الذكور والبيضين وآلة النساء ومسئلة الخنثى من شدوذات المسائل الخارجة عن الاصول والقواعد وهل يوجد في غير الآدميين قال النووي في تهذيب الاسماء واللغات قال صاحب التبيين يقال ليس من الحيوانات خنثى الا في الآدميين والابل قال قلت ويكون في البقر فقد جاء في جماعة قالوا ان عندهم بقرة ليس لها فرج الاثنى ولا ذكر الثور وانما لها خرق عند ضرعها يخرج منه البول وسألوني عن جواز التضحية بها فقلت تجزى لانه ذكر أو أنثى وكلاهما يجزى لانه ليس فيه ما ينقص اللحم واقتيهم بذلك (قول ولا يتصور ان يكون المشكل زوجاً الخ) أي فهو منحصر في اربع جهات البنوة والاخوة والعمومة والولاء (قول تخط) جواب الامر وهو قوله فاقسم وقوله بالقسمة والتبيين اي الايضاح (قول اذا مات انسان) عبر به لانه يعلم الذكور والاثنى على احدي اللغات والخنثى لا يخالو عنهما (قول او الى ان يصطلحوا) أي بنسأ أو تفاضل ولا بد من جريان التواهب ويفتقر الجهل هنا للضرورة (قول فتقدير ذكورة الخنثى الخ) اشار الى ان الطريق على مذهبتنا في حساب مسائل الخنثى ان تصحح المسئلة بتقدير ذكورة فقط وبتقدير انوثته فقط ثم تطر بين المستثنين بالنسب الاربع وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من المستثنين بالتقديرين فما كان فهو الجامعة فاقسمها على كل من الخنثى وبقية الورثة وانظر اقل النصيبين لكل منهم فادفعه له ويوقف المشكوك فيه الى البيان أو الصلح في المثال الذي ذكره المؤلف بتقدير ذكورة الخنثى ان يكون المسئلة

لانه متيقن به ويوقف السدس الباقي بينهما حتى يتضح حال المشكل أو يصطلحوا وعلم من مفهوم كلامه انه لو لم يختلف نصيب من الخنثى او لم يختلف نصيب غيره من معه من الورثة يعطى نصيبه كاملاً لانه الاقل فلو خلف أحاسيقاً وولاداً خنثى مشكلاً كان له السدس فرضاً لانه لا يختلف بذكورة وانوثته والشقيق الباقي ولو خلف بنتاً وولداً ابوين او ولداً اب خنثى مشكلاً فللبنت النصف فرضاً والخنثى الباقي تعصياً لانه اما عصبة بنفسه او عصبة مع غيره ولو خلف زوجة واما وولداً خنثى مشكلاً وبنات فللزوج الثمن وللأم السدس لان فرضهما لا يختلف بذكورة الخنثى ولا بانوثته والخنثى ثلث الباقي وللابن نصف الباقي ويوقف سدس الباقي بينهما فمسئلة ذكورة تصح من ثمانية واربعين ومسئلة انوثته تصح من اثنين وسبعين

من اثنين لكل واحد منهما واحد وتقدير أنوته تكون المسئلة من ثلاثة وبين الثلاثة
والاثنين تباين فتضرب أحدا الاصلين في الآخر لحاصل الجامعة ستة فان قسمتها على
مسئلة المذكورة كان لكل ثلاثة وان قسمتها على مسئلة الانوثة كان للخنثى اثنان ولذلك
الحق أربعة فالأضرب في حق الخنثى أنوته فيعطى سهمين والأضرب في حق الابن ذكرورة
الخنثى فيعطى ثلاثة ويبقى السدس واحد فيوقف فان اتضح بالذكورة أخذه وان اتضح
بالأنوثة أخذه الابن الواضح فان لم يتضح يوقف الى أن يصطلحا وأما كيفية العمل على
مذهب الامام مالك في المسائل المتقدم تضرب الستة الجامعة بين المستثنين في اثنين حالي
الخنثى فيحصل اثناعشر للخنثى بتقدير الذكور ستة وتقدير الانوثة أربعة ومجموع الحصتين
عشرة فيعطى نصفها خمسة فهي له والواضح بتقدير ذكرورة الخنثى ستة وتقدير الانوثة
ثمانية ومجموع الحصتين أربعة عشر فيعطى نصفها سبعة فهي له فاذا جعت الخمسة والسبعة
تجدها اثني عشر فلا يوقف شي لان القاعدة عندهم ان للخنثى نصف حصتي الذكر والانثى
وأما عند الحنفية فالخنثى الثلث والواضح الثلثان فيعامل بالأضرب في حق نفسه فقط وأما
عند الحنابلة فعندهم انه اذا لم يرج اتصاحه فكالمالكية وان رجع اتصاحه فكالشافعية
(قوله) والجامعة لهما مائة وأربعة وأربعون الخ) لان ثلث ثمن الثمانية والاربعة اثنان
وثلث عن الاثنين وسبعين ثلاثة فاذا ضربت أحدهما في كامل الآخر حصل ما ذكره
المؤلف فاذا قسمت هذه الجامعة على مسئلة الذكورورة حصل لكل واحد من الثمانية
والاربعةين ثلاثة فهي جزء السهم في مسئلة المذكورة وان قسمتها على مسئلة الانوثة
حصل لكل واحد من الاثنين والسبعين اثنان فهما جزء السهم في مسئلة الانوثة (قوله)
للزوجة ثمانية عشر) أي مطلقا لان لهما من مسئلة الذكورورة ستة مضروبة في ثلاثة
فلهما ما ذكر ولهما من مسئلة الانوثة تسعة مضروبة في اثنين فلهما ما ذكر فلا يختلف نصيبها
بذكرورة ولا بأنوثة (قوله) واللام أربعة وعشرون) أي على التقديرين لان لهما في مسئلة
الذكورة ثمانية في ثلاثة ولهما في مسئلة الانوثة اثناعشر في اثنين بأربعة وعشرين فهما
فلم يختلف نصيبها في التقديرين (قوله) والخنثى بتقدير أنوته أربعة وثلاثون) لان الأضرب
في حقه أنوته فلها ما ذكر لان لمن الواحد والخمسين الباقية بعد القروض من مسئلة
الانوثة سبعة عشر مضروبة في اثنين بما ذكر (قوله) وللابن أحد وخمسون بتقدير ذكرورة
الخنثى) أي لان له من مسئلة الذكورورة سبعة عشر مضروبة في ثلاثة بما ذكر (قوله)
والموقوف بينهما سبعة عشر) أي فان اتضح بالذكورة فهي له وان اتضح بالأنوثة
فهي للواضح فان لم يحصل اتصاح فيصطلحا كما تقدم هذا مذهبنا وأما عند الامام مالك
في دفع النصف الحصتين كما تقدم وبيان ذلك ان تضرب المائة والاربعة والاربعةين في
حالي الخنثى يحصل مائتان وثمانية وثلاثون ومن لمشي من تعميم المستثنين اخذهم مضروبا
في اثنين فللزوجة ثمانية عشر في اثنين ستة وثلاثين واللام أربعة وعشرون في اثنين ثمانية

والجامعة لهما مائة وأربعة وأربعون
لتوافقهما بثلاث الثمن للزوجة منها
ثمانية عشر واللام أربعة وعشرون
والخنثى بتقدير أنوته أربعة
وثلاثون وللابن أحد وخمسون
بتقدير ذكرورة الخنثى والموقوف
بينهما سبعة عشر وفهم من كلام
الناظم أيضا انه لو كان الخنثى أو غيره
من الورثة يرث بتقدير ولا يرث
بتقدير آخر لم يعط شي لان الأقل هو
لاشي فلوزله ولدا خنثى مشكلا
وعما بتقدير ذكرورة له الكل
ولا شي للام بتقدير أنوته له النصف
فرضه وباقى للام فيقدر ذكره
في حق الم وأثنى في حق نفسه
فيعطى الخنثى النصف ويوقف
النصف الآخر بينه وبين الم
ولو خلقت زوجا ولدا أخ خنثى
مشكلا وعما فلزوج النصف
والباقي للخنثى بتقدير ذكرورة
ولا شي له بتقدير أنوته لان بنت
الاخ ساقطة فيكون الباقي للم فلا
يعطى الخنثى ولا الم شي ويوقف
النصف الباقي بينهما ان ظهر الخنثى
ذكر أخذه أو أنثى أخذه الم قال

(واحكم على المفقود حكم المفقود)
 ان ذكر اكان أو هو اثني)
 أقول اذا مات انسان وبعض ورثته
 مفقود بأن غاب عن وطنه أو أسر
 وطالت غيبته وجهل حاله فلا يدري
 أحي هو أم ميت فاحكم على هذا
 المفقود بالحكم الذي حكمت به
 على المفقود وهو أن تقسم المال بين
 الحاضرين على الأقل المتيقن
 وذلك بأن تقدر حياته وتطرفيها
 وتقدر موته وتطرفيها فمن اختلف
 نصيبه بموت المفقود أو حياته أعطه
 أقل النصيبين ومن لا يختلف
 نصيبه يعطاه في المال كاملاً ومن
 يرث بتقدير دون تقدير لا يعطى شيئاً
 ولا يعطى لورثته المفقود شيئاً لاحتمال
 حياته عملاً باليقين في الكل ويوقف
 الباقي الى أن يظهر حاله أو يحكم
 قاض بموته اجتهد امثاله مات
 وخلف ابنين أحدهما مفقود
 فالابن الحاضر النصف لاحتمال
 حياة المفقود ويوقف النصف
 الآخر ولو خلفت زوجاً وأماً
 وأخوين لأبوين أو لأب أو لأم
 أحدهما مفقود فلا زوج النصف
 كاملاً وللأخ الحاضر السدس
 سواء كان شقيقاً أو لأب أو لأم لعدم
 اختلاف نصيب الزوج ونصيب
 الأخ وللأم السدس لاحتمال حياة
 المفقود ويوقف السدس الباقي
 فان ظهر المفقود حياً فهو له أو
 ميتاً فهو للام قال

وأربعين وللغنى بتقدير ذكوره أحد وخمسون مضروبة في اثنين بمائة واثنين وله بتقدير
 انوثته أربعة وثلاثون مضروبة في اثنين بمائة وستين فجمعوا الحصتين مائة وسبعون
 فيعطى نصفها خمسة وثمانين والباقي واضح في مسئلة الذكورة أحد وخمسون وله في مسئلة
 الانوثة ثمانية وستون فيضرب كل منهما في اثنين فيحصل مائة ثمان وثمانية وثلاثون فيعطى
 نصفها مائة وتسعة عشر فاذا اجعت ما حصل للغنى وهو خمسة وثمانون وما حصل للواضح
 وهو مائة وتسعة عشر وجدته مائتين وأربعة وهذا هو الباقي بعد أصحاب القروض من
 أصل مائتين وثمانية وثمانين فلا يوقف شيء وأما على مذهب الامام أبي حنيفة والامام
 أحمد فقد علمته مما تقدم فلا تطيل بذكره **(قول)** واحكم على المفقود الخ أي حكمه في
 المعاملة بالاضر من تقدير حياته أو موته الى ان يظهر حالاً من موت أو حياة والمراد به
 من غاب عن وطنه غيبة وخفي خبره ولا تعرف حياته ولا موته في تلك الغيبة **(قول)** فمن
 اختلف نصيبه بموت المفقود الخ) مثال جامع لمن يختلف نصيبه ومن لا يختلف ومن يرث
 بأحد التقديرين مات رجل عن زوجة وأم وأخ لأب حضور وأخ شقيق مفقود فللزوجة
 الربع في الحالين وللأم السدس لانه أقل الحالين ولا شيء للأخ للأب لان الاضر في حق
 الأم والأخ للأب حياة الشقيق فتدالام الى السدس وبموجب الأخ للأب حرماناً ويوقف
 الباقي حتى يظهر الحال فهي على التقديرين من اثني عشر للزوجة ثلاثة لأن نصيبها
 لا يختلف وللأم سهمان لاحتمال حياة الشقيق ويوقف الباقي فان ظهر الشقيق حياً
 أخذه ومع الأم حقها أو ظهر ميتاً كمل للام ثلثها وتعطى سهمين من الموقوف والباقي
 خمسة للأخ للأب فمن لا يختلف نصيبه هي الزوجة ومن يختلف هي الأم ومن يرث
 بأحد التقديرين ولا يرث بالآخر هو الأخ للأب **(قول)** أو يحكم قاض بموته
 الخ) واذا وقع ونزل وحكم فينزل وقت حكمه منزلة موته فبرث من كان موجوداً
 وقت الحكم دون غيره فمن مات من ورثته قبل الحكم ولو بلحظة لم يرث
 شيئاً أو حدث بعد الحكم بزوال مانع عنه بعق أو اسلام ولو بلحظة لم يرث شيئاً أيضاً قال
 السبكي وهذا كله اذا أطلق القاضي الحكم أما اذا مضت مدة زائدة على ما يغلب على
 الظن أنه لا يعيش فوقها فلا يحكم القاضي بموته من مضى تلك المدة السابقة على حكمه
 بزمن معلوم فينبغي أن يصح ويعطى لمن كان وارثه في ذلك الوقت وان كان سابقاً على
 الحكم ولعل هذا مراد الاصحاب وان لم يصرحوا به ومرادهم بوقت الحكم الوقت
 الذي حكم الحاكم أن المفقود ميت فيه اه (تنبيه) ما تقدم فيما اذا كان المفقود وارثاً
 فان كان مورثاً فحكمه أن يوقف ماله جميعه الى ثبوت موته بينة أو يحكم القاضي بموته
 اجتهدا عند مضى مدة لا يعيش مثله اليها في غالب العادة والمشهور عند ذلك لا تقدر تلك
 المدة بل المعتبر غلبة الظن باجتهد القاضي وهذا هو المشهور عند مالك وأبي حنيفة
 رحمهما الله وقيل تقدر بسبعين وهو قول مالك وابن القاسم وأشهب وقيل بخمسين وسبعين

(وهكذا حكم ذوات الحمل فان بن علي اليقين والاقول) أقول وهكذا حكم صاحبات ٥٥ الحمل وهن النساء الحوامل فان حملهن

حكمه حكم المفقود فيوقف نصيب
الحمل حتى يظهر حاله بانفصاله حيا
أو ميتا أو عدم انفصاله ويعامل
بأقوى الولاية بالاضر من تقادير عدم
الحمل ووجوده وموته وحياته
وذكوره وأنثيته وأفراده
وتعددته فيعطى كل واحد من
الورثة اليقين ويوقف الباقي الى
ظهور حال الحمل مثله خلف زوجة
حاملها فتقدر عدم الحمل
وانفصاله ميتا الربع ولها بتقدير
انفصاله حيا كيف كان الثمن
قطعا ويوقف الباقي فان ظهر
الحمل ذكر أو أنثى كورا وذكورا
وأنثى فالوقوف كله أولهم على
عدد رؤسهم ان تمضوا ذكورا
والأنثى كرمثل حظ الاثنين وان
ظهر أنثى واحدة فلها النصف أو
اثنين فاكثر فلها أولهن الثلاث
والباقي لبيت المال المنتظم أو يرد
عليهن وهذا كله بشرط ان يتصل
الحمل كله وبه حياة مستقرة فلو ظهر
أن لا حمل أو ظهر ميتا أو انفصل
بعضه وهو حي فانت قبل تمام انفصاله
أو انفصل كله حيا حياة غير مستقرة
لم يرث شيئا في جميع هذه الصور
ووجوده كعدمه فيكمل للزوجة
الربع ويكون الباقي في هذه المسئلة
لبيت المال المنتظم أو لذوي رحمه
ولو خلف زوجة حاملا أو بوين
فلا ضرر في حقهم كون الحمل عددا
من الإناث حتى يدخل عليهم العول

وبه أفتى ابن عتاب من المالكية قالوا وبه القضاء وقيل بثمانين ونقل عن مالك أيضا وفي
رواية عن أبي حنيفة أنها تقدر بتسعين وفي رواية عنه أيضا تقدر بمائة وعشرين ومهما
قبل به من المدة فن ولادته لامن فقده وفرق الإمام أحمد رحمه الله بين من يرجي رجوعه
بأن كان الغالب على سفره السلامة كما إذا سافر لتجارة أو نزعة فيوقف ماله وينظر به تمام
تسعين وان كان لا يرجي رجوعه بأن كان الغالب على سفره الهلاك كما إذا كان في
سفينة فأنكسرت أو قاتلوا أعدوا ولم يعلم من هلك عن نجاة أو خرج من بين أهله ففقد فاذا
مضى أربع سنين قسم ماله بين ورثته من حيثئذ والله أعلم (قول) وهكذا حكم ذوات
الحمل الخ اعلم أن الوقف عن صرف الميراث في الحال أسبابا منها الشك الحاصل في سبب
الحمل فانه شك في الوجود والذكورة والعدد جميعا بخلاف الخنثى والمفقود فانه في
الخنثى الشك في الذكورة فقط وفي المفقود الشك في الوجود فقط فذلك قدمهما على الحمل
والمراد بالحمل الذي يرث هو حمل لو كان منفصلا عند موت القريب لورث منه إماما مطلقا
كالحمل من الميت أو على تقدير دون تقدير كان يموت ويترك عمو وزوجة أخ لأب حاملا من
أخيه الميت قبل موته فان ذلك الحمل يرث بتقدير ذكوره لانه ابن أخ فيجب العلم ولا يرث
بتقدير الأنوثة لانهم من ذوى الأرحام (قول) حتى يظهر حاله بانفصاله حيا أي حياة
مستقرة وتعلم الحياة المستقرة بصباح أو حركة بعد الانفصال أو عطاس أو امتصاص ثدي
أو نحو ذلك فتعي علمت حياته بعد تمام الاتصال بأي طريق فانه يرث ويورث لان الحياة علة
الميراث والحكم بدور مع العلة وجودا وعدما (قول) لم يرث شيئا في جميع هذه الصور أي
ولم يرث أيضا ما لم يكن انفصاله بجناية على أمه توجب الغرة فان كان انفصاله بجناية
ورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لأجله فيعود لبقية الورثة فكأنه كالعلم بالنسبة
لذلك (تنبيه) لا ضابط لعدد الحمل عندنا على الأصح لما حكى عن الإمام الشافعي نفعنا
الله به أنه قال جالست شيخا لا يستفيد منه فإذا بنخسة كهول قبلوا رأسه ودخلوا الخباء
ثم بنخسة شبان فعلاوا كذلك ثم نخسة خطين ثم نخسة أحداث فسأله عنهم فقال كلهم
أولادى وكل نخسة منهم في بطن وأمه واحدة فيحيثون كل يوم يسلمون على ريز ورونها
ونخسة أخرى في المهد ويقال ان امرأة ولدت اثني عشر في بطن واحدة فرفع أمرها
للسلطان فطلبها وأولادها ثم ردهم عليها إلا واحد ولم تعلم به حتى خرجت من القصر فلما
علمت به صاحت صيحة اهتزت حيطان القصر فقبيل لها أليس لك في هؤلاء الاحد عشر
كفاية فقالت ما صحت أنا وإنما صاحت أحشائي التي روافيها وقال الماوردي رحمه الله
أخبرني رجل ورد على من اليمن وكان من أهل الفضل والدين أن امرأة باليمن وضعت
جلا كالكرش فظن أن لا واد فيه فالتقى الطريق فلما طلعت عليه الشمس جى وتحوّل
وانشق فجر منه سبعة أولاد ذكور عاشوا جميعا وكانوا خلقا سويالا أنه قال كان في
أعضائهم قصر وصار عني رجل منهم فصرعني فكنت أعير باليمن بأنه صرعت سبع رجل

فتنقص فروضهم بسببه لان مسئلتهم تقول من أربعة وعشرين الى سبعة وعشرين فتعطى الزوجة والأبوان فروضهم عائلة

لي ظهور حال الحمل

(باب ميراث الغرق)

أقول **كان ينبغي للمبوء أن** يقول الغرق ونحوهم لانه ذكر حكم الغرق والهدى والمحروقين ونحوهم قال

(وان يميت قوم بهدم أو غرق

أوحادث عم الجميع كل غرق)

ولم يكن يعلم حال السابق

فلا تورث زاهق من زاهق

وعدهم كأنهم أجانب

فهكذا القول السيد الصائب

أقول اذا مات متوارثان فأكثر

بهدم أو يغرق أو يجرق أو في معركة

قتال أو في بلاد غربة ولم يعلم عين

السابق منهما أو منهم بان علم ان

أحدهما أو أحدهم سبق الآخر

لابعينه أو لم يعلم سبق ولا معية

أو علمت المعية ونسيت فلا تورث

واحد منهم من الآخر أو من

الآخر بل اجعلهم كأنهم أجانب

فيرث كل واحد منهم باي ورثته

لان شرط الارث تحقق حياة

الوارث بعد موت الموروث ولم

يوجد الشرط فلومات أخوان

شقيقان أو لاب بغرق أو تحت هدم

ولم يعلم السابق منهما وترك أحدهما

زوجة وبنتا وترك الآخر بنتين

وترك عمافلا يرث أحد الاخوين

من الآخر شيأ بل تقسم تركه الاول

لزوجه الثمن ولبنته النصف ولعمه

الباقي وتقسم تركه الثاني لبنتيه

الثلاثين ولعمه الباقي

وحكى القاضي حسين أن واحدا من سلاطين بغداد كانت له امرأة لا تلد الا انا فحملت مرة فقال لها ان ولدت اثني لاقتلنك ففرغت ونضرت الى الله تعالى فولدت أربعين ذكرا كل منهم قدر اصبع فكبروا وركبوا فرسانا مع أيهم في سوق بغداد ففعل من هذا انه لا ضبط لعدد الحمل وقيل يقدر بأربعة ويعامل بقية الورثة بالاضر بتقديرهم **ذكورا** أو أنانا وهو قول أبي حنيفة وأشهب رحمهما الله ورجه بعض المالكية ومن العلماء من يقدره بأثنين ويعامل بقية الورثة بالاضر بتقدير المذكورة فيهما أو في أحدهما أو الاثوية وهو مذهب الحنابلة ومن وافقهم ومن العلماء من يقدره واحدا لانه الغالب ويعامل الورثة بالاضر من تقدير ذكرته أو أنوثته وهو مذهب الليث بن سعد وأبي يوسف وعليه الفتوى عند الحنفية ويؤخذ كقبيل من الورثة وما تقدم من القسمة قبل الوضع هو المعمد عندنا وكذا عند الحنفية والحنابلة وعند المالكية توقف القسمة الى الوضع مطلقا سواء كان يرث على كل تقدير أو يرث على تقدير دون تقدير فلومات رجل عن زوجته حاملا وأخ شقيق فلا يعطى الاخ شيأ مادامت حاملا بالاجماع لانه أي الحمل بتقديره ذكر الارث الاخ شيأ وبعد ظهور الحمل لا يخفى الحكم فلو خلف ابنا وزوجة حاملا فلا قسمة عند المالكية الى الوضع وتعطى الزوجة الثمن عند الاثنية الثلاثة ولا يعطى الابن شيأ عندنا حتى تضع لعدم ضبط الحمل وعند الحنابلة يعطى الابن ثلث الباقي ويوقف الثلثان لانهم يقدرونه بأثنين والاضر كونهم مذكورين وعند الحنفية يعطى الابن نصف الباقي لانهم يقدرونه واحدا والاضر كونه ذكرا ويؤخذ منه كقبيل لاحتمال أن تضع أكثر من واحد فلو خلف أباً وأماً حاملا فالاضر في حق الام كون حاملا عددا فلها السدس وفي حق الاب عدم تعدده فتعطى سدسا والاب ثلثين ويوقف السدس بين الام والاب فلا شيء للعمل منه وعند الحنابلة كذلك وعند الحنفية لها ثلث والاب ما بقي ويؤخذ منها كقبيل لاحتمال أن تلد أكثر من واحد وعند المالكية لا قسمة الى الوضع **(قول)** ويوقف الباقي وهو ستة عشر سهما هذا عندنا وهو عند الحنابلة كذلك وعند الحنفية تعطى الزوجة الثمن ثلاثة من أربعة وعشرين والام أربعة منها والاب كذلك ويؤخذ منه كقبيل ويوقف ثلاثة عشر وعند المالكية لا قسمة الى الوضع

(باب ميراث الغرق)

الغرق هو الهلاك بالماء **(قول)** وان يميت والموت له تعاريف كثيرة وأحسنها أن يقال عدم الحياة عما من شأنه الحياة ليدخل السقوط ويخرج الجماد **(قول)** أو حادث أي نازل يقال حدث الشيء حدثا ونزل وهو في كلام الناطم صفة لموصوف محذوف أي أمر **(قول)** وعدهم كأنهم أجانب أي لانسبب بينهم يقتضي الارث **(قول)** لان شرط الارث الخ اعلم أن شروط الارث ثلاثة أحدها وهو يختص بالقضاء العلم بالجهة المقتضية الارث وبالدرجة التي اجتمع فيها الموروث والوارث تفصيلا لاختلاف العلماء في الورثة فربما ظن الشاهد

«(مسئلة) زوج وزوجة وثلاثة بنين لهما غرق النجسة جميعاً وما توامعا ولم يعلم السابق منهم وترك كل منهم مالا وللزوج زوجة أخرى وابن منها وللزوجة الغريقة ابن من غيره فلا يرث واحد من الزوجين ٥٧ ولان الاولاد الثلاثة شيامن الاخوين

بل مال الزوج عنه لزوجه الحية وباقيه لابنه منها ومال الزوجة الغريقة لولدها من غيره ومال كل واحد من البنين الثلاثة سدسه لاختيه لاته وهو ولد الزوجة الغريقة من غير أبيهم الغريق وباقي ماله لاختيه من أبيه وقوله ولم يكن يعلم حال السابق أي لم يعلم عين السابق وكذا يوجد في بعض النسخ ونحوه بما اذا علم عنه واستمر عليه أو نسي فاته يرث من مات بعده في صورتين فيعطى لورثته من مات بعده نصيب مورثهم من السابق في الصورة الاولى ويوقف المال كله في الصورة الثانية الى تذكر عين السابق لانه غير ما يوس من تذكره وقوله قوم يشمل الرجال والنساء وهو اسم جمع لا واحد من لفظه والقوم في الاصل الرجال دون النساء قاله جماعة لقوله تعالى لا يضر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء وقول زهير

وما أدري ولست أخال أدري

أقوم آل حصن أم نساء

وقالوا ربحا دخل النساء فيه على سبيل التبعية لأن قوم كل نبي رجال ونساء وقال جماعة من أهل اللغة القوم يشمل الرجال والنساء وهو ما أراد الناظم والهدم بالبدال

من ليس بوارث وارثا الشرط الثاني تحقق موت المورث كما اذا شهد ميتا أو الحاقه بالموت تقديره اذ ذلك في الجنين الذي انفصل بجنابة على أمه توجب الغرة اذ لا يرث عنه غيرها كما تقدم قريبا في الجمل الشرط الثالث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث حياة مستقرة أو الحاقه بالاحياء تقديره اكمل انفصل حيا حياة مستقرة لوقت يظهر وجوده عند الموت ولو مضغة أو علقه والشرط باسكان الراء لغة تعليق أمر بأمر ~~م~~ منهما في المستقبل ويعبر عنه بالزام الشيء والتزامه واصطلاحا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (قول أي لم يعلم عين السابق) أي بان علم السبق ولم يعلم عين السابق أو علمت المعية فلا توارث كما في كلام المؤلف (فرع) «مسئلة بعض الفضلاء عن آخرين ما تامة عند الزوال مثلا لكن أحدهما بالمشرق والآخر بالمغرب فهل يتوارثان بالاختوة أو لا لعدم يقين تقدم موت أحدهما على الآخر أو يرث أحدهما الآخر من غير عكس فأجاب بأن المغربي يرث المشرقي لأن الشمس تزول أبدا بالمشرق قبل المغرب وكذا غروبها وجميع حركاتها فالمشرقي مات قبل المغربي جزما لقول السائل ما تامة عند الزوال في المشرق والمغرب فيبره المغربي جزما وعليه يقال أخوان ما تامة عند الزوال وورث أحدهما الآخر انتهى ذكره شيخ الاسلام في شرح الفصول الكبير (قول وقالوا ربحا الخ) أي بصيغة التبري ليرأى من عهدته لاجل قوله وقال جماعة من أهل اللغة القوم يشمل الرجال والنساء وقال القرطبي في مختصر الصحاح والقوم الرجال دون النساء وربح دخل النساء فيه على وجه التبعية اه لكنه يقتضي عدم دخول النساء الخالص مع أن المراد في كلام الناظم ما هو الاعتم فتأمل (قول وفتح الدال اسم للبناء المهذوم) قال القرطبي في مختصر الصحاح المهذوم بالتحريك ما تهدم من جوانب البئر فيسقط فيها والهدم بالكسراى كسر الهاء الثوب البالي (قول والخرق بكسر الحاء المهملة الخ) هذا ما ضبطه الشارح وقال غيره بفتح الحاء والراء وبذل لهذا ما قاله ابن الاثير في النهاية في حديث الفتح دخل مكة وعليه عمامة سوداء قرأية قال الزمخشري هي التي على لون ما حرقته النار منسوبة بزيادة الالف والنون الى الخرق بفتح الحاء والراء (تبينه) «سكت الشارح رحمه الله عن معنى الغرق والمراد الغرق في الماء يقال غرق بكسر الراء في الماء والخير والشر غرقا بفتحها فهو غريق وفارق وغرقه بتشديد الراء المفتوحة في الماء فغسه فيه فهو غرق وغريق (قول السيد) بالسین المهملة أي الصواب يقال سدد سد اذا كان صوابا وأسد الرجل جاء بالصواب في قوله أو فعله ورجل مستدموق للصواب وحينئذ نقوله بعده الصائب أي المصيب غير الخطي عطف تفسير لقول الشارح حشوليس في محله كما هو معلوم للمتأمل (قول فالجدد الخ) ويوجد في بعض النسخ زيادة يتين وهما قوله

المهملة الساكنة الفعل وفتح الدال اسم للبناء المهذوم والخرق ٨ ربح بكسر الحاء المهملة وفتح الراء النار والزاقي الذهاب يقال زهقت روحه اذا خرجت أي ذهبت روحه وقوله فهكذا القول السيد الصائب حشوقا (فالمجدد على التمام

جدا كثيرا في الدوام نسأله العفو عن التقصير وخير ما تؤمل في المصير * وعقر ما كان من الذنوب * وستر ما شان من العيوب
أقول لما ختم أرجوزته حمد الله سبحانه وتعالى على اتقانها كما افتتحها بالحمد وقوله تم هو بالتماء القومية من التمام أي كل
وفي معنى الظرفية والدوام البقاء أي جدا ٥٨ كثيرا فاما دائما مستمرا ثم سأل الله الكريم سبحانه وتعالى العفو عن التقصير

في الامور وأن يستتر في الآخرة
وأن يفقر له ما يوجد من الذنوب وأن
يستر ما قبح من العيوب والعفو هو
ترك المؤاخذة صفحا وكرما
والتقصير هو التواني في الامور
والستر التغطية والامل الرجاء
والمصير المرجع والمراد به هنا يوم
القيامة يوم يرجع الخلق فيه الى الله
والغفر الستر والذنوب جمع ذنب
وهو الجرم بضم الجيم وقوله شان
من الشين وهو القبح والعيوب جمع
عيب فانه يستقبل ذلك منه عنه
وكرمه قال

(وأفضل الصلاة والتسليم
على النبي المصطفى الكريم
محمد خير الانام العاقب
وآله الغرذوى المناقب
وصحبه الاماجد الابرار

الصفوة الاماثل الاخيار)
أقول ختم كتابه بالصلاة والتسليم
بعد حمد الله تعالى كما فعل اولافى
ابتداء الكتاب رجاء قبول ما بينهما
والمصطفى من الصفوة وهي الخلوص
والكريم بفتح الكاف على الافصح
ويجوز كسرهما وهو نقض التثنية
والا تمام الخلق والعاقب الذي
لاني بعده قال عليه الصلاة

وقد أتى القول على ما شئنا * من قسمة الميراث اذ ينسأ
على طريق الرمز والاشارة * ملخصا وبجز العبارة

أي أتى المؤلف رحمه الله بعبارة موجزة قليلة الالفاظ كثيرة المعاني متضمنة لاحكام
الموارث وقسمتها وما يتعلق بها في تلك الايات بأحسن تركيب وأبين توضيح فجزاه الله
تعالى عنا كل خيرا وأفاض عليه بمحائب رحمته وأسكنه أعلى الجنان (قول جدا) هو
مصدر مؤكد للحمد السابق والحمد على النعمة واجب أي يثاب عليه ثواب الواجب لأن
من تركه يأثم بل المراد من أتى به في مقابلة النعمة أثيب عليه ثواب الواجب ومن أتى به لافي
مقابلة شيء أثيب عليه ثواب المندوب والحمد اصطلاحا هو الشكر لغة فمما مراد فان وقيل
متساويان وهذا اذا لم تقيد النعمة بالوصول الى الشاكر فان قدمت بذلك فالنسبة بينهما
العموم المطلق لصدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر اللغوي من غير عكس
وشكر المنعم واجب أي يثاب عليه ثواب الواجب أما شكره بمعنى امتثال أمره واجتناب
نهييه فهو واجب شرعا على كل مكلف ويأثم بتركه اجاعا (قول والغفر الستر) أما
العفو فهو ترك المؤاخذة بالذنب والضرب عنه صفحا وكرما فيكون العفو أفضل من
الغفران لأن الغفران ستر الذنب عن الناس يوم القيامة حتى لا يقتضض صاحبه ولكن
تحصل المعاتبة بين العبد وبين ربه كما ورد أن الله سبحانه وتعالى يقول للعبد تذكر كذا
وكذا فان اعترف قال سترتها عليك في الدنيا وأنا أسترها عليك اليوم بخلاف العفو
لاعتاب فيه (قول والكريم بفتح الكاف الخ) وهو الجواد أو الجامع لأنواع الخير والشرف
والفضائل أو الصفوح وقد سكت المؤلف عن تفسير المناقب وهي جمع منقبة وهي ضد
المثلية وجمعها مثالب وهي العيوب والاختيار جمع خير يشدد ويحقق مأخوذ من الخير ضد
الشر لأن الاختيار خلاف الاشرار فالخير الفاضل من كل شيء والابرار جمع بر يقال
بررت فلانا بالكسر أبرته بفتح الباء وضم الراء فأنا بآر ببه وبارر وقال ابن الاثير في النهاية يقال
بر يرفه وبارر وجمعه بررة وجمع البرابر وهو كثيرا ما يختص بالاولياء والزهاد والعباد اه
فنسأل الله تعالى أن يحشرنا في زمرة هم وهذا آخر ما نيسر جمعه ونسأل الله تعالى أن يحتم
لنا بخاتمة السعادة وأن يعفو عنا وان يعاملنا بمجمل احسانه وأن يدخلنا الجنة بفضل
وامتنانه من غير سابقة عذاب ولا عتاب بجماع سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والآل
والاصحاب والحمد للكريم الوهاب وكان هذا الجمع يوم الثلاثاء ثاني عشر ذي القعدة

والسلام أما العاقب فلاني بعدي وآله بنو هاشم وبنو المطلب كما قدمناه أول الكتاب والغرض من المجبة والراء
المهملة هم الاشراف والاما جد بالجم جمع ماجد وهو الكامل في الشرف والبر هو ذو الصفات الحمودة وقد كل هذا الشرح
المبارك والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

الحرام من شهر سنة ألف ومائة وستة وأربعين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل
 الصلاة والسلام قال مؤلفها وقد جعت ذلك لنفسي لا تنفع به مدة حياتي وأنا أسأل الله
 تعالى أن يتق بها بعد وفاتي والمرجو من اطلع على هفوة أو زلة أن يصلحها إن لم يمكن
 الجواب عنها على وجه حسن ليكون ممن يدفع السيئة التي هي أحسن وأن يدعو لنا
 بالتجاوز والمغفرة غفر الله لنا ولن دعائنا بالمغفرة والمسلمين أجمعين وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين

تم طبع هذه الحاشية البهية مرصعة بجواهر الرجبية المنظومة في تلك المسائل
 القرضية بمطبعة بولاق الخديوية في ظل ذي السعادة الأكرم الخديو الأعظم المحروس
 بعناية وبه العلي اسمعيل بن ابراهيم بن محمد علي أدام الله دولته وأيد كلمته مشمولاً
 طبعها وتحسين وضعها بتفكرناظرها القائم بتدبيرها من عليه لسان الصدق يثني
 حضرة حسين بك حسني والتعظيم بمعرفة الفقير محمد الصباغ أسبغت عليه
 النعم أتم أسباغ ووافق طبعها الاتم وأخر شعبان المعظم من عام
 اربعة وثمانين بعد المائتين والالف من هجرة من
 خلقه الله تعالى على أكمل وصف عليه
 الصلاة والسلام وعلى آله
 واصحابه بدور
 القلم

